مصرف الإنماء

(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية الموحدة

(مدققة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

إلى السادة مساهمي مصرف الإنماء الموقرين

(شركة مساهمة سعودية)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لمصرف الإنماء والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المصرف")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (ويشار إليها جميعاً بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "*مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة*" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المصرف وذلك وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسئولياتنا الأخلاقية الاخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلا حول تلك الأمور، وفيما يلي وصفاً لأمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

إلى السادة مساهمي مصرف الإنماء الموقرين

(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل التمويل	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغ إجمالي التمويل للمصرف ١١٤,٤٩٦ مليون ريال سعودي، جنب مقابلها مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ ٣,٣٠١ مليون ريال سعودي. لقد اعتبرنا الانخفاض للتمويل أمر مراجعة رئيسي نظراً لأن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتطلب من الإدارة إجراء أحكام هامة، وأن لذلك أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف. علاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة عدم التأكد من التوقعات الاقتصادية بشكل خاص، وبالتالي زيادة مستويات الأحكام اللازمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تشمل النواحي الرئيسة للأحكام ما يلي: ➢ تصنيف التمويل ضمن المراحل ١ و٢ و٣استناد ًا إلى تحديد: (أ) التعرضات التي تشتمل على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، و (ب) التعرضات المنخفضة بشكل فردي/ المتعثرة. يقوم المصرف بقياس خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة التي تنشأ على مدى الاثني عشر شهرًا القادمة ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً")، ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها أو تعثرها، وفي هذه الحالة يتم تحديد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة التي من المتوقع أن تنشأ على مدى عمر التمويل ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر").	▪ قمنا بالحصول و التحديث على فهمنا لتقويم الإدارة لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل التمويل، بما في ذلك نماذج التصنيف الداخلي والسياسة المحاسبية والمنهجية الخاصة بالمصرف، فضلاً عن أي تغييرات رئيسية تم إجراؤها في ضوء جائحة كوفيد-١٩. ▪ قمنا بمقارنة السياسة المحاسبية الخاصة بالمصرف لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومنهجية مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مع المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩. ▪ قمنا بتقويم تصميم وتطبيق واختبار فعالية الضوابط الرئيسية (بما في ذلك الضوابط العامة لتقنية المعلومات وتطبيقاتها) فيما يتعلق بـ: o نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الحوكمة المتعلقة بمراقبة النماذج والتحقق منها، واعتماد الافتراضات الرئيسية وتعديلات النماذج اللاحقة، إن وجدت، o تصنيف الجهات المقترضة إلى مراحل مختلفة والتحديد المنتظم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وتحديد التعثر/ التعرضات المنخفضة بشكل فردي، o أنظمة وتطبيقات تقنية المعلومات التي تقوم عليها نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، و o تكامل إدخال البيانات في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. ▪ فيما يتعلق بعينة من العملاء، قمنا بتقويم: o درجات التصنيف الداخلي المحددة من قبل الإدارة بناءً على نماذج التصنيف الداخلي بالمصرف، وأخذنا درجات التصنيف المحددة في الاعتبار في ضوء ظروف السوق الخارجية ومعلومات القطاع المتوفرة، وخاصة فيما يتعلق بتأثيرات جائحة كوفيد-١٩، كما قمنا بتقويم أنها كانت متوافقة مع درجات

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل التمويل (تتمة)	التصنيف المستخدمة كمدخلات في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، o عملية التصنيف إلى المراحل طبقًا لما حددته الإدارة، و o عمليات احتساب الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة.
قام المصرف بتطبيق أحكام إضافية لتحديد وتقدير احتمالية الجهات المقترضة التي قد تكون مرت بزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، على الرغم من برامج الدعم الحكومية المختلفة التي أدت إلى تأجيل سداد الأقساط لبعض الأطراف المقابلة. لم يتم اعتبار تأجيل سداد الأقساط قد تسبب في حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في حد ذاته.	▪ قمنا بتقويم مدى ملاءمة ضوابط المصرف بشأن تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان و"التعثر" وتحديد التعرضات "المنخفضة بشكل فردي"، وتصنيفها إلى مراحل. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بعينة من التعرضات، قمنا بتقويم مدى ملاءمة تصنيف المراحل لمحفظة القروض الخاصة بالمصرف، بما في ذلك العملاء الذين كانوا مؤهلين لتأجيل الأقساط بموجب برامج الدعم الحكومية مع التركيز بشكل خاص على العملاء الذين يعملون في القطاعات الأكثر تأثرًا بجائحة كوفيد-١٩.
➢ الافتراضات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة لتحديد احتمال التعثر عن السداد، والخسارة عند التعثر عن السداد، والتعرض عند التعثر عن السداد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقويم الوضع المالي للطرف المقابل، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ووضع وإدراج الافتراضات المستقبلية وعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المرتبطة بها وأوزان الاحتمالات المتوقعة.	▪ قمنا بتقويم إجراءات الحوكمة المطبقة والعوامل النوعية التي أخذها المصرف بعين الاعتبار عند تطبيق المخصصات الإضافية أو إجراء أي تعديلات على مخرجات نماذج خسائر الائتمان المتوقعة نظراً للقيود على البيانات أو النماذج أو أي شيء آخر.
➢ الحاجة إلى تكوين مخصصات إضافية باستخدام الأحكام الائتمانية الصادرة عن الخبراء لتعكس كافة عوامل المخاطر ذات الصلة التي قد لا يتم تسجيلها بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. أدى تطبيق هذه الأحكام، لا سيما في ضوء جائحة كورونا العالمية، إلى زيادة عدم التأكد من التقديرات ومخاطر المراجعة المصاحبة لها والمتعلقة بعمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.	▪ قمنا بتقويم مدى معقولية الافتراضات الأساسية المستخدمة من قبل المصرف في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الافتراضات المستقبلية، مع مراعاة حالة عدم التأكد والتقلبات التي تشهدها السيناريوهات الاقتصادية نتيجة جائحة كوفيد-١٩.
انظر ملخص السياسات المحاسبية الهامة ايضاح ٣ (١) بشأن الانخفاض في قيمة الموجودات المالية؛ والإيضاح ٢ (د) (١) الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية ومنهجية تقويم الانخفاض المستخدمة من قبل المصرف؛ وإيضاح (٧) الذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة التمويل؛ وإيضاح (٢٧-١) للاطلاع على تفاصيل تحليل جودة الائتمان والافتراضات الرئيسية والعوامل التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة؛ والإيضاح (٣٧) بشأن تأثير جائحة كوفيد-١٩ على خسائر الائتمان المتوقعة.	▪ قمنا باختبار مدى اكتمال ودقة البيانات التي تستند إليها عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. ▪ قمنا، حيثما كان ذلك مناسبًا، بالاستعانة بالمتخصصين لدينا، لمساعدتنا في مراجعة عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، وتقييم المدخلات المترابطة وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، وخاصة تلك المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المتوقعة والأوزان المرجحة بالاحتمالات والافتراضات المستخدمة في المخصصات الإضافية للنماذج اللاحقة. قمنا بتقويم مدى كفاية الافصاحات المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

إلى السادة مساهمي مصرف الإنماء الموقرين

(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
برامج دعم البنك المركزي السعودي والمنح الحكومية ذات الصلة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩، أطلق البنك المركزي السعودي عدداً من المبادرات من بينها برامج دعم السيولة للبنوك وبرنامج دعم تمويل القطاع الخاص. وقد تم إطلاق برنامج دعم تمويل القطاع الخاص في مارس ٢٠٢٠ وذلك لتقديم الدعم اللازم للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تضمن برنامج دعم تمويل القطاع الخاص برنامج تأجيل الدفعات والذي قام بموجبه المصرف بتأجيل الأقساط المستحقة السداد من قبل المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ١٤ مارس ٢٠٢٠ حتى ٣١ مارس ٢٠٢١. ولتعويض المصرف عن الخسائر المتكبدة بشأن برنامج دعم تمويل القطاع الخاص وبرنامج دعم السيولة، استلم المصرف ودائع متنوعة بدون عمولة/ ربح وبتواريخ استحقاق مختلفة. تم احتساب الفرق بين القيمة السوقية لتلك الودائع باستخدام معدلات السوق للودائع المماثلة من حيث القيمة وفترة الاستحقاق، وتم اعتبار الودائع بدون عمولة كمنحة حكومية وتمت المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٠: "المنح الحكومية" ("معيار المحاسبة الدولي"). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، استلم المصرف مبلغ ٦,٦ مليار ريال سعودي في إطار برامج الدعم المختلفة للبنك المركزي السعودي. لقد اعتبرنا المعالجة المحاسبية للودائع المستلمة بموجب المنح الحكومية وبرامج دعم البنك المركزي السعودي أمر مراجعة رئيسي وذلك: ➢ لأن هذه الودائع تمثل أحداثًا هامة ومعاملات جوهرية تمت خلال الفترة وبالتالي تطلبت اهتمامًا كبيرًا من قبل مراجعي الحسابات، و	قمنا بالحصول على فهم للبرامج والمبادرات المختلفة التي أطلقها البنك المركزي السعودي، وتقويم الغرض من الودائع المستلمة من قبل المصرف وذلك لتقويم ما إذا تم استيفاء شروط معيار المحاسبة الدولي ٢٠ الخاصة بإثبات المنح الحكومية. لقد حصلنا على تفاصيل مبالغ الودائع التي استلمها المصرف خلال السنة. قمنا بتقويم مدى معقولية معدل الخصم المعني المستخدم في احتساب المنحة الحكومية. قمنا باختبار دقة احتساب المنحة الحكومية وتقويم الأسس المتعلقة بتوقيت إثبات المنحة الحكومية الذي يكون إما في نقطة من الزمن أو على مدى الزمن، وبذلك مطابقة المصاريف/ التكاليف ذات العلاقة التي تهدف المنحة الحكومي إلى تعويضها. قمنا بتقويم الإفصاحات المدرجة من قبل الإدارة في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالمنحة الحكومية وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي ٢٠.

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
برامج دعم البنك المركزي السعودي والمنح الحكومية ذات الصلة (تتمة) ➢ لأن إثبات وقياس المنحة الحكومية تطلب من الإدارة إجراء أحكام جوهرية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: • تحديد معدل الخصم الملائم الذي يتم استخدامه لاحتساب دخل المنحة على الوديعة، و • تحديد الغرض من كل وديعة على حدة وذلك لتحديد توقيت إثبات المنحة ذات الصلة. *انظر السياسات المحاسبية الهامة إيضاح ٣ (و) حول القوائم المالية الموحدة بشأن المحاسبة عن المنح الحكومية، والإيضاح ٢ (د) (٦) الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بإثبات المنح الحكومية، والإيضاح (٣٧) الذي يتضمن الإفصاح عن برامج دعم البنك المركزي السعودي وتفاصيل المنحة الحكومية المستلمة من البنك المركزي السعودي خلال السنة.*	

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير المصرف السنوي لعام ٢٠٢٠

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير المصرف السنوي لعام ٢٠٢٠، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

إلى السادة مساهمي مصرف الإنماء الموقرين

(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف، كما أن الإدارة مسؤولة عن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريفٍ جوهري، ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة المصرف على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم تعتزم الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياته، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المصرف.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريفٍ جوهري، ناتج عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجه عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمصرف.

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

إلى السادة مساهمي مصرف الإنماء الموقرين

(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المصرف على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المصرف عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المصرف، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمصرف. ونظل المسؤولون الوحيدين عن رأينا في المراجعة.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. سنقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

إلى السادة مساهمي مصرف الإنماء الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناءً على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المصرف لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

برايس وتر هاوس كوبرز
ص.ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

علي عبدالرحمن العتيبي
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٧٩

إرنست ويونغ
ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

راشد سعود الرشود
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٦٦

٦ رجب ١٤٤٢هـ
(١٨ فبراير ٢٠٢١)

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر	إيضاحات	2020م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي	4	**12,207,742**	8,039,748
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	5	**443,002**	2,144,269
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6	**2,185,553**	2,254,860
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	6	**4,516,121**	3,628,656
استثمارات بالتكلفة المستنفذة، صافي	6	**22,743,302**	17,517,860
استثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك	6	**80,818**	76,284
تمويل، صافي	7	**111,195,559**	94,801,398
ممتلكات ومعدات وموجودات حق الاستخدام، صافي	8	**2,365,286**	2,413,893
موجودات أخرى	9	**1,139,420**	962,473
إجمالي الموجودات		**156,876,803**	131,839,441
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
أرصدة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10	**7,312,034**	3,289,844
ودائع العملاء	11	**119,454,278**	102,062,835
مبالغ مستحقة لملاك وحدات في صناديق استثمارية	12	**110,381**	-
مطلوبات أخرى	13	**5,571,323**	4,041,838
إجمالي المطلوبات		**132,448,016**	109,394,517
حقوق المساهمين			
رأس المال	14	**20,000,000**	15,000,000
احتياطي نظامي	15	**591,498**	100,000
احتياطيات أخرى	16	**177,046**	161,097
أرباح مبقاة		**3,760,239**	2,287,302
أسهم منحة مقترح إصدارها	22 ,14	**-**	5,000,000
أسهم خزينة	16	**(99,996)**	(103,475)
إجمالي حقوق المساهمين		**24,428,787**	22,444,924
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**156,876,803**	131,839,441

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 الى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي | الرئيس التنفيذي | عضو مجلس الإدارة المفوض

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	إيضاحات	2020م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية
الدخل من الاستثمارات والتمويل	18	**5,470,006**	5,537,518
عائدات على استثمارات لأجل	18	**(822,183)**	(1,214,303)
صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل	18	**4,647,823**	4,323,215
دخل رسوم الخدمات المصرفية	19	**1,312,336**	1,198,503
مصاريف رسوم الخدمات المصرفية	19	**(323,631)**	(306,676)
رسوم الخدمات المصرفية، صافي	19	**988,705**	891,827
أرباح تحويل عملات، صافي		**219,938**	207,970
(خسارة)/دخل استثمارات في أدوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، صافي	1.6	**(149,984)**	166,155
مكاسب استثمارات في صكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي		**944**	8,916
توزيعات أرباح على استثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**15,851**	9,136
دخل العمليات الأخرى		**11,008**	2,942
إجمالي دخل العمليات		**5,734,285**	5,610,161
رواتب ومصاريف الموظفين	20	**1,042,258**	1,001,641
إيجارات ومصاريف مباني		**52,081**	80,679
استهلاك وإطفاء	8	**251,319**	273,258
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		**772,906**	720,985
مصاريف العمليات قبل خصم مخصصات الانخفاض في القيمة الائتمانية والخسائر الأخرى		**2,118,564**	2,076,563
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل، صافي بعد خصم المبالغ المستردة	2.7	**1,419,182**	700,480
(عكس) / المحمل لمخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى		**(685)**	5,837
إجمالي مصاريف العمليات		**3,537,061**	2,782,880
صافي دخل العمليات		**2,197,224**	2,827,281
الحصة في ربح / (خسارة) الشركة الزميلة والمشروع المشترك	6.6,5.6	**4,536**	(10,825)
صافي دخل السنة قبل الزكاة		**2,201,760**	2,816,456
الزكاة	23	**(235,768)**	(281,646)
صافي دخل السنة بعد الزكاة		**1,965,992**	2,534,810
الربح الأساسي والمخفض للسهم (بالريال السعودي)	21	**0.99**	معدلة 1.28

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 الى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي　　الرئيس التنفيذي　　عضو مجلس الإدارة المفوض

قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	إيضاح	2020م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية
صافي دخل السنة بعد الزكاة		**1,965,992**	2,534,810
الدخل الشامل الآخر:			
بنود غير قابلة لإعادة التبويب إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة			
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**9,032**	56,611
خسارة اكتوارية ناتجة عن إعادة قياس أرصدة برنامج مكافآت نهاية الخدمة	**2.25**	**(11,706)**	(14,218)
بنود قابلة لإعادة التبويب إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة			
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الصكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**17,201**	59,098
صافي مكاسب محقق من بيع استثمارات صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(944)**	(8,916)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**1,979,575**	2,627,385

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 الى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي | الرئيس التنفيذي | عضو مجلس الإدارة المفوض

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

بالآلاف الريالات السعودية

2020م	إيضاحات	رأس المال	الاحتياطي النظامي	الاحتياطيات الأخرى	الأرباح المبقاة	أسهم منحة مقترح إصدارها	أسهم الخزينة	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة		15,000,000	100,000	161,097	2,287,302	5,000,000	(103,475)	22,444,924
صافي دخل السنة بعد الزكاة		-	-	-	1,965,992	-	-	1,965,992
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	9,032	-	-	-	9,032
خسارة اكتوارية ناتجة عن إعادة قياس أرصدة برنامج مكافآت نهاية الخدمة	2.25	-	-	-	(11,706)	-	-	(11,706)
صافي التغير في القيم العادلة لاستثمارات الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	17,201	-	-	-	17,201
صافي مكاسب محقق من بيع استثمارات صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	(944)	-	-	-	(944)
إجمالي الدخل الشامل		-	-	25,289	1,954,286	-	-	1,979,575
مكاسب بيع استثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	(21,031)	21,031	-	-	-
محول إلى الاحتياطي النظامي	15	-	491,498	-	(491,498)	-	-	-
إصدار أسهم منحة	1.14	5,000,000	-	-	-	(5,000,000)	-	-
احتياطي برامج أسهم الموظفين وأخرى	16	-	-	11,691	(10,882)	-	3,479	4,288
الرصيد في نهاية السنة		20,000,000	591,498	177,046	3,760,239	-	(99,996)	24,428,787

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 الى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي | الرئيس التنفيذي | عضو مجلس الإدارة المفوض

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

بالآلف الريالات السعودية

2019م	إيضاحات	رأس المال	الاحتياطي النظامي	الاحتياطيات الأخرى	الأرباح المبقاة	أسهم منحة مقترح إصدارها / أرباح مقترح توزيعها	أسهم الخزينة	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة		15,000,000	2,888,815	31,708	1,990,693	1,489,967	(103,475)	21,297,708
صافي دخل السنة بعد الزكاة		-	-	-	2,534,810	-	-	2,534,810
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	56,611	-	-	-	56,611
خسارة اكتوارية ناتجة عن إعادة قياس أرصدة برنامج مكافآت نهاية الخدمة	2.25	-	-	-	(14,218)	-	-	(14,218)
صافي التغير في القيم العادلة لاستثمارات الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	59,098	-	-	-	59,098
صافي مكاسب محقق من بيع استثمارات صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	(8,916)	-	-	-	(8,916)
إجمالي الدخل الشامل		-	-	106,793	2,520,592	-	-	2,627,385
مكاسب بيع استثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-	(7,044)	7,044	-	-	-
محول إلى الاحتياطي النظامي	15	-	633,703	-	(633,703)	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة عن العام 2018م		-	-	-	-	(1,489,967)	-	(1,489,967)
أسهم منحة مقترح إصدارها للعام 2019م	22, 1.14	-	(3,422,518)	-	(1,577,482)	5,000,000	-	-
احتياطي برامج أسهم الموظفين وأخرى	16	-	-	29,640	(19,842)	-	-	9,798
الرصيد في نهاية السنة		15,000,000	100,000	161,097	2,287,302	5,000,000	(103,475)	22,444,924

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 الى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي | الرئيس التنفيذي | عضو مجلس الإدارة المفوض

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	إيضاحات	2020م	2019م
		بآلاف الريالات السعودية	
الأنشطة التشغيلية:			
صافي دخل السنة قبل الزكاة		2,201,760	2,816,456
التعديلات لتسوية صافي الدخل مع صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:			
استهلاك وإطفاء	8	251,319	273,258
مكاسب بيع ممتلكات ومعدات، صافي		(2,631)	(966)
خسارة غير محققة / (مكاسب غير محققة) من أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، صافي		212,969	(6,971)
مكاسب استثمارات في صكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي		(944)	(8,916)
توزيعات أرباح على استثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(15,851)	(9,136)
المُحمَّل لمخصص الانخفاض في قيمة التمويل، صافي	2.7	1,419,182	700,480
(عكس القيد) / المُحمَّل لمخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى		(685)	5,837
المبالغ المستردة من الحسابات المشطوبة		13,828	1,304
خسارة ناتجة عن التعديلات في برنامج تأجيل الدفعات، صافي بعد خصم الإطفاء		35,191	-
القيمة العادلة لمنافع وديعة البنك المركزي السعودي بدون عوائد استثمارية		(101,894)	-
احتياطي برامج أسهم الموظفين		22,187	20,772
الحصة في (ربح) / خسارة الشركة الزميلة والمشروع المشترك	6.6, 5.6	(4,536)	10,825
		4,029,895	3,802,943
صافي (الزيادة)/النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى البنك المركزي السعودي		(822,774)	(503,219)
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتواريخ استحقاق أصلية تتجاوز ثلاثة أشهر		-	1,057,813
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		(143,662)	(67,741)
تمويل		(17,693,763)	(11,640,042)
موجودات أخرى		(194,508)	705,237
صافي الزيادة /(النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		4,124,084	(3,028,492)
ودائع العملاء		17,391,443	11,934,697
مطلوبات أخرى		1,388,593	(323,893)
الزكاة المدفوعة		(139,843)	(108,383)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		7,939,465	1,828,920
الأنشطة الاستثمارية:			
شراء استثمارات غير مُدرَجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		(6,436,176)	(5,810,082)
تحصيلات من بيع واستحقاق استثمارات غير مُدرَجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		365,700	904,080
شراء ممتلكات ومعدات		(161,971)	(267,311)
تحصيلات من بيع ممتلكات ومعدات		5,810	3,355
توزيعات أرباح مستلَمة من استثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		18,664	9,384
صافي النقد المستخدَم في الأنشطة الاستثمارية		(6,207,973)	(5,160,574)
الأنشطة التمويلية:			
دفعات نقدية لمبالغ التزام الإيجار الأساسية		(70,924)	(77,124)
دفعات نقدية لتكلفة تمويل التزام الإيجار		(15,853)	(17,867)
توزيعات أرباح مدفوعة		-	(1,489,967)
صافي النقد المستخدَم في الأنشطة التمويلية		(86,777)	(1,584,958)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يماثله		1,644,715	(4,916,612)
النقد وما يماثله في بداية السنة		4,624,067	9,540,679
النقد وما يماثله في نهاية السنة	24	6,268,782	4,624,067
الدخل المستلَم من الاستثمارات والتمويل		5,409,174	5,281,801
العائد المدفوع على الاستثمارات لأجل		862,863	1,131,501
معلومات إضافية غير نقدية			
صافي التغيُّرات في القيمة العادلة لاستثمارات مُدرَجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		25,289	99,749
أرصدة تمويل مشطوبة خلال السنة	1.7	583,479	442,818
موجودات حق الاستخدام بتاريخ الإثبات الأولي	8	-	479,159
التزامات الإيجار بتاريخ الإثبات الأولي		-	447,043
إصدار أسهم منحة	1.14	5,000,000	-
إطفاء خسارة ناتجة عن التعديلات في برنامج تأجيل الدفعات	37	22,534	-

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 الى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي | الرئيس التنفيذي | عضو مجلس الإدارة المفوض

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر2020م و 2019م

1 - عام

أ) التأسيس

تأسس مصرف الإنماء ("المصرف")، شركة مساهمة سعودية، ومرخَّص بموجب المرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 28 صفر 1427هـ (الموافق 28 مارس 2006م) وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم (42) وتاريخ 27 صفر1427هـ (الموافق 27 مارس 2006م). ويعمل المصرف بموجب القرار الوزاري رقم 173 والسجل التجاري رقم (1010250808) وتاريخ 21 جُمادى الأولى 1429هـ (الموافق 26 مايو 2008م)، ويقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال 98 فرعاً (95 فرعاً في عام 2019م) في المملكة العربية السعودية. وعنوان المركز الرئيس للمصرف هو:

مصرف الإنماء
المركز الرئيس
طريق الملك فهد
ص ب 66674
الرياض 11586
المملكة العربية السعودية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ"المصرف") المسجلة في المملكة العربية السعودية والمذكورة أدناه:

الشركات التابعة	ملكية المصرف	تاريخ التأسيس	الأنشطة الرئيسة
شركة الإنماء للاستثمار	%100	7 جُمادى الآخرة 1430 هـ (الموافق 31 مايو 2009م)	خدمات إدارة الموجودات والوساطة وتقديم المشورة والتعهد بالتغطية والحفظ في أعمال الأوراق المالية
شركة التنوير العقارية	%100	24 شعبان 1430 هـ (الموافق 15 أغسطس 2009م)	تأسَّست بصفةٍ رئيسةٍ بغرض الاحتفاظ بصكوك ملكية العقارات التي يموِّلها المصرف.
شركة وكالة الإنماء للتأمين التعاوني	%100	29 ربيع الأول 1435 هـ(الموافق 30 يناير 2014م)	وكيل تأمين لشركة الإنماء طوكيو مارين (شركة زميلة)
شركة التقنية المالية السعودية	%100	6 ذو القعدة 1440هـ (الموافق 9 يوليو 2019م)	تقديم خدمات ومنتجات التقنية المالية لمصرف الإنماء والجهات الأخرى
شركة إسناد	%100	24 رمضان 1440هـ (الموافق 29 مايو 2019م)	توفير موظفي الإسناد الخارجي لمصرف الإنماء

بالإضافة إلى الشركات التابعة المذكورة أعلاه، فقد خلصت الإدارة إلى أن المصرف لديه سيطرة فعلية على الصناديق المذكورة أدناه، وعليه فقد بدأت في توحيد القوائم المالية لتلك الصناديق اعتبارًا من التواريخ الفعلية لممارسة السيطرة عليها:

الصناديق الاستثمارية	ملكية المصرف	تاريخ التأسيس	تاريخ السيطرة الفعلية	الغرض
صندوق الإنماء للصكوك	%92.3	22 يناير 2020م	22 يناير 2020م	الاستثمار في سلة من الصكوك السيادية المحلية الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية
صندوق الإنماء للإصدارات الأولية	%85.5	26 أبريل 2015م	1 يناير 2020م	تعزيز رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار بشكل رئيسي في الشركات المساهمة السعودية.

يقدم المصرف جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية من خلال منتجات وأدوات متوافقة مع أحكام الشريعة والنظام الأساس للمصرف وأحكام الأنظمة واللوائح التي تنطبق على المصارف في المملكة العربية السعودية.

ب) اللجنة الشرعية

التزاماً من المصرف بتوافق أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقد قام بإنشاء لجنة شرعية للتأكد أن جميع أنشطة المصرف تخضع لمراجعتها وموافقتها.

2– أسس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف:

i) وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمَدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) (ويُشَار إليها مجتمعة بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة السعودية")

ii) وطبقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للمصرف.

ب) أسس القياس والعرض

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقا لمبدأ الاستمرارية ووفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية المُدرَجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والاستثمارات المُدرَجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومكافآت نهاية الخدمة.

يتم عرض قائمة المركز المالي الموحدة بوجه عام على أساس السيولة.

ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تُعرَض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي وهو العملة الوظيفية للمصرف، وقد قُرِّبَت المعلومات المالية المُدرَجة في بالريال السعودي إلى أقرب آلاف، ما لم يرد خلاف ذلك.

د) الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المفصح عنها. كما يتطلب ذلك من الإدارة ممارسة تقديرها المحاسبي في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. ويتم تقييم هذه التقديرات والأحكام والافتراضات بصورة مستمرة، وهي تعتمد في الأساس على التجارب التاريخية وعوامل أخرى، من ضمنها الحصول على المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف.

لا تزال جائحة"كوفيد-19" تعطل الأسواق العالمية حيث إنَّ العديد من المناطق الجغرافية تشهد "موجة ثانية" من الإصابات على الرغم من أنها قد سيطرت في السابق على تفشي الوباء من خلال تدابير احترازية صارمة مثل فرض قيود على السفر وعمليات الإغلاق والقواعد الصارمة للتباعد الاجتماعي، غير أن حكومة المملكة العربية السعودية ("الحكومة") تمكنت من السيطرة بنجاح على تفشي الوباء حتى الآن، ويرجع ذلك أساسا إلى التدابير المستحدثة والفعّالة التي اتخذتها الحكومة، وأنهت بعدها عمليات الإغلاق واتخذت تدابير تدريجية نحو العودة إلى الحياه الطبيعة.

ولقد تم مؤخراً اعتماد توزيع عدد من اللقاحات للوقاية من "كوفيد-19" على نطاق واسع من قِبل عدد من الحكومات في جميع أنحاء العالم. كما وافقت الحكومة على لقاح متاح حالياً للعاملين في مجال الرعاية الصحية وفئات أخرى معينة من الناس، وسوف يكون متاحاً بوجه عام للجميع خلال العام 2021م. وعلى الرغم من أن هناك بعض الشكوك المتعلقة بلقاح "كوفيد-19" مثل المدة التي تستمر فيها المناعة، وعن ما إذا كان هذا اللقاح سيمنع انتقال المرض أم لا وما إلى ذلك؛ فإن نتائج الاختبارات أظهرت معدلات نجاح عالية واستثنائية. وعليه، فإنَّ المصرف يواصل النظر في التحديات المرتبطة بالإقتصاد الجزئي والكلي التي فرضها وباء كوفيد-19، والتي سيستمر الشعور بآثارها الناشئة لبعض الوقت، كما أن المصرف يراقب عن كثب المخاطر على مستوى دقيق.

ووضع المصرف تقديرات محاسبية مختلفة في هذه القوائم المالية الموحدة بناءً على توقعات الظروف الاقتصادية التي تعكس التوقعات والافتراضات كما في 31 ديسمبر 2020م حول الأحداث المستقبلية التي يعتقد المصرف أنها معقولة في ظل هذه الظروف. ولقد تطلب ذلك اتخاذ درجة كبيرة من الأحكام عند وضع هذه التقديرات. كما أن الافتراضات الأساسية أيضاً قد تخضع لحالات عدم التيقُّن والتي عادة ما تتعلق بأمور خارجة عن سيطرة المصرف. وبناءً على ذلك، فإنه من المرجَّح أن تختلف الظروف الاقتصادية الفعلية عن تلك التوقعات، نظراً لكون الأحداث المتوقعة لا تتحقق فعلياً كما هو متوقع في كثير من الأحيان، وقد يكون تأثير تلك الاختلافات تأثيراً كبيراً على التقديرات المحاسبية المُدرَجة في هذه القوائم المالية الموحدة.

وغالباً ما ترتبط التقديرات المحاسبية الهامة، التي تتأثر بهذه التنبؤات وما يتعلق بها من غموض، بالخسائر الائتمانية المتوقعة، وقياس القيمة العادلة، وتقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات غير المالية. وتناولت الإيضاحات ذات الصلة من هذه القوائم المالية الموحدة مزيدًا من الإيضاح بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على كل من هذه التقديرات.

يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل تلك التقديرات، في حال كون هذه التعديلات لا تؤثر إلا على تلك الفترة، أو في فترة إجراء التعديل وفي الفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية والفترة المستقبلية. وفيما يلي المجالات الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات أو الافتراضات أو الأحكام:

ا. خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية (الإيضاحات 3(ط) ، 27، 37)

بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي-9، فإن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى جميع فئات الموجودات المالية يتطلب إصدار بعض التقديرات والأحكام، ولا سيما عند قياس مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد الخسائر الناجمة عن انخفاض القيمة وتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان. وتُستمد هذه التقديرات من خلال عدد من العوامل والتغيرات التي يمكن أن ينتج عنها مستويات مختلفة من المخصصات.
إن حسابات خسائر الائتمان المتوقعة لدى المصرف تمثل مخرجات لنماذج تحتوي على عدد من الافتراضات الأساسية تتعلق باختيار المدخلات المتغيرة وأوجه ترابطها. وتتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، التي تُعتبر في ذاتها أحكامًا وتقديرات محاسبية، ما يلي:

1. اختيار طرق التقدير أو منهجية النماذج، والتي تغطي الأحكام والافتراضات الرئيسية أدناه:

أ. نموذج تصنيف الائتمان الداخلي للمصرف، والذي يحدد احتمالات التعثر لتقييم الأفراد.
ب. معايير المصرف لتقييم مدى وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وما يترتب على ذلك من قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العُمر والتقييم النوعي.
جـ. تجزئة الموجودات المالية في حال قياس خسائر الائتمان المتوقعة لها علي أساس جماعي.
د. تطوير نماذج قياس خسائر الائتمان المتوقعة، ويشمل ذلك صيغ الاحتساب المختلفة.
هـ. تحديد سيناريوهات النظرة المستقبلية للاقتصاد الكلي وعوامل الترجيح المحتملة لها لتحقيق المدخلات الاقتصادية في نماذج احتساب خسائر الائتمان المتوقعة.

2. اختيار المدخلات اللازمة لتلك النماذج، والترابط بين تلك المدخلات، مثل سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية.

2. قياس القيمة العادلة (إيضاح 3)

3. الإعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات (إيضاح- 3 (ي))

4. تقييم السيطرة على الشركات المستثمَر بها (إيضاح-3 (ب))

5. تقييم برنامج مكافأة نهاية الخدمة (إيضاحان 3 (ف) و 25)

6. منح حكومية (إيضاحات 3(ث)، 37،10)

هـ) مبدأ الاستمرارية المحاسبي

قامت إدارة المصرف بتقييم قدرة المصرف على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية وترسخت قناعة لديها بأن لدى المصرف النية والموارد بما يمكنّه من مواصلة أعماله في المستقبل المنظور. وعند إجراء تقييم الاستمرارية، أخذ المصرف في الاعتبار مجموعة واسعة من المعلومات المتعلقة بالتوقعات الحالية والمستقبلية للربحية والتدفقات النقدية والموارد الرأسمالية الأخرى وما إلى ذلك. كما أنه ليس لدى إدارة المصرف أي معلومات عن أي حالات جوهرية من عدم التيقُّن يمكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة المصرف على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

3 – ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة:

أ) التغير في السياسات المحاسبية

تتوافق السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م، فيما عدا ما يتعلق بتطبيق التعديلات التالية على المعايير الدولية للتقرير المالي والموضحة أدناه والتي ستصبح قابلة للتطبيق على فترات التقارير المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020م. وفي تقدير إدارة المصرف، فإن هذه التعديلات الواردة أدناه ليس لها تأثير هام على القوائم المالية الموحدة للمصرف:

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة المطبقة من قِبل المصرف

- **التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي-3: تعريف الأعمال التجارية**

يوضح التعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي-3 "تجميع الأعمال"، الشروط التي يتم بموجبها اعتبار النشاطات أعمالاً تجارية، بحيث يجب أن تتضمن المجموعة المتكاملة من الأنشطة والأصول ، بحد أدنى، مدخلات وعمليات حقيقية تساهم سوياً بشكل هام لتكوين المخرجات. علاوة على ذلك، يوضح المعيار أن الأعمال التجارية قد تنشأ بدون تضمين جميع المدخلات والعمليات اللازمة لتكوين المخرجات.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8: تعريف الأهمية النسبية**

تقدم هذه التعديلات تعريفًا جديدًا لمفهوم الأهمية النسبية، حيث تنص على أن "المعلومات تعتبر هامة في حال كون حذفها أو تحريفها أو حجبها من المتوقع أن يكون مؤثراً على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية الموحدة المعدة للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية الموحدة، والتي توفر معلومات مالية عن كيان محدد". وتوضح التعديلات أن الأهمية النسبية ستعتمد على طبيعة أو حجم المعلومات، سواء على حدة أو بالاقتران مع معلومات أخرى، في سياق القوائم المالية الموحدة. ويعد التحريف في المعلومات أمراً جوهرياً في حال كونه من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون لهذه المعلومات.

- **التعديلات على الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية للتقرير المالي**

إن الإطار المفاهيمي ليس معياراً في حد ذاته، وليس لأي مفهوم من المفاهيم الواردة فيه أي تجاوز على المفاهيم أو المتطلبات الواردة في أي معيار. ويتمثل الغرض من الإطار المفاهيمي في مساعدة المجلس الدولي لمعايير المحاسبة على تطوير المعايير، ومساعدة معدّي القوائم المالية على وضع سياسات محاسبية متسقة في الحالات التي لا تتوفر لها معايير مطبقة، ومساعدة جميع الأطراف على فهم المعايير وتفسيرها. وسيكون لهذا المفهوم أثراً على الكيانات التي وضعت سياساتها المحاسبية استناداً إلى الإطار المفاهيمي. وتتضمن التعديلات على الإطار المفاهيمي بعض المفاهيم الجديدة والتعريفات المحدَّثة ومعاييراً للاعتراف بالموجودات والمطلوبات إضافة لتوضيحات لبعض المفاهيم الهامة.

- **التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 9 والمعيار الدولي للمحاسبة 39 والمعيار الدولي للتقرير المالي 7 : إصلاح معايير معدل الفائدة**

يجري الآن على الصعيد العالمي مراجعة وإصلاح شاملين لمعايير معدل الفائدة. ويعكف المجلس الدولي لمعايير المحاسبة على تعديل توجيهاته على مرحلتين للمساعدة في التحول السلس بعيدا عن معدل التمويل بين البنوك (آيبور).

المرحلة (1) – تجري المرحلة الأولى من التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي-9 "الأدوات المالية" ومعيار المحاسبة الدولي-39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" والمعيار الدولي للتقرير المالي-7 "الأدوات المالية: الإفصاحات التي تركز على مسائل محاسبة التحوط". وأُصدِرَت التعديلات النهائية في سبتمبر 2019، وأجرت تعديلات محددة لمتطلبات محاسبة التحوط لتقدم بذلك تخفيفا من الآثار المحتملة الناتجة عن عدم اليقين جراء إصلاح معدل الفائدة بين البنوك (آيبور). وتسري التعديلات اعتبارا من 1 يناير 2020م وهي إلزامية لجميع علاقات التحوط التي تتأثر مباشرة بإصلاح معدل الفائدة بين البنوك (آيبور).

المرحلة (2) - المرحلة الثانية تتعلق بوضع معدلات بديلة خالية من المخاطر (بدلاً من المعدلات المعيارية للفائدة بين البنوك (آيبور). وتسري تعديلات المرحلة الثانية على الفترات السنوية ابتداءً من تاريخ 1 يناير 2021م أو بعد ذلك التاريخ، مع السماح بتطبيقها تطبيقا مبكّرا. وقد استُكملت حاليا تعديلات المرحلة الثانية، وسيستكمل المصرف تقييمه بشأن التأثيرات المحاسبية للسيناريوهات التي تتوقع مواجهتها كالتحول من معدلات الفائدة بين البنوك إلى المعدلات الخالية من المخاطر بهدف تسريع برامجها لتطبيق المتطلبات الجديدة. وتقدِّم المرحلة الثانية مجالات جديدة من الأحكام المحاسبية، ويتعين على المصرف التأكد بأن لديه سياسات محاسبية ملائمة وحوكمة مُطبَّقة. وفيما يتعلق بالإفصاحات الإضافية، سيتعين على المصرف تقييم وتطبيق المستجدات اللازمة في أنظمة التقرير المالي وإجراءاتها لجمع المعلومات اللازمة وعرضها.

تنفذ الإدارة مشروعًا لتنظيم أنشطة التحول الشامل للمصرف، وتستمر بالتنسيق مع مختلف الأطراف ذات المصلحة لتدعيم عملية التحول بشكل منظم. ويُعدُّ المشروع مُهمًّا من حيث حجمه وتعقيداته وسيؤثر على المنتجات والأنظمة والإجراءات الداخلية. وكما في 31 ديسمبر 2020م، فقد بلغت القيمة الدفترية للموجودات المالية غير المشتقة باستخدام معدل العائد بين بنوك لندن كمعدلات معيارية 2,905 مليون ريال سعودي.

ب) أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف والشركات التابعة له. ويتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية لمصرف الإنماء باستخدام سياسات محاسبية متماثلة.

والشركات التابعة هي المنشآت التي يسيطر عليها مصرف الإنماء. وتنشأ السيطرة على المنشأة عندما يكون لدى شخص السيطرة على المنشأة المستثمَر فيها ويكون معرَّضاً لتحقيق عوائد متغيرة من علاقته بالمنشأة أو يمتلك حقوقاً فيها ويكون له قدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرته على تلك المنشأة.
أما في الحالات التي تمثل فيها حقوق المصرف أقل من أغلبية التصويت أو ما يماثلها من حقوق في المنشأة المستثمر فيها، فيتم مراعاة العوامل والظروف ذات الصلة لتقدير مدى وجود سيطرة على المنشأة، ويشمل ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع الجهات التي لها أحقية التصويت في المنشأة المستثمر بها.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت المصرف الحالية والمحتمَلة التي تنشأ عن أدوات حقوق ملكية مثل الأسهم.

ويعيد المصرف تقييم ما إن كانت له سيطرة على المنشأة المستثمَر بها والظروف التي تشير إلى وجود تغيرات في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة.

ويتم توحيد الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة إلى المصرف ويتم التوقف عن ذلك اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة من المصرف. وتُدرَج نتائج الشركات التابعة المستحوَذ عليها أو المبيعة خلال الفترة (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة اعتباراً من التاريخ الفعلي للاستحواذ أو التاريخ الفعلي لعملية البيع، حسب ما هو ملائم.

وتُجرَى المحاسبة عن التغير في حصة ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. أما إذا فقد المصرف السيطرة على الشركة التابعة، فيتم اتخاذ ما يلي:

- إلغاء الاعتراف بالموجودات (بما في ذلك "الشهرة") للشركة التابعة ومطلوباتها.
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- إلغاء الاعتراف بالفروق التراكمية لتحويل العملات المسجلة في حقوق الملكية.
- إثبات القيمة العادلة للقيمة المستلمة.
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفَظ به.
- إثبات أي فائض أو عجز في الربح أو الخسارة.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم في المكونات المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة أو الأرباح المبقاة، حسب ما هو ملائم، حيث سيكون ذلك ضرورياً في حال باع المصرف مباشره الموجودات أو المطلوبات ذات العلاقة.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية وأساليب تقييم موحدة للمعاملات المشابهة والأحداث الأخرى في ظروف مماثلة. والسياسات المحاسبية المتبعة من الشركات التابعة تتماشى مع السياسات المحاسبية للمصرف. ويتم إجراء تعديلات، إن وجدت، على القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى مع القوائم المالية الموحدة للمصرف.

وحيث إنَّ الشركات التابعة مملوكة بالكامل للمصرف، لا يوجد أي حصص غير مسيطرة ليتم الإفصاح عنها. والعملة الوظيفية لجميع الشركات التابعة هي الريال السعودي.

وتمثل المبالغ المستحقة لملاك وحدات في الصناديق الاستثمارية الحصة من صافي موجودات الصناديق الاستثمارية العائدة للحصص التي لا يملكها المصرف أو الشركات التابعة له بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتعرض بشكل مستقل ضمن المطلوبات في قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف.

ويتم حذف الأرصدة الداخلية على مستوى المصرف، وكذلك الإيرادات والمصاريف الناتجة عن المعاملات الداخلية عند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

إدارة صناديق الاستثمار

يدير المصرف الموجودات المحتفظ بها كوحدات في الصناديق الائتمانية وغيرها من الأدوات الاستثمارية الأخرى نيابة عن المستثمرين. ولا يتم توحيد القوائم المالية لهذه المنشآت ضمن القوائم المالية الموحدة إلا في حال سيطرة المصرف على هذه المنشآت.

ج) المحاسبة في تاريخ التداول

يتم مبدئيا إثبات وإلغاء اثبات كافة المعاملات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (وهو التاريخ الذي يصبح فيه المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة). وتتطلب المعاملات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو متعارف عليها في السوق.

ويتم، مبدئيًا، إثبات كافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بتاريخ التداول؛ وهو التاريخ الذي يصبح فيه المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

د) العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية في نهاية السنة المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. وتمثل الأرباح أو الخسائر من تحويل العملات الأجنبية من البنود النقدية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة الوظيفية في بداية السنه مُعدَّلة حسب سعر الفائدة الفعلي والمدفوعات خلال السنة، وبين التكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية بعد تحويلها بسعر الصرف في نهاية العام. أما البنود غير النقدية التي يتم قياسها من خلال التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية فتترجم باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات الأولية. وتثبت أرباح أو خسائر تحويل العملات الناتجة من عمليات التسوية والترجمة في قائمة الدخل الموحدة.

هـ) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نافذ نظاميًا حالي لمقاصة المبالغ المعترف بها وعندما ينوي المصرف التسوية على أساس الصافي أو تسييل الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

ولا يتم إجراء مقاصة بين الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة إلا في الحالات التي تكون فيها تلك المقاصة متطلباً أو مسموحاً بها بموجب أي معيار أو تفسير محاسبي.

و) إثبات الإيرادات/ المصاريف

الدخل من الاستثمارات والتمويل والعائد على الودائع لأجل
يتم إثبات الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأدوات المالية التي تحمل ربحاً في قائمة الدخل الموحدة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم على وجه الدقة التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع (أو فترة قصيرة متى كان ذلك ملائما) للموجودات والمطلوبات المالية إلى قيمتها الدفترية. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بعد الأخذ في الاعتبار كافة الشروط التعاقدية ويشمل ذلك جميع الأتعاب وتكاليف المعاملات والخصومات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العائد الفعلي، ولكنه لا يشمل خسائر الائتمان المتوقعة. وتمثل تكاليف المعاملات التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بشراء، أو إصدار أو بيع الموجودات أو المطلوبات المالية.

ويتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية إذا قام المصرف بإعادة النظر في تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات، ويُسجَّل التغيير في القيمة الدفترية كدخل أو مصروف.

ربح/خسارة تحويل العملات الأجنبية
يتم إثبات ربح/خسارة تحويل العملات الأجنبية عند تحققها / تكبُّدها.

رسوم الخدمات المصرفية، صافي
يتم تضمين دخل ومصروفات الرسوم والعمولات التي تمثل جزءًا أصيلاً من معدل الفائدة الفعلي لأحد الموجودات المالية أو المطلوبات المالية ضمن "الدخل من الاستثمار والتمويل" أو "العائد من الاستثمار لأجل": أيهما مناسباً.

ويتم إثبات الدخل من إدارة الأصول والوساطة عندما يتم الوفاء بالتزامات الأداء للمصرف.

ويتم إثبات إيرادات رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات على مدى الفترة الزمنية التي يتم خلالها الوفاء بالتزامات الأداء وفقًا للشروط التعاقدية ذات الصلة.

ويتم إثبات إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى - بما في ذلك رسوم خدمات الحسابات وعمولات المبيعات ورسوم الإيداع ورسوم التمويل الجماعي - عندما يتم تنفيذ الخدمات ذات الصلة ويتم الوفاء بالتزامات الأداء في فترة زمنية محددة. وفي حال لم يكن من المتوقع أن تؤدي تعهدات التمويل إلى سحب القرض أو إذا كانت الرسوم تتعلق بتعهدات متعددة للتمويل ولا يمكن تحديدها بشكل معقول، عندئذ يتم الاعتراف برسوم تعهدات التمويل ذات الصلة على أساس القسط الثابت على مدى فترة التعهدات.

وتُقيَّد مصاريف الرسوم والعمولات الأخرى التي ترتبط بصفة رئيسة برسوم المعاملات والخدمات ضمن المصاريف عند استلام الخدمات.

الدخل من توزيعات الأباح
يتم إثبات الدخل من توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الموحدة عند نشوء الحق في قبض الدخل.

دخل/ (خسارة) الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، صافي
يتعلق صافي الدخل/(الخسارة) من الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ويشمل جميع التغيرات المحققة وغير المحققة في القيمة العادلة والأرباح وتوزيعات الأرباح وفروق الصرف الأجنبي.

ز) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

1) تصنيف وقياس الموجودات المالية
ينشأ تصنيف وقياس الأدوات المالية بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم-9 على نتيجة تقييمين أساسين يتمثلان تحديدا في تقييم نموذج الأعمال وتحليل التدفقات النقدية التعاقدية.

تقييم نموذج الأعمال

يقوم المصرف بتقييم هدف نموذج الأعمال المحتفظ ضمنه بأصل على مستوى المحفظة كون ذلك يعكس أفضل السبل لمعرفة طريقة إداره الأعمال وتوفير المعلومات إلى الإدارة. وتتضمن المعلومات التي يتوجب مراعاتها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة والعمل بتلك السياسات على أرض الواقع. وعلى وجه الخصوص، يتم مراعاة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو الحفاظ على معدل عائد محدد أو مطابقه مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفيه تقييم أداء المحفظة ورفع التقارير المتعلقة بها إلى إدارة المصرف؛
- المخاطر التي تؤثر علي أداء نموذج الاعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إداره تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إن كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات التي تُدار أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصَّلة؛
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات لا يعتد بها بشكل منفصل عن باقي العوامل، ولكن يعتد بها كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن لدى المصرف لإدارة الموجودات المالية وتحقيق التدفقات النقدية.

ويستند تقييم نموذج الأعمال إلى سيناريوهات متوقعة بدرجة معقولة دون أخذ سيناريو "أسوأ الحالات" أو "حالة الضغط" في الاعتبار. وفي حال تحقُّق تدفقات نقدية بعد الاعتراف الأولي بطريقة مختلفة عن توقعات المصرف الأصلية، فإن المصرف يغيّر تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال ذلك.

وتقاس الموجودات المالية المحتفظ بها للتداول والتي يقيم أداؤها علي أساس قيمتها العادلة، بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لأنه لم يتم الاحتفاظ بها بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل –فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والعائد

لأغراض هذا التقييم، فإن "المبلغ الأصلي" هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. ويمثل "العائد" القيمة الزمنية للأموال والائتمان وغيرها من مخاطر التمويل الأساسية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فتره معينة وتكاليف التمويل الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) إضافة إلى هامش الربح.

وعند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعائد، يأخذ المصرف في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية، ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تتضمن شرطًا تعاقديًا يمكن أن يؤدي إلى تغيير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية في حال عدم استيفاء هذا الشرط. وعند إجراء التقييم، يأخذ المصرف ما يلي في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها ان تغير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط الدفع المعجّل والتمديد؛
- الشروط التي تحد من قدرة المصرف على المطالبة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (مثل الترتيبات المتعلقة بموجودات عدم حق الرجوع)؛
- العوامل التي تعدل المقابل للقيمة الزمنية للأموال -على سبيل المثال إعادة التسعير الدورية لمعدلات الربح.

وبناءً على عمليات التقييم المذكورة أعلاه، يتم تصنيف الموجودات المالية عند الإثبات الأولي على أنها موجودات مالية تقاس إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

الموجودات المالية بالتكلفة المستنفذة:

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المستنفذة إذا استوفت كلا الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- أن يُحتفظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية،
- وأن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل –فقط – دفعات من المبلغ الأصلي والعائد على المبلغ الأساس القائم.

وبوجه عام، فإن تمويل العملاء والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والمرابحات مع البنك المركزي السعودي وبعض الاستثمارات في الصكوك مؤهلة لقياسها بالتكلفة المستنفذة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الصكوك والأدوات المشابهة: لا تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلا عند استيفاء كلا الشرطين التاليين، ولم تصنيفها كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- أن يُحتفظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتحقق غرضه بتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية،
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل –فقط – دفعات من المبلغ الأصلي والعائد على المبلغ الأصلي القائم.

أدوات حقوق الملكية: فيما يتعلق بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، يحق للمصرف، عند الإثبات الأولي، اختيار عرض التغيرات اللاحقة، بشكل لا رجعة فيه، في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، إذ يُحدد هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حِدة.

ويتم قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً بقيمتها العادلة مع إثبات المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، فيما يتم إثبات إيرادات العوائد ومكاسب وخسائر الصرف الأجنبي في الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية المُدرَجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تُقَاس جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. وعند الاثبات الأولي يتم تصنيف الموجودات المالية في هذه الفئة إما على أنها استثمارات محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو على إنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. والموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة هي التي تم شرائها أساساً لغرض البيع على المدى القصير.

إضافة إلى ذلك يمكن للمصرف، عند الإثبات الأولي، وبشكل لا رجعة فيه تصنيف الموجودات المالية لقياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، التي تستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المستنفذة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، إذا كان ذلك سيزيل من التباين المحاسبي أو سيخفضه بشكل جوهري.

وتُسجَّل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة، ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للسنة التي تنشأ فيها تلك التغيرات. لا يتم إضافة تكاليف المعاملات، إن وجدت، إلى قياس القيمة العادلة عند الإثبات الأولي للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بل يتم إدراجها كمصاريف من خلال قائمة الدخل الموحدة. وتعرض الإيرادات من توزيعات الأرباح على الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كـ "ربح /(خسارة) من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، بالصافي" في قائمة الدخل الموحدة.

وبعد الإثبات الأولي، لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية باستثناء في الفترة التي يقوم فيها المصرف بتغيير نموذج أعماله التي يدير بموجبه تلك الموجودات المالية.

ا. تصنيف وقياس المطلوبات المالية

يقوم المصرف بتصنيف مطلوباته المالية، بخلاف الضمانات المالية والتزامات التمويل، كمطلوبات تقاس بالتكلفة المستنفذة. ويتم احتساب التكلفة المستنفذة بعد الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على أموال وتكاليف الإصدار التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدةالفعلي للمطلوبات المالية.

وتُقَاس الضمانات المالية والتزامات التمويل بالتكلفة المستنفذة أو مخصص انخفاض القيمة، أيهما أعلى.

II. إلغاء إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية:

يقوم المصرف بإلغاء إثبات الموجودات المالية عند:

- انتهاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو
- عند تحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها نقل جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري، أو
- عند عدم تحويل المصرف أو عدم احتفاظه فعليا بكافة مخاطر ومنافع الملكية، لكنه لا يحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

وعندما يتم بيع الأصول إلى طرف ثالث بمعدل إجمالي متوافق لمقايضة العائد على الأصول المحولة، تتم المحاسبة عن المعاملة باعتبارها معاملة تمويل بضمانات أسوة بمعاملات "البيع مع إعادة الشراء"، حيث يحتفظ المصرف بجميع أو إلى حد كبير بجميع مخاطر ومنافع ملكية هذه الأصول.

وفيما يتعلق بالمعاملات التي لا يحتفظ فيها المصرف بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل فعلي ولا يقوم بتحويلها بشكل كامل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، فيستمر المصرف بإثبات الأصل بقدر مشاركته المستمرة، والتي تُحدد على اعتبار مدى تعرضه للتغيرات في قيمة الأصل المُحوَّل.

وفي معاملات مُحدَّدة، يلتزم المصرف بخدمة الأصل المالي المحول مقابل تحصيل رسوم مقابل هذه الخدمة. ويتم إلغاء إثبات الأصل المحول عندما تنطبق عليه معايير إلغاء الإثبات. ويتم إثبات الأصل أو الالتزام لعقد الخدمة إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (كأصل) أو أقل من كافية (كالتزام) لأداء الخدمة.

وعند إلغاء إثبات أصل مالي، يثبت في قائمة الدخل الموحدة الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المحددة لجزء من الأصول المتوقف إثباتها)، ومجموع كل من: (1) المبلغ المقابل المستلم (بما في ذلك قيمة أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي التزامات جديدة متحمَّلة)، و (2) أي أرباح وخسائر متراكمة سبق إثباتها في الدخل الشامل الآخر.

ومع ذلك، فإن الأرباح/الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر وتتعلق باستثمارات في أدوات حقوق ملكية لا يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة عند إلغاء إثبات هذه الاستثمارات.

المطلوبات المالية

يقوم المصرف بإلغاء إثبات المطلوبات المالية عند الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو عند إلغائها، أو عند انتهاء مدتها.

III. تعديلات الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

في حال تعديل شروط الموجودات المالية، يقوم المصرف بتقييم ما إن كانت التدفقات النقدية للأصل المُعدَّل تختلف اختلافا كبيرا. وفي حال اختلاف التدفقات النقدية بشكل كبير، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجودات المالية الأصلية تعتبر منتهية المدة. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية والاعتراف بالموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

وفي حال لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المدرجة بالتكلفة المستنفذة مختلفة اختلافاً كبيراً، فانَّ التعديل حينئذٍ لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل المالي. وفي هذه الحالة، يعيد المصرف احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي ويعترف بالمبلغ الناشئ عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كأرباح أو خسائر ناشئة عن تعديل في قائمة الربح أو الخسارة، أما إن كان هذا التعديل قد أُجري بسبب صعوبات مالية يواجها المتمول، تعرض الأرباح أو الخسائر مع خسائر انخفاض القيمة، وفي الحالات الأخرى، يتم عرضها كـ "دخل من التمويل"

.

المطلوبات المالية

يقوم المصرف بإلغاء المطلوبات المالية عند تعديل شروطها واختلاف التدفقات النقدية للمطلوبات المالية المُعدَّلة اختلافاً كبيراً. وفي هذه الحالة، يتم إثبات مطلوبات مالية جديدة تستند إلى الشروط المُعدَّلة بالقيمة العادلة. ويتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية الملغاة والمطلوبات المالية الجديدة وفق الشروط المُعدَّلة في قائمة الدخل الموحدة.

5) قياس القيمة العادلة

يقيس المصرف أدواته المالية، مثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية. كما تم الإفصاح عن القيم العادلة للأدوات المالية التي تُقاس بالتكلفة المستنفذة في الإيضاح رقم 33.

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أحد الموجودات أو دفعه لتحويل أحد الالتزامات في معاملة نظامية بين المتعاملين في السوق بتاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن صفقة بيع الموجودات أو تحويل أحد الطلوبات تمت، وذلك إما:

- في السوق الرئيسية للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسية ، السوق الأكثر منفعة للموجودات أو المطلوبات. ويجب أن تكون السوق الرئيسية أو الأكثر منفعة متاحة أمام المصرف.

وتقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات، علي افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون بما يحقق لهم أفضل مصالح اقتصادية.

ويستخدم المصرف تقنيات التقييم الملائمة حسب الظروف والتي تتوافر بشأنها بيانات كافيه لقياس القيمة العادلة، وتعزيز استخدام المدخلات القابلة للملاحظة ذات الصلة، والتقليل من الاعتماد على المدخلات غير القابلة للملاحظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي تُقاس أو يُفصح عن قيمتها العادلة في القوائم المالية الموحدة يتم تصنيفها ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، كما هو مبيّن في الإيضاح رقم 33.

وبالنسبة للموجودات والطلوبات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر، يُحدِّد المصرف ما إن كانت عمليات التحويل قد أُجريت بين المستويات في التسلسل الهرمي عن طريق إعاده تقييم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى التي تعتبر ذات أهمية لقياس القيمة العادلة ككل) بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام المصرف بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو مُبيَّن أعلاه.

6) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر الاعتراف بالموجودات المالية المبيعة المقترنة بالتزام لإعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة الشراء) في قائمة المركز المالي نظراً لأن المصرف يحتفظ إلى حد كبير بجميع مخاطر ومنافع الملكية. وعند احتفاظ المصرف بجميع مخاطر ومنافع الملكية إلى حد كبير، فإن قياس هذه الموجودات المالية يستمر وفقاً للسياسات المحاسبية ذات الصلة للاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالتكلفة المستنفذة، ويتم التعامل مع تلك المعاملات باعتبارها تمويلات مضمونة، ويتم تضمين التزام الطرف المقابل للمبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن "الأرصدة المستحقة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو "ودائع العملاء"، حسب طبيعة كل حالة. ويتم معالجة الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف عمولة خاصة ويُقيَّد كاستحقاق على مدى عمر اتفاقية إعادة الشراء على أساس العائد الفعلي.

ولا يتم الاعتراف بالموجودات المالية المشتراة المقترنة بالتزام مقابل لإعادة البيع في تاريخ مستقبلي مُحدَّد (إعادة الشراء العكسي) في قائمة المركز المالي، نظراً لأن المصرف لا يحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية. وتدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن "النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي"، "والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو "التمويل"، حسب طبيعة كل حالة. ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كدخل من عمولات خاصة، ويُقيَّد كاستحقاق على مدى عمر اتفاقية إعادة الشراء العكسي على أساس العائد الفعلي.

د) التمويل

إن موجودات التمويل هي الموجودات المالية غير المشتقة التي يتم إنشاؤها أوشراؤها من قِبل المصرف بمبالغ ثابتة أو ممكن تحديدها، ويتم إثباتها عندما يتم تحويل المدفوعات فعليا، كما يتم إلغاء الاعتراف بها في حالة السداد، أو عندما تُباع أو تُشطب، أو عند انتقال فعليا جميع المخاطر والمنافع المصاحبة للملكية.

تُقَاس كافة موجودات التمويل التمويلية مبدئياً بالقيمة العادلة شاملة أي تكاليف إضافية للشراء، و تُقَاس لاحقاً بالتكلفة المستنفذة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. وجميع منتجات التمويل للمصرف معتمَدة من قبل اللجنة الشرعية.

ويشمل التمويل بشكل أساسي منتجات المرابحة والإجارة والمشاركة والبيع الآجل، وفيما يلي وصف مختصر لهذه المنتجات:

- **المرابحة:** هي عبارة عن اتفاقية يبيع بموجبها المصرف إلى عميل سلعة أو أصلا اشتراهما المصرف في البداية، و يتكون سعر البيع من التكلفة زائداً هامش الربح المتفق عليه.
- **الإجارة:** هي عبارة عن اتفاق يكون فيه المصرف هو المؤجِّر لأصل يملكه حيث يقوم بشراء أو إنشاء الأصل طبقا لطلب العميل (المستأجِر) بناءً على تعهُّد منه باستئجار الأصل مقابل إيجار متفق عليه ولمدة معينة.
ويمكن أن تنتهي الإجارة إما بنقل ملكية الأصل المستأجَر إلى المستأجِر بقيمة متفَق عليها أو إنهاء عقد الإجارة واستعادة حيازة الأصل.
- **المشاركة**: هي اتفاق بين المصرف والعميل للمساهمة في مشروع أو مشروع استثماري أو عقار ينتهي بنقل كامل ملكية الاستثمار إلى العميل، ويتم تقاسم الأرباح أو الخسائر طبقاً لشروط الاتفاق.
- **البيع الآجل**: هو اتفاق يبيع بموجبه المصرف للعميل على أساس دفعات آجله سلعة أو أصلاً بسعر قابل للتفاوض.

ط) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم المصرف بإثبات مخصصات انخفاض القيمة على أساس طريقة خسائر الائتمان المتوقعة المستقبلية للموجودات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويشمل هذا بشكل أساسي معاملات التمويل والاستثمارات التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفذة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (بخلاف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) والإيداعات بين البنوك والضمانات المالية والحسابات المدينة المتعلقة بعقود الإيجار والتعهدات الائتمانية.

لا يتم إثبات خسائر انخفاض في القيمة في استثمارات حقوق الملكية المُدرَجة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يقيس المصرف مخصصات الخسائر بمبلغ مساو لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر، باستثناء ما يلي، حيث يتم قياسها كخسائر ائتمانية متوقعةة لمدة 12 شهراً:

أ) الموجودات المالية التي حُددت بأنها منخفضه المخاطر الائتمانية في تاريخ إعداد القوائم المالية؛

ب) الأدوات المالية الأخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية زيادة كبيره منذ الإثبات الأولي لها.

ويعتبر المصرف أن الموجودات المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطرها الائتمانية معادلاً للتعريف المتعارف عليها عالمياً بـ"درجة الاستثمار". ويعتبر المصرف أن تعرضاته الائتمانية مع البنوك والمؤسسات المالية واستثماراته في الصكوك ذات مخاطر ائتمانية منخفضة حيث إن تصنيف مخاطرها الائتمانية تعادل التعريف المتعارف عليه عالميا بـ "درجة الاستثمار".

وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً جزءًا من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن حالات التعثر في السداد المحتملة لأداة مالية خلال 12 شهراً من تاريخ القوائم المالية.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة تمثل تقدير مرجح لخسائر الائتمان، ويتم قياسها علي النحو الآتي:

- الموجودات المالية غير منخفضة القيمة الائتمانية بتاريخ إعداد القوائم المالية: بقياس القيمة الحالية لجميع أوجه النقص في النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للشروط التعاقدية والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف قبضها)؛
- الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية بتاريخ إعداد القوائم المالية: وتمثل القيمة الحالية للنقص في النقدية باعتبارها الفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة في المستقبل؛
- تعهدات التمويل غير المسحوبة: على أساس القيمة الحالية للنقص في النقدية باعتبارها الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف في حال سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف قبضها؛ و
- عقود الضمانات المالية: على أساس المدفوعات المتوقعة للسداد لصاحب العقد، ناقصا أي مبالغ يُتوقع المصرف استردادها.

تمثل المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل المتغيرات التالية:

- احتمالات التعثر (PD)
- الخسارة عند التعثر (LGD)
- التعرضات للتعثر (EAD)

بوجه عام، تستمد المعطيات المذكورة أعلاه من نماذج إحصائية يتم إعدادها داخليا وبيانات تاريخية أخرى يتم تعديلها للحصول على معلومات مستقبلية. يقوم المصرف بتصنيف موجوداته المالية إلى المراحل الثلاث الآتية وفقًا لمنهجية المعيار الدولي للتقرير المالي رقم-9:

- **المرحلة 1: الموجودات العاملة**: وهي الموجودات المالية التي لم تتدهور جودتها الائتمانية بشكل ملحوظ منذ نشأتها. ويتم تسجيل مخصص الانخفاض في القيمة لتلك الموجودات على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً.
- **المرحلة 2: الموجودات ضعيفة الأداء**: وهي الموجودات المالية التي تدهورت جودتها الائتمانية بشكل كبير منذ نشأتها. ويتم إجراء تقييم لجودتها الائتمانية من خلال مقارنة المدة المتبقية لاحتمالات التعثر كما في تاريخ التقرير مع المرحلة الزمنية لاحتمالات التعثر على مدى العمر التي تم تقديرها عند الإثبات الأولي للتعرض المالي (تعدل بما يتلائم مع التغيرات ذات الصلة في توقعات الاسترداد). ويتم تسجيل مخصص الانخفاض في القيمة لتلك الموجودات على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.
- **المرحلة 3: الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية**: بالنسبة للموجودات المالية التي انخفضت قيمتها، يثبت المصرف مخصص الانخفاض في القيمة على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

كما يأخذ المصرف في الاعتبار معلومات التوقعات المستقبلية عند تقييمه للتدهور الكبير في مخاطر الائتمان منذ نشأتها بالإضافة إلى قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

وتتضمن معلومات التوقعات المستقبلية عناصر مثل عوامل الاقتصاد الكلي والتوقعات الاقتصادية التي يتم الحصول عليها من خلال المصادر الداخلية والخارجية.

ولتقييم مجموعة من النتائج المحتملة، يضع المصرف عدة سيناريوهات مختلفة. ولكل سيناريو، سيقوم المصرف بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وتطبيق الطريقة المرجحة بغرض تحديد مخصص الانخفاض في القيمة وفقًا لمتطلبات المعايير المحاسبية.

الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية:

يقوم المصرف في كل تاريخ قوائم مالية بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المستنفذة وموجودات أدوات الدين المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية. ويعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عندما يقع حدث أو أكثر من حدث له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للأصل المالي. وتشتمل الأدلة على انخفاض قيمة الأصل المالي على البيانات القابلة للملاحظة التالية:

- صعوبات مالية كبيره لدى العميل أو المصدر؛
- عدم الوفاء بالعقد مثل التعثر في السداد أو وجود مبالغ مستحقة غير مدفوعة لفترة طويلة؛
- إعاده هيكلة التمويل أو السلف من قبل المصرف بشروط لا يعمل بها المصرف في خلاف ذلك من الحالات؛
- احتمال إفلاس العميل أو دخوله في إجراءات إعادة الهيكلة المالية الأخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشطة للأرواق المالية بسبب صعوبات مالية.

وعادة ما يعتبر التمويل الذي أعيد التفاوض عليه بسبب تدهور حالة العميل منخفض القيمة ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت انخفاضاً كبيراً مع عدم وجود مؤشرات أخرى لانخفاض القيمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تمويل الأفراد متأخر السداد لفترة 90 يوماً أو أكثر يعتبر منخفض القيمة.

وعند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كانت القيم الائتمانية للاستثمارات في الصكوك السيادية قد انخفضت، يأخذ المصرف العوامل الآتية في الاعتبار:

- تقييم السوق لجدارتها الائتمانية والذي ينعكس على عوائد الصكوك.
- تقييمات الجدارة الائتمانية الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني.
- قدرة الدولة على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار صكوك جديدة.
- احتمالات إعاده هيكلة الصكوك، مما يؤدي إلى تكبد ملاك الصكوك خسائر عبر الإعفاء الطوعي أو الإلزامي للديون.
- آليات الدعم الدولية المطبَّقة لتقديم الدعم اللازم بوصفها "المقرض الأخير" للدولة، هذا بالإضافة إلى توجه الحكومات والوكالات، والذي ينعكس في التصريحات العامة، لاستخدام تلك الآليات. ويشمل ذلك تقييماً لعمق تلك الآليات وبمعزل عن التوجهات السياسية، وعن ما إذا كانت هناك قدرة علي الوفاء بالمعايير المطلوبة

إعادة هيكلة الموجودات المالية

في حال تم إعادة التفاوض بشأن شروط الموجودات المالية أو تم تعديلها أو في حال تم استبدال أصل مالي جديد بأحد الموجودات المالية الحاليّة بسبب وجود صعوبات مالية يواجهها العميل، فيتم عندئذ تقييم ما إذا كان يتوجب إلغاء إثبات الأصل المالي ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو الآتي:

- في حال كون عملية إعادة الهيكلة المتوقعة لن ينتج عنها إلغاء إثبات أحد الموجودات الحالية، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الأصل المالي المُعدَّل تدرج في احتساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- في حال كون عملية إعادة الهيكلة المتوقعة ستؤدي إلى إلغاء الاعتراف بأحد الموجودات الحالية، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد تعتبر التدفق النقدي النهائي من الموجودات المالية الحالية وقت إلغاء الاعتراف بها. ويُدرَج هذا المبلغ عند احتساب العجز النقدي من الموجودات المالية الحالية والتي يتم خفض قيمتها اعتباراً من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام معدل العائد الفعلي للموجودات المالية الحالية.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو الآتي:

- للموجودات المالية التي تقاس بالتكلفة المستنفذة: تعرض كمبلغ مخصوم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- لتعهدات التمويل وعقود الضمانات المالية: تعرض بوجه عام كمخصص ضمن "المطلوبات الأخرى"؛
- في حال كون الأداة المالية تتضمّن عناصر تسهيلات مسحوبة وعناصر غير مسحوبة، ولا يمكن للمصرف تحديد قيمة خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بعناصر تعهدات التمويل بمعزل عن المكونات الأخرى المسحوبة: فيقوم المصرف بعرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة المجمّعة لكلا العنصرين، كمبلغ مخصوم من إجمالي القيمة الدفترية للعنصر المسحوب. ويعرض أي مبلغ فائض من مخصص الخسائر عن المبلغ الإجمالي للعنصر المسحوب كمخصص ضمن "المطلوبات الأخرى"؛
- فيما يخص الصكوك والأدوات المالية المماثلة التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: فلا يتم إثبات أي مخصص خسائر في قائمة المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات تمثل قيمتها العادلة، ولكن يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر وإثباته ضمن احتياطي القيمة العادلة.

شطب المبالغ المتعثرة

تشطب الموجودات المالية (إمَّا جزئياً وإمَّا كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد قيمتها. غير أن الموجودات المالية المشطوبة يمكن أن تظل خاضعة لأنشطة الإنفاذ للالتزام بإجراءات المصرف المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة. وفي حال كون المبلغ المشطوب أعلى من مخصص الخسارة المتراكمة، فإن الفرق يعالج أولاً بإضافته إلى المخصص ومن ثم يُطبق مقابل إجمالي القيمة الدفترية. وتقيد أي مبالغ مستردة لاحقاً لحساب"المحمل لمخصص الانخفاض في القيمة الائتمانية.

ي) الممتلكات والمعدات

تقاس الممتلكات والمعدات بالتكلفة وتظهر بالصافي بعد خصم الاستهلاك المتراكم / الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). ولا يتم استهلاك الأراضي. وتتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عند احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للنفقات إلى المصرف. ويتم قيد تكلفة الإصلاحات والصيانة الاعتيادية على المصروفات عند تكبدها. ويتم استهلاك وإطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الانتاجية المتوقعة للموجودات على النحو الآتي:

المباني	33 سنة
الأثاث والمعدات (يشمل الموجودات غير الملموسة)	5 - 10 سنوات
تحسينات المباني المستأجرة	10 سنوات أو فترة الإيجار، أيهما أقصر
موجودات حق الاستخدام	على مدى فترة الإيجار

وتتم، في كل تاريخ قوائم مالية، مراجعة القيم المتبقية وطرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية للموجودات، وتعديلها إن لزم الأمر. يثبت ويُحمَّل الاستهلاك اعتباراً من تاريخ إضافة الأصل (عندما يكون الأصل جاهزاً للاستخدام) حتى التاريخ الذي يسبق بيعه.

يتم تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن معاملات البيع بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة.

وتتم مراجعة جميع الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف الى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. ويتم تخفيض القيمة الدفترية على الفور إلى قيمتها القابلة للاسترداد، وذلك في حالة زيادة القيمة الدفترية للموجودات عن قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد.

ك) العقارات المقتناه لغرض البيع

يشتري المصرف، في السياق المعتاد للأعمال، بعض العقارات وذلك سداداً للتمويلات المستحقة. وتعتبر هذه العقارات موجودات متاحة للبيع، وتظهر مبدئيا بالقيمة الدفترية للتمويل المستحق أو بالقيمة العادلة الحالية للعقارات المعنية، أيهما أقل، ناقصاً تكاليف البيع. ولا يُحمَّل أي استهلاك لهذه العقارات.
وبعد الاثبات الأولي لها، يتم تحميل أي انخفاض في القيمة العادلة، بعد خصم تكاليف البيع، على قائمة الدخل الموحدة.ويتم إثبات أي مكاسب لاحقة لإعادة التقييم بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف بيع هذه الموجودات بحيث لا تتجاوز الانخفاض المتراكم لها في قائمة الدخل الموحدة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن معاملات البيع في قائمة الدخل الموحدة.

تقييم الضمانات

للتخفيف من آثار مخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المالية، يسعى المصرف لاستخدام ضمانات، حيثما كان ذلك ممكناً. وتأتي هذه الضمانات بأشكال مختلفة مثل النقد والتأمينات النقدية وخطابات الاعتماد/الضمان والعقارات والحسابات المدينة والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية بالإضافة إلى التحسينات الائتمانية مثل اتفاقات المقاصة. ولا يتم تسجيل هذه الضمانات في قائمة المركز المالي للمصرف، ما لم تؤول ملكيتها للمصرف، غير أن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. وبوجه عام، تقيم الضمانات، بالقيمة الأدنى، في تاريخ الحصول عليها، ويُعاد تقييمها بصورة دورية. ومع ذلك، فإن بعض الضمانات، على سبيل المثال، النقدية أو التأمينات النقدية المتعلقة بمتطلبات هوامش الأرباح، يتم تقييمها بشكل يومي.

حيثما كان ذلك ممكناً، يستخدم المصرف بيانات السوق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. وتُقيَّم الموجودات المالية الأخرى التي لا تتمتع بقيم سوقية قابلة للتحديد بسهولة باستخدام نماذج تقييم خاصة. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات، استناداً على البيانات المقدمة من الغير مثل المثمنون والوسطاء العقاريون المحترفون، أو على أساس مؤشرات أسعار السكن.

الضمانات المستعادة

تتمثل سياسة المصرف في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الموجودات المستعادة في عملياته الداخلية أو بيعها.
وتُحوَّل الموجودات التي قرر المصرف الاستفادة منها في العمليات الداخلية إلى فئة الموجودات ذات الصلة بقيمة استعادتها أو بالقيمة الدفترية للأصل المضمون الأصلي أيهما أقل. وتُحوَّل الموجودات التي قرر المصرف بيعها كخيار أفضل إلى الموجودات المحتفظ بها للبيع وتسجل بقيمتها العادلة (إذا كانت موجودات مالية)، وبالقيمة العادلة بعد خصم تكلفه البيع للموجودات غير المالية في تاريخ استعادتها، وفقاً لسياسة المصرف.

وفي نطاق النشاط المعتاد للمصرف، لا يستعيد المصرف فعليا عقارات أو موجودات أخرى في محفظته التمويلية، ولكن يتم الاستعانة بوكلاء خارجيين لاسترداد الأموال، غالباً عبر مزاد علني، بغرض تسويه الديون المستحقة. ويعاد أي فائض من الأموال إلى العملاء/المدينين. وبناء على هذه السياسة، لا يتم تسجيل العقارات السكنية الخاضعة لعمليات الاستعادة النظامية في قائمة المركز المالي الموحدة.

ل) الضمانات المالية وتعهدات التمويل

يقوم المصرف خلال دورة أعمالة المعتادة، بإصدار ضمانات مالية (تتكون من اعتمادات مستندية وضمانات واعتمادات مستندية احتياطية وشهادات قبول) وتعهدات ائتمانية. إن الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المصرف القيام بدفع مبالغ محددة لتعويض صاحب العقد عن خسائر تكبدها نتيجة عدم وفاء عميل معين بسداد المبالغ عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة دين ما. و"التعهدات الائتمانية" هي عبارة عن التزامات مؤكدة لتقديم تمويل بموجب شروط وأحكام محددة سلفاً. وتقاس مبدئيا الضمانات المالية الصادرة أو التعهدات بتقديم تمويل بمعدلات عائد أقل من المعدلات السائدة في السوق بالقيمة العادلة، ويتم استنفاذ القيمة العادلة الأولية على مدى فترة الضمان أو التعهدات. ويتم لاحقاً قياسها بالقيمة المستنفذة أو بمبلغ خسائر الائتمان المتوقعة، أيهما أعلى. ولم يقم المصرف بإصدار أي تعهدات تمويل يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وبالنسبة لتعهدات التمويل الأخرى، يقوم المصرف بإثبات مخصص خسائر لها. ويتم إثبات أي زيادة في الإلتزام المتعلق بالضمان المالي كـ "مخصص انخفاض في قيمة التمويل" في قائمة الدخل الموحدة.

ويتم إثبات العلاوة المستلمة في قائمة الدخل الموحدة ضمن " أتعاب خدمات مصرفية، صافي " بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

ويتم قياس الارتباطات الائتمانية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة. وبالنسبة للعقود التي تشمل كلاً من الارتباطات التمويلية وغير المسحوبة والتي لا يمكن تحديدها بوضوح، يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة مع مخصص الخسارة للتمويل.

م) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يمكن للمصرف وضع تقدير موثوق بشأن التزام نظامي حالي أو ضمني نتيجة أحداث سابقة، ويكون من المرجح أكثر من غيره أن يستلزم استخدام التدفقات الخارجية للموارد المتضمَّنة منافع اقتصادية لتسوية الالتزام.

ن) محاسبة عقود الإجارة (الإيجارات)

عندما يكون المصرف هو المؤجِّر

عند تأجير الموجودات بموجب اتفاقيات إيجار إسلامي (مثل الإجارة)، يتم إثبات القيمة الحالية لدفعات الإيجار كذمم مدينة ويفصح عنها ضمن بند "التمويل". ويتم إثبات الفرق بين إجمالي الذمم المدينة والقيمة الحالية للذمم المدينة كدخل غير محقق من التمويل. ويتم إثبات دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار على أساس صافي الاستثمار، باستخدام طريقة العائد الفعلي، والتي تظهر كمعدل عائد دوري ثابت.

عندما يكون المصرف هو المستأجر

عند الإثبات الأولي لأي عقد، يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار، أو يتضمّن إيجاراً. ويكون العقد إيجاراً، أو يتضمّن إيجاراً، إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفتره زمنية نظير مقابل محدد. ويتم تحديد السيطرة إذا كانت معظم المنافع تتدفق إلى المصرف ويمكن للمصرف توجيه استخدام هذا الأصل.

وعند بدء إبرام أو عند إعادة تقييم عقد يحتوي على عنصر الإيجار، يخصص المصرف المقابل في العقد لكل عنصر من عناصر الإيجار على أساس الأسعار كل على حِدة. غير أنه بالنسبة لعقود الايجار المتعلقة بأرض ومبنى والتي يكون فيها المصرف مستأجِراً، فقد اختار المصرف عدم فصل المكونات غير المؤجرة والمحاسبة عن المكونات الإيجارية وغير الإيجارية باعتبارها مكوناً واحداً للإيجار.

موجودات حق الاستخدام

يطبق المصرف نموذج التكلفة، ويقيس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة؛

1) مخصوما منها أي استهلاك متراكم وأي خسائر متراكمة ناشئة عن انخفاض في القيمة؛ و
2) مُعدَّلة لأي إعاده قياس التزامات الإيجار فيما يتعلق بتعديلات عقود الإيجار

وبوجه عام، فإن موجودات حق الاستخدام تكون مساوية لالتزام الإيجار، إلا أنه في حال وجود تكاليف إضافيه مثل تكاليف إعداد الموقع والتأمينات النقدية غير القابلة للاسترداد ورسوم تقديم الطلبات وغيرها من النفقات المتعلقة بالمعاملات وما إلى ذلك، فيتوجب أن تضاف هذه التكاليف إلى قيمة موجودات حق الاستخدام.

ويتم لاحقاً استهلاك موجودات حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ البدء حتى نهاية العمر الإنتاجي لأصل حق الاستخدام أو نهاية مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. وتُحدَّد الأعمار الإنتاجية التقديرية لموجودات حق الاستخدام على نفس الأساس الذي تُحدَّد به الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات.

التزام الإيجار

عند الإثبات الأولي، يسجل التزام الإيجار بالقيمة الحالية لجميع المدفوعات المتبقية إلى المؤجِّر، مخصومة باستخدام معدل العائد الضمني في عقد الإيجار، أو في حال تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يتم استخدام معدل التمول الإضافي لدى المصرف. وبوجه عام، يستخدم المصرف معدل التمول الإضافي لديه باعتباره سعر الخصم.

وبعد الإثبات الأولي، يقيس المصرف التزام الإيجار عن طريق:

1) زيادة القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزام بالإيجار
2) تخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار التي سُدِّدَت؛

ويعاد قياس القيمة الدفترية لتعكس أي إعادة تقييم أو أي تعديل في عقد الإيجار. وتقاس التزامات الإيجار بالتكلفة المستنفذة باستخدام طريقه معدل العائد الفعلي. ويُعَاد القياس عندما يكون هناك تغير في مدفوعات الإيجار المستقبلية الناشئة عن تغيير في المؤشر أو المعدل، وفي حال وجود تغيير في تقديرات المصرف للمبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو في حال قام المصرف بتغيير تقييمه المتعلق بممارسه خيار الشراء أو التمديد أو إنهاء العقد.

وعندما يعاد قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل مقابل للقيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام، أو يسجل في الأرباح أو الخسائر في حال كانت القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته إلى صفر.

الإيجارات قصيرة الأجل والإيجارات ذات القيمة المنخفضة

اختار المصرف عدم إثبات موجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة، بما في ذلك معدات تقنية المعلومات. ويقوم المصرف بإثبات مدفوعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فتره الإيجار.

س) النقد وما يماثله

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يعرف "النقد وما يماثله" بأنه تلك المبالغ المدرجة في النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي باستثناء الودائع النظامية، كما يشتمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء، والتي لا تتعرض لمخاطر ذات أهمية في تغير قيمتها العادلة.

ع) منافع الموظفين قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتُقيد كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات الصلة. ويتم إثبات الالتزامات لقاء المبالغ المتوقع دفعها مقابل الحوافز النقدية قصيرة الأجل أو برامج الدفعات على أساس الأسهم في حال وجود التزامات نظامية حالية أو ضمنية على المصرف لدفع تلك المبالغ نتيجة خدمات سبق تقديمها إلى المصرف مع وجود إمكانية لتقدير تلك المبالغ على نحو موثوق.

ف) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تُقيَّد المكافآت المستحقة الدفع إلى موظفي المصرف في نهاية خدماتهم وفق أسس اكتوارية طبقاً لأحكام نظام العمل السعودي. ويتم إدراج هذه المبالغ ضمن المطلوبات الاخرى في قائمة المركز المالي الموحد. ويمثل الالتزام المثبت القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة مخصومة بالعائد على السندات الحكومية التي لها شروط مقاربة للالتزام المعني. ويتم احتساب التزام المكافآت المحددة سنوياً من قِبل خبراء اكتواريين مستقلين باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة.

إن مكاسب وخسائر إعادة القياس الناتجة من تعديلات سابقة وتغيرات في الافتراضات الاكتوارية يتم إثباتها مباشرة في الدخل الشامل الآخر.

ص) الزكاة

لقد تم تعديل أســاس الإعداد للفترة المنتهية في 31 ديســمبر 2019م بناء على التوجيهات الأخيرة الصــادرة عن البنك المركزي الســعودي بتاريخ 17 يوليو 2019م، حيث كانت الزكاة تثبت ســابقاً في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة بموجب تعميم البنك المركزي الســعودي رقم 381000074519 وتاريخ 11 أبريل 2017م. وبموجب التعليمات الأخيرة الصــادرة عن البنك المركزي السعودي بتاريخ 17 يوليو 2019م، يتوجب الاعتراف بالزكاة في قائمة الدخل الموحدة.

ويخضع المصرف للزكاة وفقاً لأنظمة الهيئة العامة للزكاة الدخل، ويتم إثبات مصروفات الزكاة في قائمة الدخل الموحدة.

قامت الهيئة العامة للزكاة والدخل بإصــدار معايير جديدة لاحتســاب الزكاة اعتباراً من 1 يناير 2019م. وتم إثبات الاســتحقاقات المتعلقة بالالتزام كما في 31 ديسـمبر 2020م. ولا تُجرَى المحاسـبة عن الزكاة كضـريبة دخل، وعليه لا يتم احتسـاب ضـريبة مؤجلة تتعلق بالزكاة.

ق) أسهم الخزينة

تثبت أســهم الخزينة بالتكلفة وتعرض كخصــم من حقوق الملكية مُعدَّلة لتشــمل أي تكلفة معاملات وتوزيعات الأرباح ، وأرباح أو خسائر بيع هذه الأسهم. ويتم إثبات هذه الأسهم بمبلغ يعادل المبلغ المدفوع بعد شرائها.
وحصل المصرف على هذه الأسهم بعد موافقه البنك المركزي السعودي، وذلك بصفة رئيسة من أجل الوفاء بالتزامات المصرف المتعلقة بخطط الدفعات على أساس الأسهم الخاصة بموظفيه.

ر) خدمات إدارة الاستثمار

يقدم المصرف خدمات إدارة الاستثمار إلى عملائه من خلال الشركة التابعة له، ويشمل ذلك إدارة بعض صناديق الاستثمار. ويعتمد تحديد ما إن كان المصرف يسيطر على مثل تلك الصناديق الاستثمارية عادةً على تقييم إجمالي المصالح الاقتصادية للمصرف في تلك الصناديق (ويشمل ذلك استثمارات المصرف وأي أرباح مدرجة وأتعاب إدارة متوقعة)، وكذلك حقوق المستثمر على استبعاد مدير الصندوق.

ونتيجة التقييم المذكور أعلاه، حيث خَلُصَ المصرف إلى أنه يعمل بصفته وكيلاً عن المستثمرين، فلا يتم توحيد القوائم المالية لتلك الصناديق. ويتم الإفصاح عن الأتعاب المكتسبة ضمن قائمة الدخل الموحدة، فيما تُدرج حصة المصرف من الاستثمارات ضمن "الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل" في قائمة المركز المالي الموحدة.

لا يتم معاملة أي أصول يحتفظ بها المصرف على سبيل الأمانة أو بصفته وكيلاً كموجودات للمصرف، وبالتالي لا تدرج في القوائم المالية الموحدة.

ش) الاستثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك

يتم الإثبات الأولي للاستثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك بالتكلفة ويتم لاحقاً المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية. والشركة الزميلة هي المنشأة التي يمارس المصرف نفوذا هاما عليها (ولكن ليس بدرجة السيطرة)، على سياساتها المالية والتشغيلية والتي هي ليست شركة تابعة ولا مشروعا مشتركا. أما المشروع المشترك هو منشأة يمارس عليها المصرف سيطرة مشتركة.

وبموجب طريقة حقوق الملكية، تُدرَج الاستثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك في قائمة المركز المالي بالتكلفة ويضاف لها أي تغيرات بعد تاريخ الاستحواذ في حصة المصرف من صافي موجودات الشركة الزميلة/المشروع المشترك. وتعرض حصة المصرف في الأرباح التي تحققها الشركة الزميلة والمشروع المشترك في قائمة الدخل الموحدة.

وتظهر قائمة الدخل الموحدة حصة المصرف في نتائج عمليات الشركة الزميلة. وعند وجود أي تغييرات مثبتة مباشرة في حقوق الملكية للشركة الزميلة، يقوم المصرف بإثبات حصته في تلك التغييرات والإفصاح عنها (عندما يكون ذلك ملائماً) في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. ويتم استبعاد المكاسب غير المحققة من المعاملات بقدر حصة المصرف في المنشأة المستثمر فيها. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة ما لم تقدم تلك المعاملات دليلاً على وجود انخفاض في قيمة الموجودات المحولة.

وتظهر حصة المصرف في أرباح الشركة الزميلة في قائمة الدخل الموحدة. ويمثل هذا الربح ، الربح العائد للمساهمين في الشركة الزميلة، وبالتالي، فهو يعبّر عن الربح بعد خصم الضرائب والحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة.و يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة لنفس فترة القوائم المالية المعدّة للمصرف. وعند الضرورة، تُجرى تعديلات لكي تتماشى السياسات المحاسبية مع تلك المتبعة لدى المصرف.

وبعد تطبيق طريقه حقوق الملكية، يقوم المصرف في كل تاريخ قوائم مالية بتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، يحتسب المصرف مقدار الانخفاض في القيمة حسب الفرق بين المبلغ القابل للاسترداد في الشركة الزميلة/المشروع المشترك وقيمته الدفترية، ويتم إثبات المبلغ في "حصة المصرف من الربح/الخسارة من الشركة الزميلة/المشروع المشترك" في قائمة الدخل الموحدة.

ت) الدفعات على أساس الأسهم

يقدم المصرف لموظفيه المؤهلين نوعين من البرامج ،وفيما يلي وصفٌ موجزٌ لتلك البرامج حسب ما هو معتمد من قبل البنك المركزي السعودي:

برنامج مشاركة الموظفين بالأسهم – جنا (ESPS)

وفقاً لأحكام برنامج مشاركة الموظفين بالأسهم، يقدم المصرف للموظفين المؤهلين خيار تملك الأسهم، وبسعر ممارسة محدد مسبقاً في تاريخ المنح، ويتم استقطاع قيمة الأسهم من راتب الموظف المشترك في البرنامج على مدى فترة الاستحقاق على أساس شهري ولمدة ثلاث سنوات، وعند إكمال فترة الاستحقاق وفي حال قرار الموظف بعدم رغبته ممارسة هذه الخيارات، فإنه يحق للموظف استرداد مبالغ اشتراكه إضافة إلى أي ربح محقق عليه.

برنامج منح الأسهم للموظفين (ESGS)

وفقاً لأحكام برنامج منح الأسهم للموظفين، يمنح المصرف لموظفيه المؤهلين أسهماً بفترة استحقاق تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات. ويقوم المصرف في تاريخ فترة الاستحقاق بتحويل الأسهم المخصصة إلى الموظفين.

وتقاس تكلفة الأسهم في هذا البرنامج بالرجوع إلى القيمة العادلة في تاريخ المنح، حيث ترى الإدارة أن القيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح مقاربة لقيمتها السوقية.

ويتم إثبات تكلفة البرنامج على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشروط خدمة الاشتراك في البرنامج والتي تنتهي بالتاريخ الذي يستحق فيه الموظف المشترك امتلاك تلك الأسهم بالكامل (تاريخ الاستحقاق). وتظهر المصاريف التراكمية التي يتم إثباتها لهذه البرامج في كل تاريخ قوائم مالية حتى تاريخ الاستحقاق لتظهر إلى أي حد انتهت صلاحية فترة الاستحقاق مع أفضل التقديرات من قبل المصرف لعدد أدوات حقوق الملكية التي تستحق في نهاية البرنامج. وتمثل المخصصات المُحمَّلة على قائمة الدخل الموحدة لفترة القوائم المالية أو المقيدة لحسابها الحركة في المصاريف التراكمية المثبتة في بداية ونهاية فترة القوائم المالية تلك.

ث) المنح الحكومية

يقوم المصرف بإثبات المنح الحكومية المتعلقة بالدخل عند وجود تأكيدات معقولة بأنه سيتم استلام المنح وأن المصرف سيلتزم بالشروط المتعلقة بها. وتعامل المنفعة من الوديعة الحكومية بمعدل ربح يقل عن معدلات السوق كمنحة حكومية متعلقة بالدخل. ويتم إثبات الوديعة الحكومية بمعدلات عائد أقل من السائدة في السوق وقياسها وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي-9 "الأدوات المالية". ويتم قياس المنفعة من المنح الحكومية بمعدلات عائد تقل عن العوائد السائدة في السوق باحتساب الفرق بين القيمة الدفترية الأولية للوديعة والتي يتم تحديدها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي-9 والمتحصلات المستلمة. وتتم المحاسبة عن المنفعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي-20 "المحاسبة عن المنح الحكومية"، ويتم إثبات المنح الحكومية في قائمة الدخل الموحدة بانتظام على مدى الفترات التي يثبت فيها المصرف التكاليف ذات العلاقة التي سيتم التعويض عنها. ويتم الاعتراف بدخل المنح فقط عندما يكون المستفيد النهائي هو المصرف. وعندما يكون العميل هو المستفيد النهائي، يقوم المصرف فقط بإثبات هذه المبالغ في حسابات المدينين والدائنين.

4 - نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
نقد في الصندوق	**2,428,303**	2,354,284
وديعة نظامية	**6,382,724**	5,559,950
إيداعات سوق المال	**3,315,862**	59,000
حسابات جارية	**-**	5,295
أخرى	**80,853**	61,219
الإجمالي	**12,207,742**	8,039,748

وفقاً لنظام مراقبة البنوك واللوائح الصادرة عن البنك المركزي السعودي، يتعين على المصرف الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى البنك المركزي السعودي بنسب مئوية محددة من ودائع العملاء لديه تُحتسب في نهاية كل شهر. إن الوديعة النظامية غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للمصرف، لذا فهي لا تعد جزءاً من النقد وما يماثله. وتمثل إيداعات أسواق المال الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقية إعادة البيع (إعادة الشراء العكسي) مع البنك المركزي السعودي.

5 - أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي

	إيضاح	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
حسابات جارية		**445,288**	257,802
مرابحات ووكالات مع البنوك	1.5	**-**	1,887,997
يطرح منه: مخصص انخفاض القيمة	2.5	**(2,286)**	(1,530)
الإجمالي		**443,002**	2,144,269

1.5 يمثل هذا البند التعرضات المصنفة "بدرجة الاستثمار "حيث تتراوح في نطاق "خالية إلى حد كبير من مخاطر الائتمان" إلى "جودة ائتمانية جيدة جدا" بناء على التصنيفات الائتمانية الخارجية.

2.5 يوضح الجدول التالي عمليات تسوية الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لإجمالي التعرض للاستثمارات ومخصص الانخفاض في قيمة الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

إجمالي التعرض	2020 م خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً (بآلاف الريالات السعودية)	2020 م خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة الائتمانية (بآلاف الريالات السعودية)	2020 م مجموع خسائر الائتمان المتوقعة (بآلاف الريالات السعودية)	2019 م خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً (بآلاف الريالات السعودية)
الرصيد في 1 يناير	**2,145,799**	**-**	**2,145,799**	8,297,069
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات، غير منخفضة القيمة الائتمانية	**(5,127)**	**5,127**	**-**	-
الأصول المالية الجديدة، صافي الأصول المالية التي تم إلغاء الاعتراف بها خلال العام وحركات الصرف الأجنبي	**(1,700,511)**	**-**	**(1,700,511)**	(6,151,270)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**440,161**	**5,127**	**445,288**	2,145,799

مخصص الانخفاض في القيمة	2020 م خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً (بآلاف الريالات السعودية)	2020 م خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة الائتمانية (بآلاف الريالات السعودية)	2020 م مجموع خسائر الائتمان المتوقعة (بآلاف الريالات السعودية)	2019 م خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً (بآلاف الريالات السعودية)
الرصيد في 1 يناير	**1,530**	-	**1,530**	3,863
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات، غير منخفضة القيمة الائتمانية	**(1,017)**	**1,017**	-	-
المخصص المُحمَّل / (المعكوس قيده) للسنة	**756**	-	**756**	(2,333)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**1,269**	**1,017**	**2,286**	1,530

6 - الاستثمارات

	إيضاحات	(بآلاف الريالات السعودية)	
		2020م	2019م
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1.6	**2,185,553**	2,254,860
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	2.6	**4,516,121**	3,628,656
استثمارات بالتكلفة المستنفذة، صافي			
مرابحات مع البنك المركزي السعودي (بالتكلفة المستنفذة)		**4,905,571**	1,912,152
صكوك (بالتكلفة المستنفذة)	3.6	**17,846,720**	15,630,893
يطرح منه: مخصص الانخفاض في القيمة	4.6	**(8,989)**	(25,185)
		22,743,302	17,517,860
استثمارات في شركة زميلة و مشروع مشترك			
استثمار في شركة زميلة	5.6	**59,930**	60,128
استثمار في مشروع مشترك	6.6	**20,888**	16,156
		80,818	76,284
الإجمالي		**29,525,794**	23,477,660

1.6 الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
أدوات حقوق ملكية	**94,742**	59,648
صناديق	**2,090,811**	2,195,212
الإجمالي	**2,185,553**	2,254,860

فيما يلي تحليل صافي (خسائر) / الدخل للمصرف من الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل:

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
(خسارة) / دخل من متاجرة، صافي	**(213,865)**	43,576
إيرادات توزيعات أرباح	**63,881**	122,579
الإجمالي	**(149,984)**	166,155

2.6 الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
صكوك	**4,340,751**	3,406,416
أدوات حقوق ملكية	**175,370**	222,240
الإجمالي	**4,516,121**	3,628,656

قام المصرف خلال العام ببيع جزء من استثماراته في الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة أساسية بلغت 19 مليون ريال سعودي (2019م: 116 مليون ريال سعودي). إضافة لذلك، فقد بلغت قيمة أصل مبلغ الأدوات التي استحقت خلال العام 135 مليون ريال سعودي (2019م: 385 مليون ريال سعودي) من إجمالي محفظة الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وعليه فقد قام المصرف بتحويل 0.9 مليون ريال من المكاسب غير المحققة المتعلقة بأدوات الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الموحدة.(2019م: 8.9 مليون ريال سعودي).

3.6 بلغت القيمة العادلة للصكوك (بالتكلفة المستنفذة) كما في 31 ديسمبر 2020م ، 17,903 مليون ريال سعودي (2019م: 15,322 مليون ريال سعودي).

4.6 يوضح الجدول التالي عمليات تسوية من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لإجمالي تعرضات الاستثمارات ومخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات:

إجمالي التعرضات	2020م خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً (بآلاف الريالات السعودية)	2019م خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً (بآلاف الريالات السعودية)
الرصيد في 1 يناير	**17,543,045**	12,948,903
شراء استثمارات جديدة	**5,278,000**	4,888,183
المستبعد والمستحق خلال السنة	**(73,600)**	(343,943)
التغير في استحقاقات الأرباح	**4,846**	49,902
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**22,752,291**	17,543,045

مخصص انخفاض القيمة	2020م خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً (بآلاف الريالات السعودية)	2019م خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً (بآلاف الريالات السعودية)
الرصيد في 1 يناير	**25,185**	18,069
(عكس القيد) / المخصص المُحمَّل للسنة	**(16,196)**	7,116
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**8,989**	25,185

لم يكن هناك أي تعرضات محولة بين مراحل خسائر الائتمان المتوقعة خلال السنة.

5.6 الاستثمار في شركة زميلة

يمثل الاستثمار في شركة الزميلة حصة المصرف من الاستثمار بنسبة 28.75 % (2019م: 28.75 %) في شركة الإنماء طوكيو مارين (شركة تأمين تعاوني) برأس مال مدفوع قدره 300 مليون ريال سعودي (2019م: 300 مليون ريال سعودي)، وقد تأسست الشركة بموجب السجل التجاري رقم (1010342537) وتاريخ 28 رجب 1433هـ (الموافق 18 يونيو 2012م).

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
الرصيد في بداية السنة	**60,128**	72,776
الحصة في خسارة السنة	**(198)**	(12,648)
	59,930	60,128

تم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات الواردة أعلاه على أساس القيمة المدرجة في السوق المالية كما في 31 ديسمبر 2020م بمبلغ 210 مليون ريال سعودي (2019م: 108 مليون ريال سعودي).

يقدم الجدول التالي المعلومات المالية المختصرة للشركة الزميلة وفقاً لأحدث قوائم مالية معلنة.

	30 سبتمبر 2020م (بآلاف الريالات السعودية) غير مدققة	31 ديسمبر 2019م (بآلاف الريالات السعودية) مدققة
الموجودات المتداولة	**557,821**	662,432
إجمالي الموجودات	**669,005**	762,028
المطلوبات المتداولة	**400,278**	507,900
إجمالي المطلوبات	**460,903**	554,978
إجمالي حقوق الملكية	**208,168**	207,050
إجمالي الإيرادات	**126,209**	187,953
إجمالي المصروفات	**122,542**	221,984

6.6 الاستثمار في مشروع مشترك

قام المصرف باستثمار مبلغ قدره 25 مليون ريال سعودي (50%) في رأس مال شركة إرسال للتحويلات المالية (مشروع مشترك بين مصرف الإنماء ومؤسسة البريد السعودي)، وقد تأسست الشركة بموجب السجل التجاري رقم 1010431244 بتاريخ 21 جُمادى الأولى 1436هـ (الموافق 12 مارس 2015م) ويبلغ رأسمالها المدفوع 50 مليون ريال سعودي. وقد بلغت حصة المصرف في دخل السنة 4.7 مليون ريال (2019م: 1.8 مليون ريال سعودي).

7.6 تحليل الاستثمارات حسب خصائص وموقع الاستثمار

	استثمارات محلية (بآلاف الريالات السعودية)		استثمارات دولية (بآلاف الريالات السعودية)		الإجمالي (بآلاف الريالات السعودية)	
	2020م	2019م	**2020م**	2019م	**2020م**	2019م
الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
أدوات حقوق ملكية	**79,640**	59,648	**15,102**	-	**94,742**	59,648
صناديق	**1,784,777**	1,800,991	**306,034**	394,221	**2,090,811**	2,195,212
	1,864,417	1,860,639	**321,136**	394,221	**2,185,553**	2,254,860
الاستثمارات المُدرَجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
استثمارات ذات عائد ثابت	**1,118,275**	702,069	**92,704**	88,495	**1,210,979**	790,564
استثمارات ذات عائد متغير	**3,129,772**	2,615,852	**-**	-	**3,129,772**	2,615,852
أدوات حقوق ملكية	**173,296**	221,487	**2,074**	753	**175,370**	222,240
	4,421,343	3,539,408	**94,778**	89,248	**4,516,121**	3,628,656
الاستثمارات المُدرَجة بالتكلفة المستنفذة ، صافي						
استثمارات ذات عائد ثابت	**21,786,032**	16,582,344	**56,480**	56,088	**21,842,512**	16,638,432
استثمارات ذات عائد متغير	**900,790**	879,428	**-**	-	**900,790**	879,428
	22,686,822	17,461,772	**56,480**	56,088	**22,743,302**	17,517,860
الاستثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك						
أدوات حقوق ملكية	**80,818**	76,284	**-**	-	**80,818**	76,284
الإجمالي	**29,053,400**	22,938,103	**472,394**	539,557	**29,525,794**	23,477,660

8.6 تحليل الاستثمارات حسب مكونات الاستثمار

	مُدرَج في السوق المالية (بآلاف الريالات السعودية)		غير مُدرَج في السوق المالية (بآلاف الريالات السعودية)		الإجمالي (بآلاف الريالات السعودية)	
	2020م	2019م	2020م	2019م	2020م	2019م
الاستثمارات المُدرَجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
أدوات حقوق ملكية	**48,113**	5,476	**46,629**	54,172	**94,742**	59,648
صناديق	**1,256,599**	1,296,219	**834,212**	898,993	**2,090,811**	2,195,212
	1,304,712	1,301,695	**880,841**	953,165	**2,185,553**	2,254,860
الاستثمارات المُدرَجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
استثمارات ذات عائد ثابت	**1,200,979**	790,564	**10,000**	-	**1,210,979**	790,564
استثمارات ذات عائد متغير	**7,655**	3,902	**3,122,117**	2,611,950	**3,129,772**	2,615,852
أدوات حقوق ملكية	**157,403**	205,594	**17,967**	16,646	**175,370**	222,240
	1,366,037	1,000,060	**3,150,084**	2,628,596	**4,516,121**	3,628,656
الاستثمارات المُدرَجة بالتكلفة المستنفذة، صافي						
استثمارات ذات عائد ثابت	**15,667,810**	8,633,104	**6,174,702**	8,005,328	**21,842,512**	16,638,432
استثمارات ذات عائد متغير	**-**	-	**900,790**	879,428	**900,790**	879,428
	15,667,810	8,633,104	**7,075,492**	8,884,756	**22,743,302**	17,517,860
الاستثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك						
أدوات حقوق ملكية	**-**	-	**80,818**	76,284	**80,818**	76,284
الإجمالي	**18,338,559**	10,934,859	**11,187,235**	12,542,801	**29,525,794**	23,477,660

9.6 تحليل الاستثمارات حسب المتعاملين

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
حكومية وشبه حكومية	**24,763,043**	19,363,260
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**1,096,501**	504,656
شركات	**3,666,250**	3,609,744
الإجمالي	**29,525,794**	23,477,660

10.6 تحليل الاستثمارات حسب جودة الائتمان

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
حكومية وشبه حكومية	**24,763,043**	19,363,260
استثمارات من الدرجة الأولى	**2,591,122**	1,561,016
أدوات حقوق ملكية وصناديق	**2,171,629**	2,553,384
الإجمالي	**29,525,794**	23,477,660

تشتمل الاستثمارات من الدرجة الأولى التعرضات التي تقع في نطاق "خالية إلى حد كبير من مخاطر الائتمان" إلى "جودة مخاطر ائتمان جيدة جداً".

7 - التمويل، صافي

2020م	(بآلاف الريالات السعودية)				
	التمويل العامل	التمويل غير العامل	الإجمالي	مخصص الانخفاض في القيمة (ايضاح 1.7)	التمويل، صافي
أفراد	23,944,056	256,327	24,200,383	(666,436)	23,533,947
شركات	87,699,406	2,596,651	90,296,057	(2,634,445)	87,661,612
الإجمالي	111,643,462	2,852,978	114,496,440	(3,300,881)	111,195,559

2019م	(بآلاف الريالات السعودية)				
	التمويل العامل	التمويل غير العامل	الإجمالي	مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح 1.7)	التمويل، صافي
أفراد	19,766,197	340,493	20,106,690	(568,606)	19,538,084
شركات	75,777,225	1,502,241	77,279,466	(2,016,152)	75,263,314
الإجمالي	95,543,422	1,842,734	97,386,156	(2,584,758)	94,801,398

يشتمل تمويل الأفراد بشكل رئيس على التمويل العقاري والتمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان. ويشتمل تمويل الشركات بشكل رئيس على التمويل التجاري. ومنتجات التمويل لدى المصرف متوافقة مع أحكام الشريعة.

تحليل إجمالي التمويل حسب المنتجات:

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)			2019م (بآلاف الريالات السعودية)		
	الأفراد	الشركات	الإجمالي	الأفراد	الشركات	الإجمالي
مرابحة	17,954,570	2,974,910	20,929,480	14,302,081	4,342,599	18,644,680
إجارة	4,495,133	35,711,379	40,206,512	4,326,872	30,615,618	34,942,490
بيع آجل	1,052,035	51,609,768	52,661,803	1,096,766	42,321,249	43,418,015
أخرى	698,645	-	698,645	380,971	-	380,971
الإجمالي	24,200,383	90,296,057	114,496,440	20,106,690	77,279,466	97,386,156

1.7 حركة إجمالي التعرضات ومخصص انخفاض قيمة التمويل:

يوضح الجدول التالي التسوية من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لإجمالي تعرضات التمويل:

التسوية من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لإجمالي تعرضات التمويل: 31 ديسمبر 2020م	(بآلاف الريالات السعودية)			
	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة الائتمانية	الإجمالي
إجمالي التعرضات				
الأفراد				
الرصيد في بداية السنة	19,454,511	311,686	340,493	20,106,690
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً	77,014	(69,375)	(7,639)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات، غير منخفضة القيمة الائتمانية	(198,528)	217,645	(19,117)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات، منخفضة القيمة الائتمانية	(107,076)	(22,953)	130,029	-
موجودات مالية جديدة، بالصافي بعد الأصول المالية التي تم إلغاء الاعتراف بها و السداد	4,340,167	(59,035)	(5,819)	4,275,313
مبالغ مشطوبة	-	-	(181,620)	(181,620)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020م	23,566,088	377,968	256,327	24,200,383
الشركات				
الرصيد في بداية السنة	69,495,044	6,282,181	1,502,241	77,279,466
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً	781,736	(781,736)	-	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات، غير منخفضة القيمة الائتمانية	(2,704,044)	2,704,044	-	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات، منخفضة القيمة الائتمانية	(24,403)	(1,481,827)	1,506,230	-
موجودات مالية جديدة، بالصافي بعد الأصول المالية التي تم إلغاء الاعتراف بها و السداد	13,818,049	(389,638)	(9,961)	13,418,450
مبالغ مشطوبة	-	-	(401,859)	(401,859)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020م	81,366,382	6,333,024	2,596,651	90,296,057
الإجمالي				
الرصيد في بداية السنة	88,949,555	6,593,867	1,842,734	97,386,156
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً	858,750	(851,111)	(7,639)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات، غير منخفضة القيمة الائتمانية	(2,902,572)	2,921,689	(19,117)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات، منخفضة القيمة الائتمانية	(131,479)	(1,504,780)	1,636,259	-
موجودات مالية جديدة، بالصافي بعد الأصول المالية التي تم إلغاء الاعتراف بها و السداد	18,158,216	(448,673)	(15,780)	17,693,763
مبالغ مشطوبة	-	-	(583,479)	(583,479)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020م	104,932,470	6,710,992	2,852,978	114,496,440

التسوية من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لخسائر الائتمان المتوقعة 31 ديسمبر 2020م	(بآلاف الريالات السعودية) خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة	الإجمالي
مخصص انخفاض القيمة				
الأفراد				
الرصيد في بداية السنة	296,409	55,776	216,421	568,606
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً	14,769	(11,280)	(3,489)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة	(428)	6,351	(5,923)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة	(871)	(7,718)	8,589	-
صافي المحمل للسنة	109,170	52,709	106,393	268,272
خسائر ناتجة عن التعديلات في التدفقات النقدية التعاقدية، صافي، بعد إثبات عكس خسائر التعديل (الإيضاح 37)	11,178	-	-	11,178
مبالغ مشطوبة	-	-	(181,620)	(181,620)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020م	430,227	95,838	140,371	666,436
الشركات				
الرصيد في بداية السنة	407,034	692,353	916,765	2,016,152
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً	35,269	(35,269)	-	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة	(30,624)	30,624	-	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة	(83)	(286,082)	286,165	-
صافي (المعكوس قيده) المحمل للسنة	(28,253)	460,580	563,812	996,139
خسائر ناتجة عن التعديلات في التدفقات النقدية التعاقدية، صافي، بعد إثبات عكس خسائر التعديل (الإيضاح 37)	22,769	1,244	-	24,013
مبالغ مشطوبة	-	-	(401,859)	(401,859)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020م	406,112	863,450	1,364,883	2,634,445
الإجمالي				
الرصيد في بداية السنة	703,443	748,129	1,133,186	2,584,758
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً	50,038	(46,549)	(3,489)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة	(31,052)	36,975	(5,923)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة	(954)	(293,800)	294,754	-
صافي المحمل للسنة	80,917	513,289	670,205	1,264,411
خسائر ناتجة عن التعديلات في التدفقات النقدية التعاقدية، صافي، بعد إثبات عكس خسائر التعديل (الإيضاح 37)	33,947	1,244	-	35,191
مبالغ مشطوبة	-	-	(583,479)	(583,479)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020م	836,339	959,288	1,505,254	3,300,881

31 ديسمبر 2019م	(بآلاف الريالات السعودية)			
	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة	الإجمالي
الأفراد				
الرصيد في بداية السنة	249,237	42,308	336,388	627,933
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً	29,738	(12,672)	(17,066)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة	(608)	3,632	(3,024)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة	(484)	(9,956)	10,440	-
صافي المحمل على السنة	18,526	32,464	89,859	140,849
مبالغ مشطوبة	-	-	(200,176)	(200,176)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م	296,409	55,776	216,421	568,606
الشركات				
الرصيد في بداية السنة	411,014	682,297	579,842	1,673,153
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً	108,339	(103,452)	(4,887)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة	(3,425)	3,425	-	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة	(2,440)	(179,315)	181,755	-
صافي (عكس القيد)/المحمل على السنة	(106,454)	289,398	402,697	585,641
مبالغ مشطوبة	-	-	(242,642)	(242,642)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م	407,034	692,353	916,765	2,016,152
الإجمالي				
الرصيد في بداية السنة	660,251	724,605	916,230	2,301,086
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً	138,077	(116,124)	(21,953)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة	(4,033)	7,057	(3,024)	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة	(2,924)	(189,271)	192,195	-
صافي (عكس القيد)/المحمل على السنة	(87,928)	321,862	492,556	726,490
مبالغ مشطوبة	-	-	(442,818)	(442,818)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م	703,443	748,129	1,133,186	2,584,758

تشمل مخصصات الخسائر الواردة في هذه الجداول خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالتمويل والارتباطات الائتمانية حيث أنه لا يمكن للمصرف فصل الجزء المتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالتمويل عن خسائر الائتمان المتوقعة من الارتباطات الائتمانية لهذه الأدوات المالية.

المبالغ المشطوبة

إن المبلغ التعاقدي القائم المتعلق بالموجودات المالية المشطوبة خلال السنه المنتهية في 31 ديسمبر 2020م والتي لا تزال قابلة للنفاذ يبلغ 1,011.5 مليون ريال سعودي (2019: 441.5 مليون ريال سعودي).

2.7 المحمل على مخصصات الانخفاض في قيمة التمويل:

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
مخصصات الانخفاض في قيمة التمويل	**1,264,411**	726,490
المخصص المحمل / (المعكوس قيده) للتسهيلات غير الممولة و التعهدات المتعلقة بالائتمان إيضاح (17 ج)	**168,599**	(24,706)
المبالغ المستردة من الديون المشطوبة سابقاً	**(13,828)**	(1,304)
	1,419,182	700,480

3.7 يتضمن التمويل معاملات إجارة كما يلي:

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
أقل من سنة	**6,149,683**	9,109,359
من سنة إلى 5 سنوات	**21,588,422**	12,517,680
أكثر من 5 سنوات	**22,145,454**	23,046,101
إجمالي مديني عقود الإجارة	**49,883,559**	44,673,140
العائد المستقبلي غير المكتسب عن عقود الإجارة	**(9,677,046)**	(9,730,650)
مخصص خاص	**(47,381)**	(38,815)
صافي مديني عقود الإجارة	**40,159,132**	34,903,675

8 - الممتلكات ،المعدات و موجودات حق الاستخدام، صافي

التكلفة	(بآلاف الريالات السعودية) الأراضي والمباني	تحسينات المباني المستأجرة	الأثاث والمعدات	موجودات حق الاستخدام	الإجمالي 2020	الإجمالي 2019
الرصيد في بداية السنة	1,398,369	423,032	1,665,778	525,547	**4,012,726**	3,231,198
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي-16 في 1 يناير 2019م	-	-	-	-	**-**	479,159
الإضافات خلال السنة	77,879	18,420	65,672	56,267	**218,238**	317,963
الاستبعادات خلال السنة	-	-	(71,152)	(14,828)	**(85,980)**	(15,594)
الرصيد في نهاية السنة	**1,476,248**	**441,452**	**1,660,298**	**566,986**	**4,144,984**	4,012,726
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	101,003	273,401	1,137,097	87,332	**1,598,833**	1,334,519
المحمل للسنة	19,515	30,175	110,865	90,764	**251,319**	273,258
الاستبعادات خلال السنة	-	-	(66,463)	(3,991)	**(70,454)**	(8,944)
الرصيد في نهاية السنة	**120,518**	**303,576**	**1,181,499**	**174,105**	**1,779,698**	1,598,833
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر، 2020	**1,355,730**	**137,876**	**478,799**	**392,881**	**2,365,286**	
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر، 2019	1,297,366	149,631	528,681	438,215		2,413,893

تتضمن الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر 2020م أعمال تحت التنفيذ بمبلغ 263 مليون ريال سعودي (2019م: 248 مليون ريال سعودي).

يتضمن بند الأثاث والمعدات موجودات خاصة بتقنية المعلومات كما يلي:

موجودات خاصة بتقنية المعلومات	ملموسة	غير ملموسة	الإجمالي
	(بآلاف الريالات السعودية)		
التكلفة			
الرصيد في 1 يناير	581,670	913,205	1,494,875
الإضافات خلال السنة	29,030	27,504	56,534
الاستبعادات خلال السنة	(69,023)	(271)	(69,294)
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	541,677	940,438	1,482,115
إستهلاك/اطفاء متراكم			
الرصيد في 1 يناير 2020	370,492	624,400	994,892
الإضافات خلال السنة	44,070	53,885	97,955
الاستبعادات خلال السنة	(64,141)	(208)	(64,349)
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	350,421	678,077	1,028,498
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2020م	**191,256**	**262,361**	**453,617**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2019م	211,178	288,805	499,983

تعود معظم موجودات حق الاستخدام إلى إيجارات المركز الرئيسي للمصرف وفروعه ومواقع الصراف الآلي.

9 -الموجودات الأخرى

	إيضاح	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
عقارات مقتناة بغرض البيع	1.9	**474,629**	487,745
أتعاب مستحقة مقابل خدمات إدارة الأصول		**305,635**	195,191
مدفوعات مقدمة		**97,922**	76,436
مستحقات مقابل تعويضات نقاط البيع		**90,157**	-
مخزون تمويل		**28,067**	47,036
أخرى		**143,010**	156,065
الإجمالي		**1,139,420**	962,473

1.9 تمثل عقارات حصل عليها المصرف مقابل تسوية معاملات تمويل مستحقة من عملاء. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، حصل المصرف على عقارات مقابل تسوية معاملات تمويل بقيمة "لا شيء". (2019م: 45.1 مليون ريال سعودي).

10 -الأرصدة المستحقة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

	إيضاح	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
مستحقات للبنك المركزي السعودي	1.10	**6,534,009**	-
ودائع لأجل من البنوك و المؤسسات المالية الأخرى	2.10	**756,941**	3,224,773
حسابات جارية		**21,084**	65,071
الإجمالي		**7,312,034**	3,289,844

1.10 – يمثل هذا الرصيد ودائع بدون عوائد استثمارية بمبلغ 6.6 مليار ريال سعودي تم استلامها خلال العام من البنك المركزي السعودي بآجال استحقاق مختلفة، بغرض إعانة المصرف على تطبيق حزمة برامج الدعم المقدمة من حكومة المملكة العربية السعودية لمواجهة تفشي وباء "كورونا" ونتيجة لذلك ، قد تضمّن الدخل من الاستثمارات والتمويل للمصرف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م منافع القيمة العادلة بمبلغ 96.1 مليون ريال سعودي ، والناشئة من ودائع البنك المركزي لأجل لدى المصرف بدون عوائد استثمارية.

2.10 يمثل هذا الرصيد معاملات المرابحة والوكالة مع البنوك.

11 - ودائع العملاء

	إيضاح	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
ودائع تحت الطلب		**62,839,786**	54,528,638
توفير		**5,360,542**	2,105,303
استثمارات عملاء لأجل	**1.11**	**50,179,027**	44,397,349
أخرى	**2.11**	**1,074,923**	1,031,545
الإجمالي		**119,454,278**	102,062,835

1.11 "استثمارات عملاء لأجل" تمثل مرابحات و مضاربات العملاء.

2.11 "الودائع الأخرى" تمثل التأمينات النقدية لخطابات الاعتماد وخطابات الضمان.

3.11 تشتمل ودائع العملاء المذكورة أعلاه على ودائع بالعملات الأجنبية كما يلي:

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
ودائع تحت الطلب	**1,342,023**	1,036,898
استثمارات عملاء لأجل	**1,520,558**	3,557,515
أخرى	**72,965**	38,696
الإجمالي	**2,935,546**	4,633,109

12 - مبالغ مستحقة لملاك وحدات في صناديق استثمارية

تمثل المبالغ المستحقة لملاك وحدات في صناديق استثمارية الحصة غير المسيطرة في صندوقين استثماريين (صندوق الإنماء للصكوك و صندوق الإنماء للأصدارات الأولية) تم توحيدها في هذه القوائم المالية.

13 - مطلوبات أخرى

	إيضاح	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
شيكات صادرة مستحقة الدفع		**1,882,208**	868,886
حسابات دائنة		**1,518,854**	1,315,050
مستحقات نهاية الخدمة	**2.25**	**404,375**	347,217
إيجارات مقبوضة مقدماً مقابل معاملات التمويل		**392,621**	310,797
التزامات الإيجار	**1.13**	**389,303**	416,307
مخصصات خسائر متعلقة بارتباطات الائتمان	**17(ج)**	**348,536**	179,937
مصاريف مستحقة		**308,618**	277,985
مخصص الزكاة	**23**	**222,756**	126,831
أخرى		**104,052**	198,828
الإجمالي		**5,571,323**	4,041,838

1.13 مطلوبات الإيجار و المصاريف المتعلقة بالإيجار

فيما يلي بيان بالتدفقات النقدية التعاقدية لمطلوبات الإيجار بقيم غير مخصومة:

	2020م	2019م
أقل من سنة	**100,256**	90,220
من سنة إلى 5 سنوات	**233,859**	248,878
أكثر من 5 سنوات	**110,627**	128,535
الإجمالي	**444,742**	467,633

تتضـمّن المصـروفات العمومية والإدارية الأخرى تكاليف التمويل البالغة 15.9 مليون ريال سـعودي (2019م: 17.9 مليون ريال سـعودي) ومصـروفات الإيجارات المسـتبعدة من احتسـاب التزامات الإيجارات (الإيجارات قصـيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة) بمبلغ 1.5 مليون ريال سعودي (2019م: 8.2مليون ريال سعودي)

14 - رأس المال

يتكون رأسـمال المصـرف المصـرح به، و المصـدر و المدفوع بالكامل من 2000 مليون سـهم (2019م: 1,500 مليون سـهم)، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم الواحد.

فيما يلي بيان بملكية رأسمال المصرف

	نسبة الملكية %	
	2020	2019
صندوق الاستثمارات العامة	**10.00**	10.00
العموم وأخرى	**90.00**	90.00
الإجمالي	**100.00**	100.00

1.14 إصدار أسهم منحة

بموجب توصية مجلس إدارة المصرف بتاريخ 14 ديسمبر 2019م وموافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 8 أبريل 2020م، وبعد أخذ الموافقات اللازمة فقد قام المصـرف بزيادة رأس ماله بنسـبة قدرها 33% من خلال إصـدار أسـهم منحة بمقدار سهم لكل ثلاثة أسهم، وبذلك ارتفع عدد أسهم المصرف بعدد 500 مليون سهم ليصل إلى 2,000 مليون سهم، وارتفع رأس مال المصرف بمقدار 5,000 مليون ريال ليصل إلى 20,000 مليون ريال سعودي.

15 - الاحتياطي النظامي

يقضي نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للمصرف بتحويل ما لا يقل عن 25% من صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يبلغ رصيد الاحتياطي ما يساوي رأس المال المدفوع للمصرف، وعليه تم تحويل مبلغ قدره 491.5 مليون ريال سعودي من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي (2019م: 633.7 مليون ريال سعودي) إضافة لذلك، فقد تم تحويل مبلغ 3,423 مليون ريال سعودي لإصدار منحة الأسهم (إيضاح 1.14).إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع النقدي.

16 - أسهم الخزينة والاحتياطيات الأخرى

أ) أسهم الخزينة

تم شـراء أسـهم الخزينة بعد الحصـول على الموافقات اللازمة، وذلك للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالبرامج التحفيزية والمحسـوبة على أساس دفعات الأسهم للموظفين (للتفاصيل يرجى الرجوع للإيضاح رقم 2.20).

ب) الاحتياطيات الأخرى

31 ديسمبر 2020م	(بآلاف الريالات السعودية)			
	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	احتياطي برنامج أسهم الموظفين (إيضاح رقم (2.20))	احتياطي مسؤوليات المصرف الاجتماعية	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	**77,372**	**20,772**	**62,953**	**161,097**
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**9,032**	**-**	**-**	**9,032**
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**17,201**	**-**	**-**	**17,201**
صافي مكاسب محققة من بيع استثمارات صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(944)**	**-**	**-**	**(944)**
مكاسب بيع استثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(21,031)**	**-**	**-**	**(21,031)**
احتياطي برامج أسهم الموظفين	**-**	**13,080**	**-**	**13,080**
المخصص بعد حسم المستخدم	**-**	**-**	**(1,389)**	**(1,389)**
الرصيد كما في نهاية السنة	**81,630**	**33,852**	**61,564**	**177,046**

31 ديسمبر 2019م	(بآلاف الريالات السعودية)			
	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	احتياطي برنامج أسهم الموظفين (إيضاح رقم (2.20))	احتياطي مسؤوليات المصرف الاجتماعية	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	(22,377)	5,504	48,581	31,708
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	56,611	-	-	56,611
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	59,098	-	-	59,098
صافي مكاسب محققة من بيع استثمارات صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(8,916)	-	-	(8,916)
مكاسب بيع استثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(7,044)	-	-	(7,044)
احتياطي برامج أسهم الموظفين	-	15,268	-	15,268
المخصص بعد حسم المستخدم	-	-	14,372	14,372
الرصيد كما في نهاية السنة	77,372	20,772	62,953	161,097

خلال العام تم تخصيص مبلغ 19.7 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة إلى احتياطي مسؤوليات الاجتماعية للعام 2020م حيث سيتم الصرف من هذا المخصص للوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية للمصرف (2019م: 25.3 ميلون ريال سعودي).

17 - التعهدات والالتزامات المحتملة

أ) الدعاوى القضائية:

لم تكن هناك أي دعاوى قضائية هامة مرفوعة ضد المصرف كما في 31 ديسمبر 2020م و 2019م.

ب) الارتباطات الرأسمالية:

كما في 31 ديسمبر 2020م، يوجد لدى المصرف ارتباطات رأسمالية قدرها 63 مليون ريال سعودي (2019م: 112 مليون ريال سعودي)، وتتعلق بشراء ممتلكات ومعدات.

ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

تتكون التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان بشكل أساسي من خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وخطابات اعتماد ، والقبولات والالتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان غير المستخدم. إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، التي تعتبر ضمانات بالسداد غير قابلة للنقض من قبل المصرف في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها الاستثمارات والتمويل. إن المتطلبات النقدية بموجب الضمانات والاعتمادات المستندية تعتبر أقل من المبلغ الملتزم به لأن المصرف لا يتوقع بشكل عام أن يقوم الطرف الثالث بسحب الأموال.

إن الاعتمادات المستندية بشكل عام مضمونة بالموجودات التي تخصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل بشكل جوهري.

تمثل القبولات تعهدات المصرف لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. يتوقع المصرف تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل التعهدات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية المعتمدة، والتي تمثل في الأساس موافقات على عمليات تمويل وضمانات وخطابات اعتماد. وفيما يتعلق بهذه التعهدات فإن المصرف يتعرض إلى القليل من المخاطر المحتملة نظراً لأن معظم هذه التعهدات لمنح الائتمان تتطلب التزام العميل بمعايير ائتمانية محددة. ولا يمثل إجمالي التعهدات القائمة لمنح الائتمان بالضرورة المتطلبات المستقبلية للتدفقات النقدية حيث أن العديد من تلك التعهدات يتم انهاؤها أو انتهاؤها بدون الحاجة للتمويل.

1) فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية مقابل التعهدات والالتزامات المحتملة الخاصة بالمصرف:

2020م	(بآلاف الريالات السعودية)				
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر الى 12 شهر	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	2,203,293	2,530	97	276	2,206,196
خطابات ضمان	8,814,595	885,291	1,385,481	99,750	11,185,117
قبولات	458,628	-	-	2,480	461,108
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	-	69,441	-	-	69,441
الإجمالي	11,476,516	957,262	1,385,578	102,506	13,921,862

2019م	(بآلاف الريالات السعودية)				
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر الى 12 شهر	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	1,343,158	1,432,839	108,072	267	2,884,336
خطابات ضمان	1,656,355	5,502,165	3,305,392	50,922	10,514,834
قبولات	294,166	43,827	547	-	338,540
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	-	417,788	-	-	417,788
الإجمالي	3,293,679	7,396,619	3,414,011	51,189	14,155,498

2) فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الاطراف الاخرى:

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
حكومية وشبه حكومية	**376,114**	376,478
شركات	**12,445,760**	12,726,568
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**1,099,988**	1,052,452
الإجمالي	**13,921,862**	14,155,498

3) بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات والتي يمكن الغاؤها في أي وقت من قبل المصرف والقائمة كما في 31 ديسمبر 2020م مبلغ 31,390 مليون ريال سعودي (2019: 25,350 مليون ريال سعودي).

4) يوضح الجدول الآتي تسوية الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصصات الخسائر المتعلقة بالتزامات الائتمان والالتزامات المحتملة و "مخصص التزامات الائتمان:

31 ديسمبر 2020م	(بآلاف الريالات السعودية)			
	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة	الإجمالي
إجمالي التعرضات للتعهدات والالتزامات المحتملة				
الرصيد في بداية السنة	**12,165,660**	**1,876,266**	**113,572**	**14,155,498**
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً	**220,405**	**(220,405)**	**-**	**-**
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة	**(776,875)**	**776,875**	**-**	**-**
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة	**-**	**(838,524)**	**838,524**	**-**
التزامات جديدة ، صافي بعد خصم الالتزامات المستحقة /المنتهية	**11,437**	**(25,653)**	**(219,420)**	**(233,636)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020م	**11,620,627**	**1,568,559**	**732,676**	**13,921,862**

31 ديسمبر 2020م	(بآلاف الريالات السعودية)			
	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة	الإجمالي
مخصص الائتمان الخاص بالالتزامات				
الرصيد في بداية السنة	**49,305**	**50,895**	**79,737**	**179,937**
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً	**6,626**	**(6,626)**	**-**	**-**
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة	**(4,642)**	**4,642**	**-**	**-**
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة	**-**	**(43,124)**	**43,124**	**-**
صافي المحمل على السنة	**41**	**47,948**	**120,610**	**168,599**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020م	**51,330**	**53,735**	**243,471**	**348,536**

31 ديسمبر 2019م	(بآلاف الريالات السعودية)			
	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	117,488	46,522	40,633	204,643
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً	7,787	(7,787)	-	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة	(2,656)	2,656	-	-
المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة	(80)	(528)	608	-
صافي (المعكوس)/ المحمل على السنة	(73,234)	10,032	38,496	(24,706)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م	49,305	50,895	79,737	179,937

18 - الدخل من الاستثمارات والتمويل، صافي

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
الدخل من الاستثمارات والتمويل:		
استثمارات في مرابحات لدى البنك المركزي السعودي	**33,211**	44,791
استثمارات في صكوك بالتكلفة المستنفذة	**563,255**	441,483
استثمارات في صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**100,756**	134,287
مرابحات مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**14,190**	78,001
التمويل		
مرابحة	**966,012**	797,837
إجارة	**1,658,906**	1,812,647
بيع آجل	**2,066,752**	2,207,977
أخرى	**66,924**	20,495
إجمالي التمويل	**4,758,594**	4,838,956
الإجمالي	**5,470,006**	5,537,518
العائد على الاستثمارات لأجل		
استثمارات عملاء لأجل	**(747,939)**	(1,140,754)
استثمارات لأجل مع البنك المركزي السعودي والمؤسسات المالية الاخرى	**(74,244)**	(73,549)
إجمالي	**(822,183)**	(1,214,303)
	4,647,823	4,323,215

19 - أتعاب خدمات مصرفية، صافي

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
الدخل من:-		
خدمات تمويل تجارية	**112,949**	98,832
خدمات البطاقات	**575,858**	584,424
رسوم وساطة	**102,194**	37,587
إدارة صناديق الاستثمار وخدمات مصرفية أخرى	**521,335**	477,660
	1,312,336	1,198,503
المصاريف من:-		
خدمات البطاقات	**(320,893)**	(298,446)
أتعاب أخرى	**(2,738)**	(8,230)
	(323,631)	(306,676)
	988,705	891,827

20 - رواتب ومصاريف موظفين

يلخص الجدول التالي فئات موظفي المصرف والمحددة وفقا لقواعد البنك المركزي السعودي فيما يتعلق بتعويضات الموظفين.

(بآلاف الريالات السعودية)									
فئات الموظفين	عدد الموظفين		التعويض الثابت		التعويض المتغير المدفوع				
					نقد		أسهم		الإجمالي
	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2019
مدراء تنفيذيون-يتوجب الحصول على عدم ممانعة من االبنك المركزي السعودي بشأنهم	**21**	21	**44,751**	44,600	**16,554**	11,136	**-**	-	11,136
موظفون يقومون بنشاطات تشتمل على مخاطر	**715**	712	**238,010**	255,720	**50,107**	48,309	**-**	-	48,309
موظفون يقومون بأدوار رقابية	**211**	182	**73,822**	71,922	**15,003**	13,119	**-**	-	13,119
موظفون آخرون	**1,645**	1,603	**381,286**	382,589	**63,240**	62,436	**-**	-	62,436
موظفون بعقود خارجية (يقومون بأدوار تشتمل على مخاطر)	**-**	-	**-**	-	**-**	-	**-**	-	-
	2,592	2,518	**737,869**	754,831	**144,904**	135,000	**-**	-	135,000
التعويض المتغير المستحق	**-**	-	**172,106**	148,309	**-**	-	**-**	-	-
مزايا موظفين اخرى	**-**	-	**132,283**	98,501	**-**	-	**-**	-	-
الإجمالي	**2,592**	2,518	**1,042,258**	1,001,641	**144,904**	135,000	**-**	-	135,000

1.20 السمات الأساسية لسياسة التعويضات

كجزء لايتجزأ من حوكمة التعويضات لدى المصرف، يتم اتباع سياسات تعويضات مناسبة تتفق مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي والمبادئ والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الاستقرار المالي. يطبق المصرف سياسة " التعويضات والمكافآت" المعتمدة من قبل مجلس إدارة المصرف. لقد قام المصرف أيضا بتشكيل "لجنة الترشيحات والمكافآت " وهي مخولة من قبل مجلس الإدارة بمراجعة سياسات التعويضات والمكافآت بالمصرف وتقديم التوصيات للمجلس بشأنها.

يقوم المصرف أثناء إعداد وتطبيق السياسات أعلاه بالتأكد من مراعاتها للمخاطر المتعلقة برأس المال والسيولة والاستمرارية والتوقيت الزمني لتدفق الإيرادات.

يطبق المصرف سياسات تعويض وفق نظام ثابت ومتغير، بحيث لا يقتصر النظام المتغير على مراعاة جوانب المخاطر المذكورة أعلاه فقط، بل يتم من خلال النظام المتغير أيضاً مراعاة الأداء الكلي للمصرف، وأداء الموظفين، والمخاطر المتعلقة بكل وظيفة على حده.

يقوم المصرف بمراجعة سياسات التعويضات والمكافآت بصورة دورية ومقارنتها مع ما يقدم من تعويضات لدى البنوك الأخرى وإجراء التعديلات المناسبة عليها عند الضرورة.

يراعي المصرف، من خلال تطبيق سياساته المتلعلقة بالتعويضات التي تتوافق مع قواعد البنك المركزي، برامج المكافآت المتغيرة التي تستند إلى (1) أفضل الممارسات في السوق (2) استراتيجية مجموعات الأعمال (3) الأدوار التي تقوم بها مجموعات الأعمال (4) طبيعة ونوع المخاطر التي يتم التعرض لها ، و (5) الأداء الفعلي المقدم.

كجزء من هيكل المكافآت المتغيرة لدى المصرف، نوضح فيما يلي المكونات الرئيسية للتعويضات المتغيرة في المصرف:

1- الحوافز النقدية – وتمثل المكافآت المتغيرة التي تمنح للموظفين وتُدفع نقدًا عند اكتمال عملية تقييم الأداء كل سنة.

2- الحوافز المؤجلة - وتمثل المكافآت المتغيرة التي تمنح للموظفين وتُدفع نقدًا على مدى 3 سنوات.

فيما يلي بيان بمدفوعات الحوافز المؤجلة للسنوات المستحقة، ولم يتم تخفيض الحوافز المؤجلة نسبة للتغير في الأداء.

السنة	(بآلاف الريالات السعودية)			
	إجمالي المبلغ المؤجل	المبلغ المكتسب	المبلغ الغير مكتسب	المبلغ المدفوع في عام 2020م
2017	9,586	6,390	3,196	3,203
2018	9,495	3,165	6,330	3,083
2019	10,468	-	10,468	-

يطبق المصرف إجراءات لدعم مبادئ التعديل في نتائج التعويضات المتغيرة للوصول إلى الأداء الحقيقي والفعلي بشكل عادل. يمكن تحقيق ذلك من خلال:

1- استخدام ترتيبات الاستقطاع للحوافز المؤجلة، بحيث يتم حجب الحوافز المؤجلة في حال الأداء الضعيف أو السلبي ؛ أو

2- استخدام ترتيبات MALUS للحوافز المؤجلة، بحيث يتم بموجبها تأجيل جزء من الأجر المتغير و يتم دفعها فقط عند الوفاء بشرط عدم تدني الأداء أو الأداء السلبي أو وجود مؤشر على المبالغة في النتائج التي تم بموجبها دفع المكافآت المتغيرة واحتساب المكافأة الإجمالية على أساسها.

وكمصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية، يستخدم المصرف استرداد المكافآت المدفوعة سابقاً بما يتناسب مع سياق قرارات اللجنة الشرعية فقط وفي الحالات التي تنطبق عليها شرط MALUS. وعليه، يحق للمصرف إضافة شروط أخرى لتنظيم ترتيبات MALUS للحوافز المؤجلة التي قد تتطلب إما تعديل النتائج التي تم على أساسها دفع الحوافز و/أو وضع أدوات إضافية لقياس الأداء.

ربط المكافآت بالأداء الفعلي

تعتمد التعويضات المتغيرة في المصرف على الأداء الفعلي وتشتمل على مكافآت الأداء السنوية. كجزء من سياسة التعويضات المتغيرة للموظفين، يتم تحديد المكافأة السنوية على أساس تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة كل عام، والأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الشاملة للمصرف.

اعتمد المصرف إطاراً معتمداً من مجلس الإدارة لتطوير صلة واضحة بين التعويضات المتغيرة والأداء. تم تصميم إطار عمل التعويضات على أساس الجمع بين تلبية متطلبات الأداء المالي وتحقيق العوامل الأخرى غير المالية بحيث يتم الوصول إلى مجموعة مكافآت مستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت لمجموعات الأعمال والموظفين بشكل فردي.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المصرف مجموعة من المحددات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وتشمل مؤشرات الربحية والسيولة والنمو. يتم التأكد من خلال عمليات إدارة الأداء أن جميع الأهداف قد تم توزيعها بشكل مناسب إلى مجموعات الأعمال والموظفين.

عند تحديد مبلغ التعويضات المتغيرة، يبدأ المصرف في وضع أهداف محددة، وإنشاء سوق قابلة للمقارنة من القاعدة إلى القمة، وتحديد مستهدفات الربحية وغيرها من مقاييس الأداء النوعي التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق المستهدفات المنشودة وتشكيل وعاء هرمي للمكآفات من الأعلى إلى الأسفل. يتم تعديل وعاء المكافآت لاحقاً لأخذ عوامل المخاطر في الاعتبار من خلال استخدام القياسات المعدلة حسب المخاطر. تقوم لجنة الترشيحات والمكآفات بتقييم الإجراءات التي يتم بموجبها دفع التعويضات عن الإيرادات المستقبلية المتوقعة بعناية والتي لا يزال توقيتها واحتمالاتها غير مؤكدين، وتقوم اللجنة بالتأكد من أن قراراتها تتسق مع تقييم الوضع المالي للمصرف وتطلعاته المستقبلية.

يستخدم المصرف إجراءات رسمية تتسم بالشفافية عند تعديل وعاء المكافآت بما يتناسب مع نوعية الأرباح. يهدف المصرف إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. في الحالات التي لا تكون فيها جودة الأرباح قوية، يمكن للجنة تعديل قاعدة الأرباح وفقاً لتقدير اللجنة.

لكي يكون لدى المصرف مصدر تمويل لتوزيع مجموعة المكافآت، يتوجب تحقيق الحد الأدنى من الأهداف المالية. يتم التأكد من خلال مقاييس الأداء أن إجمالي التعويضات المتغيرة يمكن تقليصها بشكل كبير في حال حدوث تدني أو ضعف الأداء المالي أو حدوث أداء سلبي. علاوة على ذلك، فإن مجموع المكافآت المستهدفة، كما هو محدد أعلاه، يخضع لتعديلات بموجب عوامل المخاطر بما يتوافق مع تعديل المخاطر وإطار الارتباط بالمخاطر.

سياسة التأجيل ومعايير المنح

يقدم المصرف لفئات معينة من الموظفين مثل (1) الموظفين الذين يتطلب تعيينهم عدم ممانعة البنك المركزي السعودي (2) الموظفين الذين تتسم أعمالهم بالمخاطر العالية (3) الموظفين ذوي مهام الرقابة على المخاطر العالية، حيثما كان ذلك مناسباً، جزء من المكافآت النقدية المتغيرة التي ترتبط بأداء المصرف وتدفع على مدار دورات سنوية متعددة للموظفين الأساسيين الذين تم تحديدهم ولهم تأثير مباشر على نمو المصرف ونجاحه.

عند تقديم خطط مكافآت متغيرة تشتمل على مدفوعات نقدية ترتبط بالأداء الكلي للمصرف، يتم وضع معايير لتحديد قيمة تخصيص المكافآت المؤجلة في إطار قواعد الخطة أو مبادئها التوجيهية. ويلزم أن تخضع المكافآت النقدية المدفوعة وفق هذه الخطط لسياسة للاحتفاظ بالموظفين أو سياسة المنح المحددة مسبقاً لكل خطة على حدة، وينبغي أن تكون سياسة الاحتفاظ بالموظفين أو المنح موضحة في قواعد الخطة أو مبادئها التوجيهية. وكحد أدنى من المتطلبات، فإن سياسة المصرف للمكافآت النقدية يجب أن ترتبط بالسياسات المناسبة المتعلقة بالاحتفاظ بالموظفين.

المحددات لتخصيص التعويضات النقدية مقابل أشكال التعويضات الأخرى

إن جودة الالتزام طويل الأجل من قبل جميع الموظفين هو عامل أساسي لنجاح المصرف. وعليه، فإن المصرف يهدف إلى الاستقطاب والاحتفاظ وتحفيز أفضل الموظفين الملتزمين بالحفاظ على علاقتهم المهنية مع مصرف الإنماء، والذين يؤدون دورهم لخدمة مصلحة المساهمين على المدى طويل الأجل. تشمل مجموعة المكافآت التي يقدمها المصرف على العناصر الرئيسية الآتية:

1- **الأجور الثابتة** (تشتمل على الراتب الأساسي والبدلات النقدية) وبرامج المزايا الأخرى لدعم سياسات تحديد وتنوع عناصر الأجور بما يتماشى مع جميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.
2- **البدلات النقدية** والتي تقدم لدعم سياسات المصرف لتحديد الأجور وللمساعدة في استقطاب المواهب المؤهلة بشكل كافٍ لدعم النمو المستدام. يقوم المصرف بمراجعة البدلات التي يقدمها للموظفين ومقدار هذه البدلات للتأكد من أنها تدعم أهداف التعويضات لمختلف الفئات في المصرف.
3- **المزايا الأخرى** والتي تهدف إلى دعم عملية توظيف والاحتفاظ بالمواهب من ذوي الخبرة الكافية في جميع مجموعات الأعمال. يتم توفير هذه المزايا بما يتماشى مع معايير السوق ويتم مراجعتها على أساس منتظم للتأكد من أنها لا تزال مناسبة.
4- **مكافأة الأداء السنوية** وتهدف لتعزيز فعالية الموظفين من خلال دعم أداء المصرف ومجموعات الأعمال والأفراد في عملية مستدامة وإنشاء إستراتيجية مكافآت تنافسية تدعم استراتيجية نمو أعمال المصرف.

2.20 برامج أسهم الموظفين

فيما يلي أهم خصائص برامج أسهم الموظفين كما في نهاية الفترة:

طبيعة البرنامج	مشاركة الموظفين بالأسهم (ESPS)	برنامج (أ) منح الأسهم للموظفين (ESGS)	برنامج (ب) منح الأسهم للموظفين (ESGS)
عدد البرامج القائمة	1	1	1
تاريخ المنح	ا مايو 2019م	ا مايو 2019م	ا مايو 2019م
تاريخ الاستحقاق	30 أبريل 2022م	30 أبريل 2024م	30 أبريل 2022م
عدد الأسهم الممنوحة – معدلة بعد إصدار أسهم المنحة	2,798,754	1,167,542	1,820,169
فترة الاستحقاق	3 سنوات	5 سنوات	3 سنوات
قيمة الأسهم الممنوحة (بالريال السعودي)	58,909,113	21,864,357	38,822,625
سعر التخصيص للأسهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)- معدلة بعد إصدار أسهم المنحة	16.13	20.25	20.25
القيمة العادلة للسهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)- معدلة بعد إصدار أسهم المنحة	20.25	20.25	20.25
شروط الاستحقاق	بقاء الموظف في الخدمة، واستيفائه معايير محددة للأداء	بقاء الموظف في الخدمة، واستيفائه معايير محددة للأداء	بقاء الموظف في الخدمة، واستيفائه معايير محددة للأداء
طرق السداد	أسهم	أسهم	أسهم
طريقة التقييم المستخدمة	سعر السوق	سعر السوق	سعر السوق
المتوسط المرجح للفترة التعاقدية المتبقية	1.3 سنوات	3.3 سنوات	1.3 سنوات

فيما يلي تحليلاً للمتوسط المرجح لسعر تفعّيل الخيار والحركة في عدد الأسهم المتعلقة ببرنامج مشاركة الموظفين بالأسهم:

	مشاركة الموظفين بالأسهم (ESPS)		برنامج (أ) منح الأسهم للموظفين (ESGS)		برنامج (ب) منح الأسهم للموظفين (ESGS)	
	المتوسط المرجح لسعر التفعّيل (بالريال)	عدد الأسهم في البرنامج	المتوسط المرجح لسعر التفعّيل (بالريال)	عدد الأسهم في البرنامج	المتوسط المرجح لسعر التفعّيل (بالريال)	عدد الأسهم في البرنامج
	31 ديسمبر 2020م					
رصيد بداية السنة	**21.50**	**1,937,017**	**27**	**877,198**	**27**	**1,370,467**
إصدار أسهم منحة	**16.13**	**616,935**	**20.25**	**290,254**	**20.25**	**449,702**
مستحق خلال السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**20.25**	**(449,702)**
انتهت مدته	**16.13**	**(436,915)**	**21.04**	**(55,071)**	**27**	**(21,360)**
رصيد نهاية السنة	**16.13**	**2,117,037**	**20.25**	**1,112,381**	**20.25**	**1,349,107**
المتاح للتفعّيل في نهاية السنة	**16.13**	**2,117,037**	**20.25**	**1,112,381**	**20.25**	**1,349,107**

	31 ديسمبر 2019م					
رصيد بداية المنحة	-	-	-	-	-	-
ممنوح خلال السنة - معدل	21.50	2,181,819	27	877,198	27	1,370,467
متنازل عنه/مسحوب	21.50	(244,802)	-	-	-	-
مفعّل/ انتهت مدته	-	-	-	-	-	-
رصيد نهاية السنة	21.50	1,937,017	27	877,198	27	1,370,467
المتاح للتفعّيل في نهاية السنة	21.50	1,937,017	27	877,198	27	1,370,467

تمنح هذه الخيارات فقط عند استيفاء شروط محددة للأداء والخدمة في المصرف وبدون مراعاة لأي عوامل مرتبطة بالسوق. وبلغ إجمالي تكاليف البرنامج خلال السـنة المنتهية في 31 ديسـمبر 2020م 22.2 مليون ريال سـعودي (2019م: 20.8 مليون ريال سعودي).

21 - ربح السهم

يتم احتساب الربح الأساسي والمخفض للسهم من خلال قسمة صافي الدخل على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (1,987 مليون سـهم) كما في 31 ديسـمبر 2020 بعد المحاسـبة عن أسـهم الخزينة و إصـدار أسـهم المنحة خلال السـنة الحالية (2019م: 1,987 مليون سهم).

تم تعديل ربحية السهم الأساسي والمخفض للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 لتأخذ في الاعتبار إصدار الأسهم المنحة.

22 - إصدار أسهم منحة مقترح توزيعها

	2020	2019 (ايضاح 14.1)	2020	2019
	(بآلاف الريالات السعودية)		ريال للسهم	
إصدار أسهم منحة مقترح توزيعها	-	5,000,000	-	3.33

23- الزكاة

أ)حركة رصيد التزام الزكاة/ (مستحقات الزكاة القابلة للاسترداد):

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
الرصيد الافتتاحي	**126,831**	(46,432)
مصروف الزكاة	**235,768**	281,646
المدفوع خلال السنة	**(139,843)**	(108,383)
الرصيد الختامي	**222,756**	126,831

24 - النقد وما يماثله

يتكون النقد وما يماثله المدرج في قائمة التدفقات النقدية الموحدة مما يلي :

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
نقد في الصندوق	**2,428,303**	2,354,284
أرصدة لدى البنك المركزي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية	**3,396,715**	125,514
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء	**443,764**	2,144,269
الإجمالي	**6,268,782**	4,624,067

25 – التزامات منافع الموظفين

1.25 وصف عام لخطط منافع الموظفين المحددة:

يدير المصرف خطة منافع محددة للموظفين وفقاً لنظام العمل السعودي. ويتم تجنيب المخصصات وفقاً للتقييم الاكتواري باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة، بينما يتم سداد التزام المنافع حال استحقاقها.

2.25 فيما يلي بيان بالمبالغ المثبتة في قائمة المركز المالي الموحدة والحركة في أرصدة الالتزامات خلال السنة على أساس قيمتها الحاليّة:

	2020م	2019م
	(بآلاف الريالات السعودية)	
التزام المنافع المحددة في بداية السنة	**347,217**	287,044
المحمل للسنة	**49,713**	43,964
تكلفة العمولات	**10,881**	14,598
المنافع المدفوعة	**(15,142)**	(12,607)
خسائر اكتوارية ناتجة عن إعادة القياس مثبتة في الدخل الشامل الآخر	**11,706**	14,218
التزام المنافع المحددة في نهاية السنة	**404,375**	347,217

يتضمّن المبلغ المحمل على السنة الآتي:

	2020م	2019م
	(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)
تكلفة الخدمة الحاليّة	**49,713**	43,964
تكلفة الخدمة السابقة	**-**	-
	49,713	43,964

إن الخسائر الاكتوارية المتعلقة بإعادة القياس والمثبتة في الدخل الشامل الآخر تتكوّن من:

	2020م	2019م
	(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)
الخسائر الناتجة عن التغير في الافتراضات المبنية على أساس الخبرة	**1,541**	9,790
الخسائر الناتجة عن التغير في الافتراضات المالية	**10,165**	4,428
	11,706	14,218

3.25 الافتراضات الاكتوارية الأساسية (فيما يتعلق بخطط مكافأة نهاية الخدمة):

	2020م	2019م
معدل الخصم	2.75%	%3.23
نسبة زيادة الرواتب المتوقعة - للثلاث سنوات القادمة	%5	%5
- للسنوات التي تليها	%2.55	%3.03
سن التقاعد المعتاد	60 سنة	60 سنة

تم تحديد الافتراضات المتعلقة بمعدل الوفيات المستقبلية وفق مشورة اكتوارية متوافقة مع المعلومات الاحصائية المنشورة والخبرة في المنطقة.

4.25 أثر الافتراضات الاكتوارية:

يوضح البيان التالي أثر تقييم التزامات منافع الموظفين المحددة كما في 31 ديسمبر 2020م و 2019م:

2020م	(بآلاف الريالات السعودية) الأثر على التزامات منافع الموظفين المحددة – الزيادة/(النقص)		
سيناريو أساسي	**التغير في الافتراضات**	**الزيادة في الافتراضات**	**النقص في الافتراضات**
معدل الخصم	1%	**(35,160)**	**41,325**
نسبة زيادة الرواتب المتوقعة	1%	**42,859**	**(37,109)**

2019م	(بآلاف الريالات السعودية) الأثر على التزامات منافع الموظفين المحددة – الزيادة/(النقص)		
سيناريو أساسي	**التغير في الافتراضات**	**الزيادة في الافتراضات**	**النقص في الافتراضات**
معدل الخصم	1%	(30,197)	35,535
نسبة زيادة الرواتب المتوقعة	1%	36,895	(31,903)

يعتمد تحليل الحساسية أعلاه على التغير في الافتراضات مع بقاء كافة الافتراضات الأخرى ثابتة.

5.25 تاريخ الاستحقاق المتوقع

فيما يلي تحليل لمواعيد استحقاق التزامات منافع الموظفين المحددة غير المخصومة المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة:

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
أقل من سنة	**51,149**	48,776
من سنة إلى سنتين	**22,622**	17,396
من سنتين إلى 5 سنوات	**71,915**	62,014
أكثر من 5 سنوات	**388,743**	357,937
الإجمالي	**534,429**	486,123

إن المتوسط المرجح لمدة التزامات المنافع المحددة هو 12.3سنة (2019: 15.8 سنة).

6.25 خطط المساهمة المحددة

يساهم المصرف بدفع حصته المتعلقة بالخطط المحددة للاستحقاقات التقاعدية لموظفيه السعوديين لدى المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية. بلغ إجمالي المساهمات المتعلقة بهذه الخطط والتي تم تحميلها على المصروفات خلال العام 49.2 مليون ريال سعودي (2019: 44.5 مليون ريال سعودي).

26- القطاعات التشغيلية

يتم تحديد القطاعات التشـغيلية على أسـاس التقارير الداخلية المتعلقة بقطاعات المصـرف التي يتم مراجعتها بانتظام من قبل صانعي القرار التنفيذيين بما في ذلك الرئيس التنفيذي وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات بالمصرف وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أدائها.

يمارس المصـرف نشـاطه بشـكل رئيس في المملكة العربية السـعودية. تتم المعاملات بين القطاعات التشـغيلية وفقاً للأحكام والشروط المعتمدة من الإدارة. تتمثل غالبية موجودات ومطلوبات القطاعات في موجودات ومطلوبات تشغيلية. ولأغراض إدارية.

اعتبارا من 1 يناير 2020م، تم تعديل آلية احتساب أنماط استحقاقات الودائع الجارية بالإضافة إلى أسس التوزيع للمصاريف غير المباشرة على قطاعات الأعمال بما يتوافق مع أفضل الممارسات، وعليه فقد تم تعديل أرقام المقارنة لضمان اتساق أرقام المقارنة بصورة واقعية.

يتكون المصرف من القطاعات الآتية:

أ) قطاع الأفراد:
يشمل التمويل والودائع والمنتجات والخدمات الأخرى المقدمة للأفراد.
ب) قطاع الشركات:
يشمل التمويل والودائع والمنتجات والخدمات الأخرى والخدمات المقدمة للشركات وكبار العملاء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
ج) قطاع الخزينة:
يشمل المرابحات مع البنوك واستثمارات وخدمات الخزينة.
د) قطاع الاستثمار والوساطة:
يشمل إدارة الأصول وحفظ الأوراق المالية والمشورة والترتيب وخدمات الوساطة.
يثبت الربح للقطاعات التشغيلية باستخدام نظام تسعير تحويل أموال مطور داخلياً في المصرف وهو مقارب للتكلفة الهامشية للأموال.

فيما يلي تحليل لموجودات ومطلوبات ودخل ونتائج المصرف حسب القطاعات التشغيلية:

31 ديسمبر 2020م	(بآلاف الريالات السعودية)				
	قطاع الافراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع الاستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	**22,936,078**	**87,670,882**	**44,725,846**	**1,543,997**	**156,876,803**
إجمالي المطلوبات	**83,341,976**	**5,182,966**	**43,729,266**	**193,808**	**132,448,016**
الدخل من الاستثمارات والتمويل	**2,664,501**	**1,721,578**	**1,023,201**	**60,726**	**5,470,006**
عائدات على استثمارات عملاء لأجل	**(341,115)**	**(34,353)**	**(446,715)**	**-**	**(822,183)**
الدخل من الاستثمارات والتمويل، صافي	**2,323,386**	**1,687,225**	**576,486**	**60,726**	**4,647,823**
أتعاب خدمات مصرفية وإيرادات اخرى، صافي	**356,106**	**180,208**	**77,714**	**472,434**	**1,086,462**
إجمالي دخل العمليات	**2,679,492**	**1,867,433**	**654,200**	**533,160**	**5,734,285**
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل	**249,640**	**1,169,542**	**-**	**-**	**1,419,182**
(عكس)/ المحمل على مخصص انخفاض قيمة الموجودات الأخرى	**-**	**-**	**(14,944)**	**14,259**	**(685)**
استهلاك وإطفاء	**218,190**	**16,885**	**10,825**	**5,419**	**251,319**
مصاريف العمليات الاخرى	**1,316,186**	**255,666**	**175,384**	**120,009**	**1,867,245**
إجمالي مصاريف العمليات	**1,784,016**	**1,442,093**	**171,265**	**139,687**	**3,537,061**
صافي دخل العمليات	**895,476**	**425,340**	**482,935**	**393,473**	**2,197,224**
الحصة في مكاسب الشركة الزميلة والمشروع المشترك	**-**	**-**	**4,536**	**-**	**4,536**
صافي دخل السنة قبل الزكاة	**895,476**	**425,340**	**487,471**	**393,473**	**2,201,760**

31 ديسمبر 2019م	(بآلاف الريالات السعودية)				
	قطاع الافراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع الاستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	19,175,780	75,263,314	36,344,226	1,056,121	131,839,441
إجمالي المطلوبات	74,389,387	7,043,829	27,741,547	219,754	109,394,517
الدخل من الاستثمارات والتمويل	2,670,085	1,739,705	1,106,342	21,386	5,537,518
عائدات على استثمارات عملاء لأجل	(626,718)	(108,789)	(478,796)	-	(1,214,303)
الدخل من الاستثمارات والتمويل، صافي	2,043,367	1,630,916	627,546	21,386	4,323,215
أتعاب خدمات مصرفية وإيرادات اخرى، صافي	423,999	168,472	339,502	354,973	1,286,946
إجمالي دخل العمليات	2,467,366	1,799,388	967,048	376,359	5,610,161
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل	216,971	484,646	-	(1,137)	700,480
مخصص انخفاض قيمة الموجودات الأخرى	-	-	5,837	-	5,837
استهلاك وإطفاء	205,861	34,973	27,360	5,064	273,258
مصاريف العمليات الاخرى	1,254,798	264,706	181,805	101,996	1,803,305
إجمالي مصاريف العمليات	1,677,630	784,325	215,002	105,923	2,782,880
صافي دخل العمليات	789,736	1,015,063	752,046	270,436	2,827,281
الحصة في خسارة الشركة الزميلة والمشروع المشترك	-	-	(10,825)	-	(10,825)
صافي دخل السنة قبل الزكاة	789,736	1,015,063	741,221	270,436	2,816,456

31 ديسمبر 2020م	(بآلاف الريالات السعودية)				
معلومات أخرى	**قطاع الافراد**	**قطاع الشركات**	**قطاع الخزينة**	**قطاع الاستثمار والوساطة**	**الإجمالي**
الدخل من:					
عملاء خارجيين	**1,106,681**	**3,746,466**	**347,978**	**533,160**	**5,734,285**
ما بين القطاعات	**1,572,811**	**(1,879,033)**	**306,222**	**-**	**-**
إجمالي دخل العمليات	**2,679,492**	**1,867,433**	**654,200**	**533,160**	**5,734,285**

31 ديسمبر 2019م	(بآلاف الريالات السعودية)				
معلومات أخرى	**قطاع الافراد**	**قطاع الشركات**	**قطاع الخزينة**	**قطاع الاستثمار والوساطة**	**الإجمالي**
الدخل من:					
عملاء خارجيين	756,127	3,918,955	558,720	376,359	5,610,161
ما بين القطاعات	1,711,239	(2,119,567)	408,328	-	-
إجمالي دخل العمليات	2,467,366	1,799,388	967,048	376,359	5,610,161

فيما يلي تحليل لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف حسب القطاعات التشغيلية:

31 ديسمبر 2020م	(بآلاف الريالات السعودية)				
	قطاع الافراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع الاستثمار والوساطة	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي	22,957,029	87,502,562	39,375,562	943,427	150,778,580
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	9,275,865	-	-	9,275,865
الإجمالي	22,957,029	96,778,427	39,375,562	943,427	160,054,445

31 ديسمبر 2019م	(بآلاف الريالات السعودية)				
	قطاع الافراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع الاستثمار والوساطة	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي	19,208,768	75,601,606	30,493,391	896,103	126,199,868
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	8,813,100	-	-	8,813,100
الإجمالي	19,208,768	84,414,706	30,493,391	896,103	135,012,968

تشمل التعرضات الائتمانية القيمة الدفترية للموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي، باستثناء النقد، والممتلكات والمعدات واستثمارات الأسهم والموجودات الأخرى. يتم تضمين قيمة المعادل الائتماني للتعهدات والالتزامات المحتملة في التعرضات الائتمانية.

27 - مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان عند إخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه المصرف. للتقليل من مخاطر إخفاق الاطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم، يلتزم المصرف بإجراءات استباقية صارمة للموافقات الائتمانية لضمان ملائمة معاملات الائتمان التي سيتم إنشاؤها مع سياسة المصرف لقبول المخاطر ولضمان أنها مستوفية للمعايير التي يتم بموجبها منح الائتمان. تخضع جميع طلبات الائتمان لدرجة عالية من العناية المهنية الواجبة بهدف تحديد جميع المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان.

يستخدم المصرف نموذج تصنيف ائتماني داخلي لتقييم مخاطر العملاء (ORR) وهو مقياس لاحتمالات التعثر. إضافة لذلك يتم النظر أيضاً في التصنيفات الائتمانية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية، عند توفرها. يعتبر السوق المستهدف من المكونات الرئيسية في هذه العملية نظراً لأنه يقوم أولا بفرز وتنقية العملاء الحاليين والمستقبليين لتجنب البدء في أو الحفاظ بالعلاقات التي لا تتناسب مع استراتيجية المصرف وسياساته المتعلقة بقبول المخاطر. إن معايير قبول المخاطر (RAC) تمثل مجموعة من المتغيرات التي تشير إلى الشروط التي بموجبها يكون المصرف على استعداد للبدء في / أو الحفاظ على علاقة ائتمان مع عميل تنطبق عليه متطلبات السوق المستهدف. إن فريق العمل في مجموعات الأعمال يعتبر الخط التسويقي الأول المسؤول عن إنشاء الطلبات الائتمانية وتقييمها والتوصية بها. يتم منح الموافقات الائتمانية وفقًا لجدول تفويض الصلاحيات المعتمد من قبل مجلس الإدارة من خلال لجنة الائتمان التي تتكون من رؤساء مجموعات الأعمال ورئيس مجموعة المخاطر والرئيس التنفيذي. يتم منح الائتمان وفقًا لسياسات الائتمان لمجموعة الشركات المصرفية ومجموعة التجزئة المصرفية.

إن مجموعة إدارة المخاطر هي المالك والمراقب لسياسات الائتمان المعتمدة، وتشمل مهام المجموعة المراجعة الدورية لسياسات وإرشادات وعمليات المصرف الائتمانية لضمان إدارة مخاطر الائتمان وفق معايير قبول المخاطر المعتمدة في المصرف ولتقليل الخسائر المتعلقة بالائتمان. كما تعمل مجموعة إدارة المخاطر أيضًا على تحديث سياسات الائتمان بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية، والسوقية والتشريعية.

يقوم المصرف بإدارة المحافظ الائتمانية المختلفة لتحقيق التنوع المستهدف في المحفظة. كما يقوم بإدارة التركز في مزيج المحفظة من حيث النشاط الاقتصادي والجغرافي والضمانات والمنتجات الأساسية، ويسعى المصرف إلى تنويع محافظه الائتمانية من خلال جذب العملاء عبر مختلف الأنشطة الصناعية والاقتصادية، ومن خلال الحضور الجغرافي في جميع أنحاء المملكة، ومن خلال استهداف عملاء الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، ومن خلال خدمات المصرف المتنوعة للأفراد. تتم مراقبة مستوى التركز في العملاء والقطاعات باعتبارها تركزات في تمويل الأموال (كبار مزودي الأموال). يقوم المصرف بشكل منتظم بإجراء اختبارات تحمّل لمحافظه الائتمانية بغرض تقييم التأثير المحتمل الناتج من العوامل السلبية على جودة الموجودات، والتقييم الائتماني، والربحية وتنويع المصادر.

1.27 خسائر الائتمان المتوقعة

درجات مخاطر الائتمان

يطبق المصرف إجراءات تقييم ائتماني واضحة ترتكز على معايير محددة للسوق المستهدفة، والمخاطر المقبولة، والسياسات الائتمانية الفاعلة، والعناية المهنية اللازمة عند المراجعة الائتمانية ومنح الموافقات إضافة إلى الإدارة والرقابة الائتمانية الصارمة والتحكم بحدود الائتمان .

يقوم المصرف باستخدام نظام موديز الآلي لتقييم وتحليل المخاطر (Moody's Risk Analyst) لأغراض التقييم الداخلي للمخاطر، ويتم استخدام هذا النظام من قبل العديد من المصارف والبنوك الرائدة على مستوى العالم وفي المملكة العربية السعودية. ويمكّن هذا النظام من إعطاء تصنيف مخاطر لكل عميل، ويشير تصنيف المخاطر إلى احتمالات التعثر في السداد في وقت محدد ولمدة اثنا عشر شهراً .(PD) من خلال هذا النظام يستطيع المصرف إعطاء درجة تصنيف للعملاء على 10 مستويات تبدأ بدرجة 1 باعتباره الأفضل إلى درجة 10 باعتبارها الأسوأ، كما يستخدم التصنيف درجات فرعية (مثل "+3" و "3" و "-3") لإعطاء تقييم أكثر دقة لاحتمالات التعثر في السداد. كجزء من سياسات المصرف، يقوم المصرف بتمويل العملاء الذين حصلوا على درجة عالية من التصنيف الائتماني من الدرجة 6 فأعلى، ويقوم المصرف بمراجعة التقييم الداخلي للمخاطر بشكل منتظم للتحقق من سلامة معايرة نطاقات الدرجات مع مستويات التصنيف وما يرتبط بها من تعثرات في السداد، كما تخضع جميع المخاطر الائتمانية للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرضات إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة بناءً على عوامل نوعية أو كمية متنوعة مرتبطة بعميل محدد مثل التغييرات في القوائم المالية المدققة، والالتزام بالتعهدات والتغيرات الإدارية وكذلك التغيرات البيئية والاقتصادية والتجارية.

يتم تقدير مخاطر الائتمان في محفظة الأفراد بناءً على درجات الجدارة الائتمانية للفرد المستمدة من منصة تسجيل نقاط الائتمان الآلية ولا تخضع للتقييم عبر نظام موديز للتقييم الداخلي للمخاطر.

درجات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

درجة التصنيف الداخلي	وصف التصنيف الداخلي	نطاق استحقاق بازل 12 شهرا
تمويل عامل		
1	تقريبا خالية من مخاطر الائتمان	0.030%
2+	تقريبا خالية من مخاطر الائتمان	0.030%
2	تقريبا خالية من مخاطر الائتمان	0.030%
2-	تقريبا خالية من مخاطر الائتمان	0.087%
3+	مخاطر ائتمانية قوية بشكل استثنائي	0.088%
3	مخاطر ائتمانية قوية بشكل استثنائي	0.090%
3-	مخاطر ائتمانية قوية بشكل استثنائي	0.107%
4+	مخاطر ائتمانية قوية بشكل استثنائي	0.248%
4	مخاطر ائتمانية ممتازة	0.327%
4-	مخاطر ائتمانية ممتازة	0.483%
5+	جودة ائتمانية جيدة	0.862%
5	جودة ائتمانية جيدة	1.398%
5-	جودة ائتمانية جيدة	2.672%
6+	جودة ائتمانية مرضية	3.901%
6	جودة ائتمانية مرضية	5.733%
6-	جودة الائتمان محدودة	9.371%
7	جودة الائتمان منخفضة	31.424%
تمويل غير عامل		
8	المرحلة الأولى في تعثر عن السداد	%100
9	متعثر / صعوبة كبيرة	%100
10	معدومة	%100

إطار مفاهيم انخفاض قيمة الموجودات

يقارن المصرف مخاطر التعثر في السداد كما في تاريخ إعداد القوائم المالية مع مخاطر التعثر المتوقعة في تاريخ الإنشاء، وفي حال كان التغير في التقييم الائتماني جوهرياً يتم نقل تصنيف العميل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية أو الثالثة، وعليه يتم تغيير منهجية تقدير التعثر في السداد من مدة 12 شهرًا في فترة زمنية محددة إلى قياس تقدير التعثر في السداد على مدى عمر الأصل. يجمع المصرف تعرضاته الائتمانية على أساس الخصائص المشتركة لمخاطر الائتمان بهدف تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب. فيما يلي قائمة بأهم خصائص مخاطر الائتمان المشتركة:

أ) نوع التعرضات
ب) التقييم الائتماني للعميل
ت) نوع الضمان
ث) قيمة الضمان
ج) الدورة الاقتصادية وسيناريو النظرة المستقبلية
ح) تاريخ نشأتها
خ) المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق
د) الموقع الجغرافي للعميل.
ذ) الصناعة

يوزع المصرف موجوداته المالية على ثلاث مراحل وفقًا لمنهجية المعيار الدولي للتقرير المالي رقم-9، كما يلي:

المرحلة 1 – "الموجودات العاملة": وهي الموجودات المالية الموجودة مسبقاً أو الجديدة بتاريخ إعداد القوائم المالية والتي لم تزد مخاطرها الائتمانية منذ نشأتها. ويقوم المصرف بإثبات مخصصات انخفاض القيمة المتعلقة بها على أساس 12 شهر لاحتمالات التعثر في وقت محدد (عبر تقدير احتمالات التعثر خلال فترة 12 شهراً القادمة). ويتم إثبات الأرباح المتعلقة بتلك الموجودات على أساس القيمة الدفترية الإجمالية.

المرحلة 2 – "الموجودات ضعيفة الأداء": وهي الموجودات المالية التي تدهورت جودتها الائتمانية بشكل جوهري منذ نشأتها. عند تحديد ما إذا كان هناك مخاطر جوهرية قد حدثت منذ الإنشاء، يقوم المصرف بتقييم التغير، إن وجد، في مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأصول المالية.

إن العامل الأساسي لتصنيف أي حساب في إطار المرحلة 2 وما يترتب على ذلك من احتساب لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل يستند على تجاوز فترة السداد (غالباً عند افتراض التأخر عن السداد لمدة 30 يومًا) ومع ذلك، فإن أهم عامل لتصنيف المرحلة 2 هو قرار لجنة الائتمان بأن جودة الائتمان قد تدهورت إلى الدرجة المحددة وفق توجيهات المعيار الدولي للتقرير المالي-9. بالنسبة للعملاء من الأفراد، فإن التعثر في السداد لفترة تتجاوز 30 يومًا عادة ما تكون المؤشر لتصنيف العميل في المرحلة الثانية. يقوم المصرف بإثبات مخصص الانخفاض في القيمة بشأن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الاصل بالرجوع إلى احتمالات التعثر على مدى عمر الأصل (عبر تقدير احتمالات التعثر على مدى عمر الأصل). ويتم إثبات الأرباح المتعلقة بتلك الموجودات على أساس القيمة الدفترية الإجمالية.

المرحلة 3 – الموجودات ذات المستوى الائتماني المنخفض "الموجودات غير العاملة": وهي الموجودات المالية التي توجد مؤشرات واضحة على انخفاض قيمتها: بالنسبة للموجودات منخفضة القيمة يقوم المصرف بإثبات مخصص الانخفاض في القيمة بقدر الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل استناداً على احتمالات تعثر السداد على مدى عمر الأصل كما هو الحال في المرحلة 2. ويتم إثبات الأرباح المتعلقة بتلك الموجودات على أساس صافي القيمة الدفترية.

تعريف "تعثر السداد"

يتبع المصرف تعريفات بازل المتعلقة بتعثر السداد، بمعنى أن المتعثر في السداد "هو العميل الذي تأخر في سداد مستحقات المبلغ الأساس أو الربح أو أي التزام مادي للمصرف لأكثر من 90 يومًا من تاريخ الاستحقاق.

المبالغ المشطوبة

يقوم المصرف بشطب التعرضات للتمويل بشكل كلي أو جزئي، فقط في الحالات التي يستنفد فيها المصرف جميع الجهود العملية للتحصيل والمعالجة، وخلص إلى أنه لا يوجد أي احتمالات معقولة للتحصيل في المستقبل المنظور. يتم شطب المبالغ بعد الحصول على الموافقات المطلوبة ولا يؤدي شطب المبالغ إلى إضعاف جهود الاسترداد والتحصيل التي يقوم بها المصرف، بما في ذلك المتابعات النظامية والقضائية.

انخفاض القيمة - تقييم المراحل وتقدير خسائر الائتمان المتوقعة

يثبت المصرف مخصصات انخفاض القيمة على أساس ثابت من خلال احتساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) في كل فترة إعداد للقوائم المالية. إلا أن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم-9 اتبعت منهجًا مستقبليًا بالأخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المتوقعة بدلاً من الخسائر المتكبدة.

وبموجب هذا النهج، فإن جميع الحسابات في محفظة تمويل المصرف تصنف في "المرحلة الأولى" ما لم يوجد ما يستدعي تحويل هذه الموجودات بموجب القواعد والمبادئ التوجيهية لأثبات مخصصات انخفاض القيمة إلى أحد المرحلتين إما "ضعيف الأداء" (المرحلة الثانية)، أو "منخفض القيمة"(المرحلة الثالثة). فيما يلي وصف مختصر لمستويات مخاطر الائتمان:

خسائر الائتمان

بشكل مبسّط تعرف خسائر الائتمان بأنها الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف وصافي القيمة الحاليّة للتدفقات النقدية المتوقعة والمخفّضة بمعدل العائد الفعلي الملائم، نظراً لوجود ظروف معينة تؤثر على قدرة العميل على سداد التزاماته الأصلية. قد يصل حجم الخسائر الائتمانية إلى ما يساوي كامل التدفقات النقدية التعاقدية (خسارة ائتمانية بنسبة 100٪) أو إلى ما يمثل جزء من تلك التدفقات النقدية التعاقدية.

خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل

الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى عمر الأصل هي القيمة الحالية المتوقعة للخسائر التي قد تنشأ في حال عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته خلال فترة وجود الأصل المالي، وتقاس تلك الخسائر بما يعادل النقص في التدفقات النقدية التعاقدية، مع مراعاة احتمالات تعثر العميل في السداد في أي وقت خلال فترة عمر الأصل المالي .

خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهرا

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل والتي يتم حسابها بضرب احتمال التعثر المتوقع في السداد على الأداة المالية خلال فترة الاثنا عشر شهراً التالية في إجمالي خسائر الائتمان (على مدى عمر الأصل) المتوقعة والتي قد تنتج عن هذا التعثر في السداد. ولا يعبّر ذلك عن العجز النقدي المتوقع على مدار الاثنا عشر شهرًا القادمة أو التوقعات في التعثر عن السداد خلال الاثنا عشر شهراً المقبلة، ولكن يعبّر عن الخسارة الائتمانية الكاملة على أصل مرجح باحتمال حدوث الخسارة عليه في فترة الاثنا عشر شهراً المقبلة. يتم تحويل الأصل من "المرحلة 1" (الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً) إلى "المرحلة 2" (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل) عند حدوث تدهور كبير في جودته الائتمانية منذ الاعتراف الأولي. يتم تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل أيضاً على المدينين الذين تم تصنيفهم في المرحلة "3".

احتمالات التعثر

يمثل "احتمال التعثر" أحد أهم العناصر في تقييم مخاطر الائتمان، ويستخدم في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. يستخدم مصرف الإنماء "نماذج مخاطر الائتمان" لتحديد تصنيف مخاطر المتمولين (تصنيف ائتماني للمتمولين). يتم ربط كل تصنيف ائتماني لأي من المتمولين مع احتمالات التعثر في السداد في وقت محدد لتقدير احتمالات حدوث التعثر خلال فترة 12 شهرًا. ويتم بعد ذلك استخدام العوامل الاقتصادية لاحتساب التوقعات واحتمالات للتعثر في السداد لفترات متعددة، ومن ثم يتم استخدام هذه الفترات المتعددة (هيكلة احتمالات التعثر) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى عمر الأصل. قام المصرف بصياغة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للدورة الاقتصادية لاستنتاج تقديرات التعثر في السداد (تمثل التقديرات المرتقبة لتعثرات السداد صعوداً أو هبوطاً، استناداً على المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية) على سبيل المثال، فإنه من المحتمل في حال كانت البيئة الاقتصادية تمر بحالة تذبذب، أن يتدهور الوضع الطبيعي للعميل المصنف تحت المرحلة الثانية مع وجود علامات واضحة لنقاط الضعف الائتماني. وعلى العكس من ذلك، في حال كانت البيئة الاقتصادية تمر بحالة انتعاش، فقد يتحسن وضع العميل. يأخذ المصرف في الاعتبار عند احتساب احتمالات التعثر على مدى عمر الأصل تعديلات القدرة على الاستمرار والتي من شأنها الدلالة على أنه في حال قدرة العميل على الاستمرار لفترة زمنية أطول، فإن احتمال تعثره يكون أقل.

الخسارة عند التعثر

الخسـارة عند التعثر (LGD) هي تقدير للخسـارة الناتجة عن التعثر في السـداد، ويتم قياسـها عبر احتسـاب الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات التي يتوقعها المقرض، بما في ذلك قيمة أي ضمانات.

يستخدم المصرف "مصفوفة قواعد احتساب الخسائر عند التعثر" الآتية:

- بالنسـبة للتعرضّات بدون ضـمانات، يحتسـب مصـرف الإنماء نسـبة تبلغ 50٪ كخسـائر عند التعثر كحد أدنى لاحتسـاب خسـائر الائتمان المتوقعة بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم-9 ويشمل جميع المراحل الثلاث.
- بالنسـبة للتعرضّات بضـمانات، يتم أخذ الضـمانات المؤهلة في الاعتبار ضـمن مصـفوفة قواعد احتسـاب الخسـارة عند التعثر لعملاء التجزئة والشركات بحيث يبدأ احتساب الخسائر عند التعثر بنسبة 20٪ كحد أدنى بالنظر إلى العوامل التالية:
  - التوقعات المستقبلية لتقدير قيمة الضمانات، بما في ذلك الخصومات المتوقعة عند البيع.
  - الوقت اللازم للاستفادة من الضمانات (وغيرها من المستردات).
  - التكاليف الخارجية اللازمة للاستفادة من الضمانات.

تحليل الحساسية

يوضح الجدول الآتي الأثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عند التغيرات في المؤشرات الاقتصادية وفق ثلاثة افتراضات مختلفة يستخدمها المصرف:

2020م	(بآلاف الريالات السعودية)			
	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	الاستثمارات	التمويل	مخصص انخفاض قيمة الارتباطات الائتمانية
الافتراض الاساسي (مرجح الحدوث)	**2,286**	**8,989**	**3,300,881**	**348,536**
افتراض الارتفاع	**2,286**	**8,767**	**3,267,106**	**345,011**
افتراض الانخفاض	**2,286**	**9,188**	**3,334,107**	**354,176**

2019م	(بآلاف الريالات السعودية)			
	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	الاستثمارات	التمويل	مخصص انخفاض قيمة الارتباطات الائتمانية
الافتراض الاساسي (مرجح الحدوث)	1,530	25,185	2,584,758	179,937
افتراض الارتفاع	1,530	25,185	2,583,733	179,933
افتراض الانخفاض	1,626	27,889	2,633,771	184,807

يمثل الافتراض الأساسي النتيجة الأكثر احتمالاً للحدوث. في افتراض الارتفاع، تكون أوزان الترجيحات 50٪ للافتراضات الأساسية ونسبة 10٪ للافتراضات الإيجابية ونسبة 40٪ للافتراضات السلبية. في افتراض الانخفاض، تكون أوزان الترجيحات بنسبة 50٪ للافتراضات الأساسية وبنسبة 50٪ للافتراضات السلبية.

الاعتبارات الناتجة عن جائحة كوفيد-19:

استجابة للآثار المترتبة عن جائحة كوفيد-19، فقد تم تقديم برامج دعم متعددة للعملاء عبر مبادرات طوعيه من قبل المصرف أو استجابة لمبادرات البنك المركزي السعودي، مثل تأجيل الأقساط على العملاء المؤهلين بموجب برنامج تأجيل الدفعات (لمزيد من التفاصيل مراجعة الإيضاح رقم 37). إن الاستفادة من خيار تأجيل الدفعات من قبل العميل لا يعتبرها المصرف مؤشراً، في حد ذاتها، على وجود تغير هام في مخاطر الائتمان (SICR)، وعليه فقد تم احتساب الأثر على خسائر الائتمان المتوقعة لهؤلاء العملاء بناءً على التصنيف الحالي لمراحلهم الائتمانية.

ومع ذلك، وكجزء من إجراءات التقييم الائتماني لدى المصرف، يتم النظر على وجه الخصوص إلى الوضع الاقتصادي الحالي والآثار المترتبة بعد الإغلاق، ويقوم المصرف بجمع المزيد من المعلومات من العملاء لفهم وضعهم المالي وقدرتهم على سداد المبالغ المترتبة عليهم، وفي حال ملاحظة مؤشرات تدل على وجود تدهور كبير في الحالة الائتمانية، يتم تعديل التقييم الائتماني للعملاء وتصنيف مراحل التعرضات الائتمانية معهم، حيثما ينطبق ذلك.
لم يطرأ أي تغيير على معايير التقييم لجميع أنواع التعرضات الائتمانية.
كما في 31 ديسمبر 2020م ، تم تحديث افتراضات السيناريوهات لتعكس الوضع الحالي خلال فترة تفشي وباء كوفيد-19. واشتمل ذلك تقييم دعم الإجراءات الحكومية ، واستجابة قطاع الأعمال والعملاء (مثل تأجيل السداد). يتم أخذ تلك العوامل في الاعتبار عند تحديد طول فترة وشدة الهبوط الاقتصادي المتوقع. قام المصرف بتحديث المحددات المتغيرة للنظرة المستقبلية (العوامل الاقتصادية الرئيسية) ، للمزيد من التفاصيل يراجع الجدول أدناه.
أخذ المصرف في الاعتبار أوزان الاحتمالات لتقديم أفضل تقديرات للخسائر المحتملة، وقام عند تحديدها بتحليل العلاقات المتبادلة والارتباطات (على المدى قصير الأجل وطويل الأجل) داخل المحافظ الائتمانية للمصرف.

يتم تحديد أوزان الاحتمالات لكل سيناريو من قبل الإدارة مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المتعلقة بسيناريو الحالة الاقتصادية الأساسية. إن الاعتبار الأساسي لوضع أوزان الاحتمالات في الفترة الحالية هو استمرار آثار تفشي وباء كوفيد-19. بالإضافة إلى التوقعات المتعلقة بالحالة الاقتصادية الأساسية والتي تعكس مدى التأثر الاقتصادي السلبي مقارنة بالعام السابق نتيجة لتفشي الوباء ، فقد تم إعطاء أوزان أكبر لاحتمالات الهبوط الاقتصادي تأسيساً على توقعات المصرف لمخاطر الاتجاه الاقتصادي للهبوط ووضع احتمالات أقل للتعافي الاقتصادي.
تم استنتاج العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية واحتمالات التعثر ومعدلات الخسائر على مختلف محافظ الأصول المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية. ولأغراض المحاسبة عن الآثار المترتبة عن كوفيد-19 ، استخدم المصرف التوقعات المدرجة أدناه للحالة الاقتصادية الأساسية على المدى القصير في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تستند إلى المعلومات المحدثة المتاحة في تاريخ إعداد القوائم المالية:

المؤشرات الاقتصادية	سنوات التوقع المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2020		
	2021	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الريالات السعودية)	1,695	1,785	1,863
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ريال سعودي)	72,583	73,610	74,005
إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	37.02	35.01	34.24
إجمالي المدخرات الوطنية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	24.14	24.46	24.61

تخضع نماذج احتمالات التعثر والتعرّضات المتعثرة والخسائر عند التعثر لسياسة المخاطر النموذجية للمصرف والتي تنص على الرصد النموذجي الدوري وإعادة التحقق الدوري وتحديد إجراءات الموافقة والصلاحيات وفقاً لاعتبارات الأهمية النسبية في النموذج.
خلال هذه الفترة، أجرى المصرف التغييرات الهامة التالية في منهجية احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لتعكس عملية التقييم التي يقوم بها المصرف:

أ. تحديث المؤشرات والتطلعات المتعلقة بالاقتصاد الكلي؛
ب. تحديث الأوزان المرجحة لاحتمالات التعثر؛ و،
ج. تحديث المعايير المستخدمة في تحديد "الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان" لمحفظة التجزئة.

لا يزال نموذج خسائر الائتمان المتوقعة للمصرف قابلاً للتأثر عند تغير أي من الافتراضات المذكورة أعلاه ويتم إعادة تقييمه باستمرار كجزء من أعمال التقييم المعتادة لتطوير النموذج بناءً على نتائج الفحص المستقل الذي يجرى على النموذج بشكل دوري والاختبارات الأساسية للنموذج. كما هو الحال عند الأخذ بأي توقعات، فإن احتمالات الحدوث تستند إلى افتراضات متعددة، وأحكاماً من ذوي الخبرة الإدارية ويشوبها جزء من عدم اليقين، وبالتالي، فإن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التوقعات.

1.1.27 تصنيف مخاطر الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

	2020م	2019م
	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهرا (بآلاف الريالات السعودية)	
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		
بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار	**417,027**	2,135,611
بالمستوى 5 إلى 6 - درجة أقل من الاستثمار	**23,134**	8,833
بدون تصنيف ائتماني	**5,127**	1,355
الإجمالي	**445,288**	2,145,799
مخصص انخفاض القيمة	**(2,286)**	(1,530)
الصافي	**443,002**	2,144,269

2.1.27 تصنيف مخاطر الاستثمارات في الصكوك والمرابحة:

	2020م	2019م
	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهرا (بآلاف الريالات السعودية)	
استثمارات صكوك و مرابحة – بالقيمة المستنفذة		
بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار	**4,905,571**	1,912,152
استثمارات صكوك – بالتكلفة المستنفذة		
بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار	**17,790,240**	15,574,417
بالمستوى 5 إلى 6 - درجة أقل من الاستثمار	**56,480**	56,476
	17,846,720	15,630,893
استثمارات صكوك – بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار	**4,124,556**	3,406,416
بالمستوى 5 إلى 6 - درجة أقل من الاستثمار	**216,195**	-
	4,340,751	3,406,416
مرابحة مع البنك المركزي السعودي و استثمارات صكوك - الإجمالي		
بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار	**26,820,367**	20,892,985
بالمستوى 5 إلى 6 - درجة أقل من الاستثمار	**272,675**	56,476
الإجمالي	**27,093,042**	20,949,461
مخصص انخفاض القيمة	**(8,989)**	(25,185)
الصافي	**27,084,053**	20,924,276

إن التعرضات للمخاطر الائتمانية مع البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارات في الصكوك تعد ضمن نطاق "استثمارات من الدرجة الأولى" من ناحية الجودة الائتمانية، وهي الاســتثمارات الخالية من مخاطر الائتمان لحد كبير، إلى الاســتثمارات ذات نوعية مخاطر ائتمانية جيدة جداً، وبناءً على ذلك يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة لها لفترة 12 شهراً.

3.1.27 تصنيف مخاطر معاملات تمويل العملاء:

	31 ديسمبر 2020م			
	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة)	الإجمالي
	(بآلاف الريالات السعودية)			
معاملات تمويل العملاء بالتكلفة المستنفذة –عملاء الأفراد				
بدون تصنيف ائتماني	23,566,088	377,968	-	23,944,056
تمويل منخفض القيمة	-	-	256,327	256,327
إجمالي التمويل	23,566,088	377,968	256,327	24,200,383
مخصص انخفاض القيمة	(430,227)	(95,838)	(140,371)	(666,436)
	23,135,861	282,130	115,956	23,533,947
معاملات تمويل العملاء بالتكلفة المستنفذة – عملاء الشركات				
بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار	29,249,716	-	-	29,249,716
بالمستوى 5 إلى 6 - أقل من درجة استثمار	52,116,666	3,876,914	-	55,993,580
بالمستوى 7 - تحت الملاحظة	-	2,456,110	-	2,456,110
تمويل منخفض القيمة	-	-	2,596,651	2,596,651
إجمالي التمويل	81,366,382	6,333,024	2,596,651	90,296,057
مخصص انخفاض القيمة	(406,112)	(863,450)	(1,364,883)	(2,634,445)
	80,960,270	5,469,574	1,231,768	87,661,612
معاملات تمويل العملاء بالتكلفة المستنفذة – الإجمالي				
بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار	29,249,716	-	-	29,249,716
بالمستوى 5 إلى 6 - أقل من درجة استثمار	52,116,666	3,876,914	-	55,993,580
بالمستوى 7 - تحت الملاحظة	-	2,456,110	-	2,456,110
بدون تصنيف ائتماني	23,566,088	377,968	-	23,944,056
تمويل منخفض القيمة	-	-	2,852,978	2,852,978
إجمالي التمويل	104,932,470	6,710,992	2,852,978	114,496,440
مخصص انخفاض القيمة	(836,339)	(959,288)	(1,505,254)	(3,300,881)
التمويل، صافي	104,096,131	5,751,704	1,347,724	111,195,559

	31 ديسمبر 2019م			
	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة)	الإجمالي
	(بآلاف الريالات السعودية)			
معاملات تمويل العملاء بالتكلفة المستنفذة –عملاء الأفراد				
بدون تصنيف ائتماني (عملاء الأفراد)	19,454,511	311,686	-	19,766,197
تمويل منخفض القيمة	-	-	340,493	340,493
إجمالي التمويل	19,454,511	311,686	340,493	20,106,690
مخصص انخفاض القيمة	(296,409)	(55,776)	(216,421)	(568,606)
	19,158,102	255,910	124,072	19,538,084
معاملات تمويل العملاء بالتكلفة المستنفذة – عملاء الشركات				
بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار	27,606,116	-	-	27,606,116
بالمستوى 5 إلى 6 - أقل من درجة استثمار	41,888,928	4,805,091	-	46,694,019
بالمستوى 7 - تحت الملاحظة	-	1,477,090	-	1,477,090
تمويل منخفض القيمة	-	-	1,502,241	1,502,241
إجمالي التمويل	69,495,044	6,282,181	1,502,241	77,279,466
مخصص انخفاض القيمة	(407,034)	(692,353)	(916,765)	(2,016,152)
	69,088,010	5,589,828	585,476	75,263,314
معاملات تمويل العملاء بالتكلفة المستنفذة – الإجمالي				
بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار	27,606,116	-	-	27,606,116
بالمستوى 5 إلى 6 - أقل من درجة استثمار	41,888,928	4,805,091	-	46,694,019
بالمستوى 7 - تحت الملاحظة	-	1,477,090	-	1,477,090
بدون تصنيف ائتماني (عملاء الأفراد)	19,454,511	311,686	-	19,766,197
تمويل منخفض القيمة	-	-	1,842,734	1,842,734
إجمالي التمويل	88,949,555	6,593,867	1,842,734	97,386,156
مخصص انخفاض القيمة	(703,443)	(748,129)	(1,133,186)	(2,584,758)
التمويل، صافي	88,246,112	5,845,738	709,548	94,801,398

مقياس المصرف للمخاطر من 1-4 يمثل: خالية من مخاطر الائتمان لحد كبير، جودة الائتمان قوية بشكل استثنائي، نوعية مخاطر ائتمان ممتازة، نوعية مخاطر ائتمان جيدة جداً.
مقياس المصرف للمخاطر من 5-6 يمثل: جودة ائتمان جيدة إلى مرضية.
مقياس المصرف للمخاطر 7 يمثل: تحت الملاحظة.

4.1.27 تحليل أعمار معاملات التمويل (متأخرة السداد لكن غير منخفض القيمة):

2020م	(بآلاف الريالات السعودية)		
	الأفراد	الشركات	الإجمالي
من يوم إلى 30 يوم	459,436	2,902,087	3,361,523
من 31 يوم إلى 90 يوم	349,206	92,417	441,623
من 91 يوم إلى 180 يوم	-	-	-
أكثر من 180 يوم	-	467,186	467,186
الإجمالي	808,642	3,461,690	4,270,332

2019م	(بآلاف الريالات السعودية)		
	الأفراد	الشركات	الإجمالي
من يوم إلى 30 يوم	623,330	744,922	1,368,252
من 31 يوم إلى 90 يوم	456,999	533,062	990,061
من 91 يوم إلى 180 يوم	-	25,956	25,956
أكثر من 180 يوم	-	929,883	929,883
الإجمالي	1,080,329	2,233,823	3,314,152

5.1.27 الارتباطات والالتزامات المحتملة حسب تصنيف المخاطر

	31 ديسمبر 2020م			
	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة)	الإجمالي
	(بآلاف الريالات السعودية)			
الارتباطات والالتزامات المحتملة				
بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار	1,083,405	-	-	1,083,405
بالمستوى 5 إلى 6 - أقل من درجة استثمار	5,859,056	1,159,708	-	7,018,764
بالمستوى 7 - تحت الملاحظة	-	7,661	-	7,661
بدون تصنيف ائتماني	754,811	-	-	754,811
منخفض القيمة	-	-	411,224	411,224
المبلغ الإجمالي بالمعادل الائتماني	7,697,272	1,167,369	411,224	9,275,865
مخصص الارتباطات الائتمانية	51,330	53,735	243,471	348,536

	31 ديسمبر 2019م			
	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة)	الاجمالي
	(بآلاف الريالات السعودية)			
الارتباطات والالتزامات المحتملة				
بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار	772,613	-	-	772,613
بالمستوى 5 إلى 6 - أقل من درجة استثمار	5,792,411	249,027	-	6,041,438
بالمستوى 7 - تحت الملاحظة	-	1,303,221	-	1,303,221
بدون تصنيف ائتماني	576,526	12,770	-	589,296
منخفض القيمة	-	-	106,532	106,532
المبلغ الإجمالي بالمعادل الائتماني	7,141,550	1,565,018	106,532	8,813,100
مخصص الارتباطات الائتمانية	49,305	50,895	79,737	179,937

2.27 فيما يلي بيان بتركزات مخاطر التمويل ومخصص الانخفاض في القيمة حسب القطاعات الاقتصادية:

2020م	(بآلاف الريالات السعودية)			
	عامل	غير عامل	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر للتمويل منخفض القيمة	التمويل، الصافي
حكومية وشبه حكومية	**10,044,622**	**-**	**-**	**10,044,622**
صناعية	**12,089,524**	**1,176,077**	**(694,557)**	**12,571,044**
الكهرباء والمياه والغاز والخدمات الصحية	**3,291,654**	**-**	**-**	**3,291,654**
المباني والإنشاءات	**5,955,434**	**831,978**	**(345,586)**	**6,441,826**
الخدمات	**13,992,848**	**33,134**	**(13,823)**	**14,012,159**
التعدين	**1,900,119**	**-**	**-**	**1,900,119**
الزراعة	**3,798,740**	**-**	**-**	**3,798,740**
التمويل الاستهلاكي	**23,944,056**	**256,327**	**(140,371)**	**24,060,012**
المواصلات والاتصالات	**4,992,143**	**-**	**-**	**4,992,143**
التجارة	**9,695,974**	**349,025**	**(248,985)**	**9,796,014**
العقارات	**14,697,066**	**206,437**	**(61,932)**	**14,841,571**
أخرى	**7,241,282**	**-**	**-**	**7,241,282**
	111,643,462	**2,852,978**	**(1,505,254)**	**112,991,186**
خسائر ائتمان متوقعة للتمويل العامل				**(1,795,627)**
التمويل، صافي				**111,195,559**

2019م	عامل	غير عامل	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر للتمويل منخفض القيمة	التمويل، الصافي
	(بآلاف الريالات السعودية)			
حكومية وشبه حكومية	5,800,169	-	-	5,800,169
صناعية	10,115,903	617,584	(318,437)	10,415,050
الكهرباء والمياه والغاز،والخدمات الصحية	2,226,299	-	-	2,226,299
المباني والإنشاءات	6,883,962	202,437	(217,219)	6,869,180
الخدمات	7,717,897	30,000	(23,419)	7,724,478
التعدين	407,544	-	-	407,544
الزراعة	3,330,798	-	-	3,330,798
التمويل الاستهلاكي	19,766,197	340,493	(216,421)	19,890,269
المواصلات والاتصالات	5,130,399	-	-	5,130,399
التجارة	8,675,109	445,783	(292,144)	8,828,748
العقارات	20,620,961	206,437	(65,546)	20,761,852
أخرى	4,868,184	-	-	4,868,184
	95,543,422	1,842,734	(1,133,186)	96,252,970
خسائر ائتمان متوقعة للتمويل العامل				(1,451,572)
التمويل، صافي				94,801,398

3.27 الضمانات:

يحتفظ المصرف، خلال نشاطاته الاعتيادية، بضمانات كتأمين بغرض الحد من مخاطر الائتمان. تتكون هذه الضمانات، في الغالب، من ودائع العملاء، وضمانات مالية، وأسهم، وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. كما في 31 ديسمبر 2020م بلغت الضمانات المحتفظ بها لدى المصرف 138,316 مليون ريال سعودي (2019م: 136,643 مليون ريال سعودي) مقابل التمويل بضمانات.

فيما يلي بيان بمبالغ الضمانات المالية المحتفظ بها كضمانات للتمويل والتي انخفضت قيمتها الائتمانية:

تغطية الضمان	2020	2019
	(بآلاف الريالات السعودية)	
أقل من 50%	**972,815**	1,061,209
من 51% إلى 70%	**-**	30,405
أكثر من 70%	**1,880,163**	751,120
الإجمالي	**2,852,978**	1,842,734

لم تتغير سياسات المصرف المتعلقة بالحصول على الضمانات بشكل كبير خلال العام ولم يكن هناك تغيير كبير بالجودة الإجمالية للضمانات التي يحتفظ بها المصرف.

يوضح الجدول الآتي الأنواع الرئيسية للضمانات المودعة لدى المصرف مقابل التمويل:

أنواع الضمانات	2020	2019
	(بآلاف الريالات السعودية)	
عقارات وموجودات ثابتة	**98,857,438**	99,139,557
أسهم	**12,714,069**	4,194,732
أخرى	**26,744,148**	33,308,205
الإجمالي	**138,315,655**	136,642,494

4.27 فيما يلي بيان بالتركز الجغرافي للموجودات المالية والمطلوبات المالية والتعهدات والالتزامات المحتملة:

(بآلاف الريالات السعودية)

2020م	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات المالية					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي	12,207,742	-	-	-	12,207,742
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى					
حسابات جارية	-	8,989	140,566	293,447	443,002
مرابحات ووكالات مع بنوك	-	-	-	-	-
استثمارات، صافي					
استثمارات بالتكلفة المستنفذة	22,686,822	56,480	-	-	22,743,302
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	4,426,294	87,753	2,074	-	4,516,121
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل	1,915,520	-	-	270,033	2,185,553
استثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك	80,818	-	-	-	80,818
تمويل، صافي					
الأفراد	23,533,947	-	-	-	23,533,947
الشركات	84,765,955	-	-	2,895,657	87,661,612
موجودات أخرى	478,164	-	-	-	478,164
إجمالي الموجودات المالية	150,095,262	153,222	142,640	3,459,137	153,850,261
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
تحت الطلب	21,084	-	-	-	21,084
استثمارات لأجل و مستحقات للبنك المركزي السعودي	7,046,498	122,522	-	121,930	7,290,950
ودائع العملاء					
ودائع تحت الطلب،توفير و أخرى	69,275,251	-	-	-	69,275,251
استثمارات عملاء لأجل	50,179,027	-	-	-	50,179,027
مطلوبات أخرى	5,165,953	-	-	-	5,165,953
إجمالي المطلوبات المالية	131,687,813	122,522	-	121,930	131,932,265
التعهدات والالتزامات المحتملة					
اعتمادات مستندية	2,206,196	-	-	-	2,206,196
خطابات ضمان	11,185,117	-	-	-	11,185,117
قبولات	461,108	-	-	-	461,108
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	69,441	-	-	-	69,441
إجمالي التعهدات والالتزامات المحتملة	13,921,862	-	-	-	13,921,862
الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية (بفيمة المعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة					
اعتمادات مستندية	441,239	-	-	-	441,239
خطابات ضمان	8,359,629	-	-	-	8,359,629
قبولات	461,109	-	-	-	461,109
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	13,888	-	-	-	13,888
إجمالي الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية	9,275,865	-	-	-	9,275,865

(بآلاف الريالات السعودية)

2019م	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات المالية					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي	8,039,748	-	-	-	8,039,748
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى					
حسابات جارية	-	8,199	182,455	66,133	256,787
مرابحات ووكالات مع بنوك	99,753	1,337,617	450,112	-	1,887,482
استثمارات، صافي					
استثمارات بالتكلفة المستنفذة	17,461,712	56,148	-	-	17,517,860
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	3,539,469	88,434	753	-	3,628,656
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل	1,860,639	-	-	394,221	2,254,860
استثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك	76,284	-	-	-	76,284
تمويل، صافي					
الأفراد	19,538,084	-	-	-	19,538,084
الشركات	72,185,026	-	-	3,078,288	75,263,314
موجودات أخرى	388,769	-	-	-	388,769
إجمالي الموجودات المالية	123,189,484	1,490,398	633,320	3,538,642	128,851,844
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الاخرى					
تحت الطلب	42,729	-	55	22,287	65,071
استثمارات لأجل	1,981,149	1,115,188	-	128,436	3,224,773
ودائع العملاء					
ودائع تحت الطلب،توفير و أخرى	57,665,486	-	-	-	57,665,486
استثمارات عملاء لأجل	44,397,349	-	-	-	44,397,349
مطلوبات أخرى	3,745,141	-	-	-	3,745,141
إجمالي المطلوبات المالية	107,831,854	1,115,188	55	150,723	109,097,820
التعهدات والالتزامات المحتملة					
اعتمادات مستندية	2,884,336	-	-	-	2,884,336
خطابات ضمان	10,514,834	-	-	-	10,514,834
قبولات	338,540	-	-	-	338,540
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	417,788	-	-	-	417,788
إجمالي التعهدات والالتزامات المحتملة	14,155,498	-	-	-	14,155,498
الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية (بفيمة المعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة					
اعتمادات مستندية	576,867	-	-	-	576,867
خطابات ضمان	7,814,136	-	-	-	7,814,136
قبولات	338,540	-	-	-	338,540
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	83,557	-	-	-	83,557
إجمالي الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية	8,813,100	-	-	-	8,813,100

5.27 فيما يلي بيان بالتوزيع الجغرافي لتركزات التمويل غير العامل ومخصصات انخفاض قيمة التمويل:

2020م	(بآلاف الريالات السعودية)				
	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	دول أخرى	الإجمالي
التمويل غير العامل، صافي					
الأفراد	256,327	-	-	-	256,327
الشركات	2,596,651	-	-	-	2,596,651
الإجمالي	2,852,978	-	-	-	2,852,978
مخصص انخفاض قيمة التمويل					
الأفراد	666,436	-	-	-	666,436
الشركات	2,634,445	-	-	-	2,634,445
الإجمالي	3,300,881	-	-	-	3,300,881

2019م	(بآلاف الريالات السعودية)				
	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	دول أخرى	الإجمالي
التمويل غير العامل، صافي					
الأفراد	340,493	-	-	-	340,493
الشركات	1,502,241	-	-	-	1,502,241
الاجمالي	1,842,734	-	-	-	1,842,734
مخصص انخفاض قيمة التمويل					
الأفراد	568,606	-	-	-	568,606
الشركات	2,016,152	-	-	-	2,016,152
الإجمالي	2,584,758	-	-	-	2,584,758

28 - مخاطر السوق

تمثل مخاطر الســوق مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المســتقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في محددات السوق مثل أسعار الأسهم، معدل العائد، أسعار الصرف الأجنبي، أسعار السلع. ويصنف المصرف تعرضاته لمخاطر السوق إلى "مخاطر سوق تجارية" أو "مخاطر سوق غير تجارية".

مخاطر السوق التجارية

يتعرض المصرف لمخاطر سوق المتاجرة بنسبة طفيفة على محفظة الأسهم المملوكة له بالعملة المحلية والتي تقوّم بشكل مستمر حسب أسعار السوق ويؤخذ أثر تقييم تلك الأسهم كربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة.

مخاطر السوق غير التجارية

تنشــأ عادة من التغير في معدلات العوائد، وقد تنشــأ أيضــاً ولكن بحدود بســيطة نتيجة لتقلب أســعار العملات الأجنبية. ويتعرض المصرف أيضا للمخاطر الأسعار من الاستثمارات المحتفظ بها " بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر".

1.28 مخاطر معدل العائد

تنشأ تلك المخاطر تبعاً للتغير في معدلات العوائد والتي تؤثر إما في القيم العادلة أو في التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية، وقد قام المجلس بوضـــع حدود للفجوات في هامش الربح والتي يتم مراقبتها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بانتظام وتقوم مجموعة الخزينة باحتســـاب تكلفة الأموال في الاعتبار وتعديل هوامش الأرباح تبعاً لطول مدد معاملات التمويل ووضع السيولة في السوق.

يوضح الجدول الآتي الأثر على معدل العائد لعناصر قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين تبعاً للتغيرات المعقولة والممكنة في معدلات العائد، مع ثبات باقي العوامل المؤثرة الأخرى دون تغير، ويمثل أثر التغيّر المفترض في معدل العائد على صـــافي الدخل أو حقوق الملكية مقدار الأثر على معدل العائد على قاعدة الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات العائد والمقتناة لغير أغراض المتاجرة كما في تاريخ نشر القوائم المالية للمصرف بعد احتساب ما يتعلق بها من استحقاقات ومراجعات لهيكلة الأســـعار. نظراً لعدم وجود تعرضـــات جوهرية، في ســـجلات المصـــرف لمخاطر تقلبات أســـعار العملات الأجنبية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات العائد فإن جميع التعرضـات في سـجلات المصـرف تتم مراقبتها على أسـاس عملة النشر فقط.

2020م	الأثر على حقوق الملكية (بآلاف الريالات السعودية)					
الزيادة /النقص بنقاط الأساس	الأثر على صافي الدخل	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	اكثر من 5 سنوات	الإجمالي
10+	(16,316)	2,090	2,810	5,889	(174,808)	(164,019)
10-	16,316	(2,090)	(2,810)	(5,889)	174,808	164,019

2019م	الأثر على حقوق الملكية (بآلاف الريالات السعودية)					
الزيادة /النقص بنقاط الأساس	الأثر على صافي الدخل	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	اكثر من 5 سنوات	الإجمالي
10+	(15,532)	2,659	(5,137)	12,265	(144,698)	(134,911)
10-	15,532	(2,659)	5,137	(12,265)	144,698	134,911

الأثر على العائد على بنود الموجودات والمطلوبات والبنود المدرجة خارج قائمة المركز المالي

يقوم المصـرف بإدارة آثار مختلف المخاطر المصـاحبة للتقلبات في مسـتويات معدلات العائد السـائدة في السـوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يستخدم المصرف معدلات العائد السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية لعمليات التمويل بالريال الســعودي، ومعدلات العائد الســائدة بين البنوك في لندن لعمليات التمويل بالدولار الأمريكي وذلك كمعدل معياري لتواريخ الاســتحقاق المختلفة، وفي حال عدم توفر معدلات العائد المعيارية في عمليات تبادل فعلية في الأســواق، يتم أخذ معدلات تكلفة الأموال المقدمة من مجموعة الخزينة. يقوم المصـرف باحتسـاب معدلات الربح على أسـاس الاسـعار السـائدة بين البنوك وعلى أساس استحقاق التمويل (يتطلب التمويل طويل الأجل عادة معدل ربح أعلى).

يلخص الجدول أدناه تعرض المصـرف لمخاطر معدلات العائد ويتضـمن الجدول القيمة الدفترية للأدوات المالية للمصـرف مصـنفة حسب تواريخ تجديد الأسعار أو تواريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

2020م	(بآلاف الريالات السعودية)					
	خلال 3 أشهر	3 - 12 شهر	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبط بعوائد	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي	3,315,862	-	-	-	8,891,880	12,207,742
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى						
حسابات جارية	-	-	-	-	443,002	443,002
مرابحات ووكالات مع بنوك	-	-	-	-	-	-
استثمارات، صافي						
استثمارات بالتكلفة المستنفذة	4,404,559	501,012	10,320,156	7,517,575	-	22,743,302
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	39,327	37,742	1,633,990	2,629,692	175,370	4,516,121
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل	-	-	-	-	2,185,553	2,185,553
استثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك	-	-	-	-	80,818	80,818
تمويل، صافي						
الأفراد	1,133,537	3,108,932	10,877,835	8,413,643	-	23,533,947
الشركات	17,675,479	26,841,272	26,471,536	16,673,325	-	87,661,612
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	2,365,286	2,365,286
موجودات أخرى	-	-	-	-	1,139,420	1,139,420
إجمالي الموجودات	26,568,764	30,488,958	49,303,517	35,234,235	15,281,329	156,876,803
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الاخرى						
تحت الطلب	-	-	-	-	21,084	21,084
استثمارات لأجل و مستحقات للبنك المركزي السعودي	519,465	5,323,530	1,447,955	-	-	7,290,950
ودائع العملاء						
ودائع تحت الطلب،توفير و أخرى	5,360,542	-	-	-	63,914,709	69,275,251
استثمارات عملاء لأجل	27,374,176	21,699,684	1,102,035	3,132	-	50,179,027
مبالغ مستحقة لملاك وحدات في صناديق استثمارية	-	-	-	-	110,381	110,381
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	5,571,323	5,571,323
حقوق المساهمين	-	-	-	-	24,428,787	24,428,787
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	33,254,183	27,023,214	2,549,990	3,132	94,046,284	156,876,803
أثر العائد على البنود داخل قائمة المركز المالي	(6,685,419)	3,465,744	46,753,527	35,231,103	(78,764,955)	-
أثر العائد على البنود المدرجة خارج قائمة المركز المالي	11,476,516	957,262	1,385,578	102,506	-	13,921,862
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر معدلات العائد	4,791,097	4,423,006	48,139,105	35,333,609	-	-
الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر معدلات العائد	4,791,097	9,214,103	57,353,208	92,686,817	-	-

2019م	(بآلاف الريالات السعودية)					
	خلال 3 أشهر	3 - 12 شهر	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبط بعوائد	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي	-	-	-	-	8,039,748	8,039,748
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى						
حسابات جارية	-	-	-	-	256,787	256,787
مرابحات ووكالات مع بنوك	1,887,482	-	-	-	-	1,887,482
استثمارات، صافي						
استثمارات بالتكلفة المستنفذة	4,995	-	10,357,876	7,154,989	-	17,517,860
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	1,151,723	2,254,693	222,240	3,628,656
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل	-	-	-	-	2,254,860	2,254,860
استثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك	-	-	-	-	76,284	76,284
تمويل، صافي						
الأفراد	1,233,816	2,826,872	9,351,334	6,126,062	-	19,538,084
الشركات	17,938,506	25,055,159	17,812,042	14,457,607	-	75,263,314
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	2,413,893	2,413,893
موجودات أخرى	-	-	-	-	962,473	962,473
إجمالي الموجودات	21,064,799	27,882,031	38,672,975	29,993,351	14,226,285	131,839,441
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى						
تحت الطلب	-	-	-	-	65,071	65,071
استثمارات لأجل	3,224,773	-	-	-	-	3,224,773
ودائع العملاء						
ودائع تحت الطلب، توفير و أخرى	3,433,650	-	-	-	54,231,836	57,665,486
استثمارات عملاء لأجل	27,898,203	15,161,648	1,334,357	3,141	-	44,397,349
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	4,041,838	4,041,838
حقوق المساهمين	-	-	-	-	22,444,924	22,444,924
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	34,556,626	15,161,648	1,334,357	3,141	80,783,669	131,839,441
أثر العائد على البنود داخل قائمة المركز المالي	(13,491,827)	12,720,383	37,338,618	29,990,210	(66,557,384)	-
أثر العائد على البنود المدرجة خارج قائمة المركز المالي	3,293,679	7,396,619	3,414,011	51,189	-	14,155,498
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر معدلات العائد	(10,198,148)	20,117,002	40,752,629	30,041,399	-	-
الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر معدلات العائد	(10,198,148)	9,918,854	50,671,483	80,712,882	-	-

2.28 مخاطر العملات:

تنشأ مخاطر العملات عند تغير قيم الأدوات المالية نتيجة لتغير أسعار صرف العملات. إن إطار عمل وسياسة تقبل المخاطر في المصرف قد وضعت حدوداً لأرصدة كل عملة أجنبية، وعلى الرغم من ذلك فقد يتعرض المصرف لمخاطر العملات بحدود طفيفة نسبياً نظراً لكون موجودات المصرف ومطلوباته مقومة بالريال السعودي أو بالدولار الأمريكي (بمستوى أقل) أو بعملات أخرى يرتبط سعر صرفها بالدولار الأمريكي.

يبين الجدول أدناه ملخصاً لمخاطر اسعار صرف العملات الاجنبية كما في 31 ديسمبر:

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي	**164,585**	155,911
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى	**444,229**	1,570,616
استثمارات، صافي	**607,118**	539,028
تمويل، صافي	**3,083,237**	3,265,853
موجودات أخرى	**4,829**	26,728
إجمالي مخاطر العملات على الموجودات	**4,303,998**	5,558,136
المطلوبات		
أرصدة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	**636,912**	579,119
ودائع العملاء	**2,935,545**	4,597,196
مطلوبات أخرى	**267,537**	217,237
إجمالي مخاطر العملات على المطلوبات	**3,839,994**	5,393,552
صافي موقف العملات - موجودات	**464,004**	164,584

يبين الجدول أدناه تحليلا للعملات التي يتعرض المصرف بشأنها لمخاطر هامة كما في 31 ديسمبر :

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
دولار امريكي	**401,906**	197,992
يورو	**855**	(53,048)
درهم اماراتي	**33,794**	5,398
دينار بحريني	**3,307**	1,957
ريال قطري	**166**	(75)
أخرى	**23,976**	12,360
الإجمالي	**464,004**	164,584

التعرّضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2020م	التغير في العملة %	(بآلاف الريالات السعودية) الأثر على صافي الدخل	الأثر على حقوق المساهمين
يورو	±5%	±249	±249

التعرّضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2019م	التغير في العملة %	(بآلاف الريالات السعودية) الأثر على صافي الدخل	الأثر على حقوق المساهمين
يورو	±5%	±2,652	±2,652

3.28 مخاطر أسعار أدوات حقوق الملكية

تشـير مخاطر أسـعار أدوات حقوق الملكية إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية نتيجة للتغيّر في المؤشـر العام لسوق التداول واسعار أدوات حقوق الملكية.
وفيما يلي توضـيح للآثار المتوقعة على محفظة اسـتثمارات المصـرف في أدوات حقوق الملكية المصـنفة كاسـتثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشـامل الآخر، تبعاً للتغيرات الممكنة و المعقولة في المؤشـر العام لسـوق التداول، مع ثبات باقي العوامل المؤثرة الأخرى دون تغير:

المؤشر العام لسوق تداول أدوات حقوق الملكية	2020م بآلاف الريالات السعودية		2019م بآلاف الريالات السعودية	
	الارتفاع/الانخفاض في سعر السوق %	الأثر على أدوات حقوق الملكية	الارتفاع/الانخفاض في سعر السوق %	الأثر على أدوات حقوق الملكية
أثر التغير في سعر السوق	±10%	± 15,740	±10%	± 20,559

29 - مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي قد يواجها المصرف في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بمطلوباته المالية التي تسدد عن طريق النقد أو عن طريق موجودات مالية اخرى. إن مخاطر السيولة قد تنشأ في حالات عدم استقرار الأسواق أو في حالات تخفيض مستوى التصنيف الائتماني مما قد يؤدي إلى انخفاض بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قام المصرف بتنويع مصادر التمويل، كما تقوم إدارة المصرف بإدارة موجوداته آخذة في الاعتبار مدى توفر السيولة، بالإضافة إلى الاحتفاظ برصيد ملائم من النقد وما يماثله. يتولى فريق إدارة مخاطر السوق التابع لمجموعة إدارة المخاطر مهام المتابعة والرقابة الدورية لمخاطر السيولة في المصرف.
وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي، يحتفظ المصرف لدى البنك المركزي بوديعة نظامية تعادل 7% من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% من إجمالي استثمارات العملاء لأجل.
إضافة للوديعة النظامية، يحتفظ المصرف باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه، ويكون هذا الاحتياطي من النقد والموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً.

أ) تحليل المطلوبات المالية حسب الفترة المتبقية للاستحقاقات التعاقدية

يلخص الجدول أدناه الاستحقاقات المتعلقة بالمطلوبات المالية الخاصة بالمصرف كما في 31 ديسمبر 2019م و 2018م على اساس التزامات السداد التعاقدية بقيم غير مخصومة حيث يقوم المصرف بإدارة مخاطر السيولة الملازمة لها على أساس التدفقات النقدية المستقبلية وبقيم غير مخصومة.
تم إدراج الأرباح المدفوعة حتى تاريخ الاستحقاق في الجدول، وعليه فإن إجمالي تلك المبالغ لا يتطابق مع المبالغ الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحدة.

2020م	(بآلاف الريالات السعودية)					
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
المطلوبات						
أرصدة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الاخرى						
تحت الطلب	**21,084**	**-**	**-**	**-**	**-**	**21,084**
استثمارات لأجل و مستحقات للبنك المركزي السعودي	**519,629**	**5,354,215**	**1,507,792**	**-**	**-**	**7,381,636**
ودائع العملاء						
ودائع تحت الطلب، توفير و أخرى	**69,275,251**	**-**	**-**	**-**	**-**	**69,275,251**
استثمارات عملاء لأجل	**27,403,756**	**21,807,280**	**1,203,073**	**3,930**	**-**	**50,418,039**
مطلوبات أخرى	**-**	**-**	**-**	**-**	**5,681,704**	**5,681,704**
إجمالي المطلوبات	**97,219,720**	**27,161,495**	**2,710,865**	**3,930**	**5,681,704**	**132,777,714**

2019م	(بآلاف الريالات السعودية)					
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
المطلوبات						
أرصدة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الاخرى						
تحت الطلب	65,071	-	-	-	-	65,071
استثمارات لأجل	3,226,090	-	-	-	-	3,226,090
ودائع العملاء						
ودائع تحت الطلب، توفير و أخرى	57,665,486	-	-	-	-	57,665,486
استثمارات عملاء لأجل	27,954,767	15,340,464	1,439,504	4,194	-	44,738,929
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	4,041,838	4,041,838
إجمالي المطلوبات	88,911,414	15,340,464	1,439,504	4,194	4,041,838	109,737,414

ب) يوضح الجدول ادناه الاستحقاقات للموجودات والمطلوبات:

تم تحديد الاســتحقاقات للموجودات والمطلوبات على أســاس الفترة المتبقية في تاريخ إعداد القوائم المالية وهي لا تعكس تواريخ الاستحقاق الفعلية حسب الخبرة التاريخية.

2020م	(بآلاف الريالات السعودية)					
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي	12,207,742	-	-	-	-	12,207,742
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى						
حسابات جارية	443,002	-	-	-	-	443,002
مرابحات ووكالات مع بنوك	-	-	-	-	-	-
استثمارات، صافي						
استثمارات بالتكلفة المستنفذة	4,404,559	501,012	10,320,156	7,517,575	-	22,743,302
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	39,327	37,742	1,791,393	2,629,691	17,968	4,516,121
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	2,185,553	-	-	-	2,185,553
استثمارات في الشركة الزميلة والمشروع المشترك	-	-	-	-	80,818	80,818
تمويل ، صافي						
الأفراد	1,133,537	3,108,932	10,877,835	8,413,643	-	23,533,947
الشركات	9,805,729	17,430,974	35,630,383	24,794,526	-	87,661,612
ممتلكات و معدات ، صافي	-	-	-	-	2,365,286	2,365,286
موجودات أخرى	-	-	-	-	1,139,420	1,139,420
إجمالي الموجودات	28,033,896	23,264,213	58,619,767	43,355,435	3,603,492	156,876,803
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
تحت الطلب	21,084	-	-	-	-	21,084
استثمارات لأجل ومبالغ مستحقة للبنك المركزي السعودي	519,465	5,323,530	1,447,955	-	-	7,290,950
ودائع العملاء						
ودائع تحت الطلب، توفير و أخرى	69,275,251	-	-	-	-	69,275,251
استثمارات عملاء لأجل	27,374,176	21,699,684	1,102,035	3,132	-	50,179,027
مبالغ مستحقة لملاك وحدات في صناديق استثمارية	-	-	-	-	110,381	110,381
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	5,571,323	5,571,323
حقوق المساهمين	-	-	-	-	24,428,787	24,428,787
إجمالي المطلوبات و حقوق المساهمين	97,189,976	27,023,214	2,549,990	3,132	30,110,491	156,876,803
التعهدات والالتزامات المحتملة						
اعتمادات مستندية	2,203,293	2,530	97	276	-	2,206,196
خطابات ضمان	8,814,595	885,291	1,385,481	99,750	-	11,185,117
قبولات	458,628	-	-	2,480	-	461,108
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	-	69,441	-	-	-	69,441

2019م	(بآلاف الريالات السعودية)					
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي	8,039,748	-	-	-	-	8,039,748
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى						
حسابات جارية	256,787	-	-	-	-	256,787
مرابحات ووكالات مع بنوك	1,887,482	-	-	-	-	1,887,482
استثمارات، صافي						
استثمارات بالتكلفة المستنفذة	4,995	-	10,357,876	7,154,989	-	17,517,860
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	1,357,317	2,254,693	16,646	3,628,656
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	2,254,860	-	-	-	2,254,860
استثمارات في الشركة الزميلة والمشروع المشترك	-	-	-	-	76,284	76,284
تمويل ، صافي						
الأفراد	1,233,816	2,826,872	9,351,334	6,126,062	-	19,538,084
الشركات	8,562,967	17,091,379	25,380,078	24,228,890	-	75,263,314
ممتلكات و معدات ، صافي	-	-	-	-	2,413,893	2,413,893
موجودات أخرى	-	-	-	-	962,473	962,473
إجمالي الموجودات	19,985,795	22,173,111	46,446,605	39,764,634	3,469,296	131,839,441
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
تحت الطلب	65,071	-	-	-	-	65,071
استثمارات لأجل	3,224,773	-	-	-	-	3,224,773
ودائع العملاء						
ودائع تحت الطلب، توفير و أخرى	57,665,486	-	-	-	-	57,665,486
استثمارات عملاء لأجل	27,898,203	15,161,648	1,334,357	3,141	-	44,397,349
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	4,041,838	4,041,838
حقوق المساهمين	-	-	-	-	22,444,924	22,444,924
إجمالي المطلوبات و حقوق المساهمين	88,853,533	15,161,648	1,334,357	3,141	26,486,762	131,839,441
التعهدات والالتزامات المحتملة						
اعتمادات مستندية	1,343,158	1,432,839	108,072	267	-	2,884,336
خطابات ضمان	1,656,355	5,502,165	3,305,392	50,922	-	10,514,834
قبولات	294,166	43,827	547	-	-	338,540
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	-	417,788	-	-	-	417,788

30 - المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن قصور أو فشل في الإجراءات الداخلية، أو الأنظمة الآلية، أو الموظفين، أو بفعل عوامل خارجية أخرى، وقد تقع بأي جزء من المصرف أو خلال أي نشاط فيه.

ولدى المصـــرف فريق لإدارة مخاطر التشـــغيل كجزء من مجموعة إدارة المخاطر والتي تتولى متابعة ورقابة حالات المخاطر التشغيلية في المصرف. وتسترشد هذه الوحدة بسياسة مخاطر التشغيل وإطار العمل الخاص بها. وبغرض تنظيم قياس مخاطر التشـغيل والتخفيف من آثارها، قام المصـرف بتأسـيس اطار عمل للرقابة الداخلية وبيئة الأعمال من خلال القياس الذاتي والتحكم بالمخاطر (RCSA) بالإضافة إلى استحداث مؤشرات المخاطر الأساسية (KRIs) لجميع وحدات الأعمال ودعم الأعمال، ويتم مراقبة مقاييس المخاطر من قبل إدارة مخاطر التشـغيل بشـكل مسـتمر، بالإضـافة إلى ذلك، أكمل المصـرف بنجاح توثيق واختبار برنامج استمرارية الأعمال و موقع معالجة حالات الكوارث.

31 - مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية

كون المصـرف أحد المصـارف المتوافقة مع الشـريعة، فقد يتعرض المصـرف لمخاطر عدم الالتزام بالضـوابط الشـرعية، وللتقليل من هذه المخاطر، قام المصرف بوضع سياسات وإجراءات شاملة للالتزام بذلك، إضافة إلى تشكيل لجنة شرعيةً وإدارة رقابة شرعية.

32 - مخاطر السمعة

تشمل أي آثار عكسية قد تقع على المصرف نتيجة سمعة سلبية عن منتجات المصرف أو خدماته، أو كفاءته، أو سلامة أعماله.

وكون المصـرف مصـرفاً يلتزم بالضـوابط والأحكام الشـرعية في جميع اعماله فيعد عدم الالتزام بذلك أحد أهم مسـببات مخاطر السـمعة، كما أن حالات الاحتيال الكبيرة و شـكاوى العملاء والعقوبات النظامية والانطباعات السـلبية عن موقف وقدرة المصـرف المالية تعد مصادر أخرى لمخاطر السمعة. ويولي المصرف اهتماما كبيراً لتلك المخاطر ويحرص على وضع الضوابط الكفيلة بالحد منها ومنعها. ويســتخدم المصــرف حالياً بطاقات قياس الأداء المتوازن (Scorecards) لتقييم مخاطر الســمعة، وتقوم مجموعة المخاطر في المصرف من خلال تلك الأدوات بتجميع وتحليل نتائج قياس المخاطر من مجموعات الأعمال لاستنتاج المؤشرات العامة لمخاطر السمعة على المصرف.

33 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه مقابل بيع موجودات أو المدفوع لسداد مطلوبات في الحالات الاعتيادية بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس، ويتم قياس القيمة العادلة على افتراض تحقق أي من:

- وجود سوق أساسي متاح للموجودات والمطلوبات، أو
- في حال عدم وجود سوق اساسي متاح، ينظر في أفضل الأسواق الأخرى المتاحة للموجودات والمطلوبات.

إن القيم العادلة للأدوات المالية المثبتة في قائمة المركز المالي لا تختلف بشكل كبير عن قيمتها الحالية المضمنة في القوائم المالية الموحدة.

يستخدم المصرف المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل أو تجديد).

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة في السوق.

المستوى الثالث: طرق تقييم لم يتم تحديد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة في السوق.

تقنيات التقييم والمدخلات الهامه غير الملاحظة للأدوات المالية بالقيمة العادلة

اسـتخدم المصـرف تقنيات تقييم متنوعة لقياس القيم العادلة للاسـتثمارات في المسـتوى 2 والمسـتوى 3 كما في 31 ديسـمبر 2020م و 31 ديسمبر 2019م، بالإضافة إلى تحديد المدخلات الهامه المستخدمة غير الملاحظة.

وفيما يتعلق بتقييم الاسـتثمارات في الصـناديق الاسـتثمارية، يسـتخدم المصـرف تقارير مدراء الصـناديق. ينشـر مدراء الصـناديق تقنيات تقييم مختلفه (مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج المضاعفات) لتقييم الموجودات الأساسية المصنفة في اطار المستويين 2 و 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للصندوق المعني. تشمل المدخلات الهامه غير الملاحظة التي يتم تضـمينها في نماذج التقييم التي يسـتخدمها مدراء الصـناديق معدلات الخصـم المعدلة حسـب المخاطر، والقدرة على التسـويق وخصومات السيولة وعوامل التحكم.

لتقييم الاستثمارات في الصكوك غير المتداولة، يستخدم المصرف تقنيات أخرى للتقييم مثل تقييم التدفقات النقدية المخصومة.

أ) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بقيمتها العادلة

يشتمل الجدول الآتي على تحليل الأدوات المالية المثبتة حسب مستويات قيمتها العادلة:

2020م	(بآلاف الريالات السعودية)			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
- أسهم	**92,784**	**1,958**	**-**	**94,742**
- صناديق استثمارية	**96,820**	**1,793,211**	**200,780**	**2,090,811**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
- أسهم	**157,403**	**-**	**17,967**	**175,370**
- صكوك	**1,196,088**	**3,144,663**	**-**	**4,340,751**
الإجمالي	**1,543,095**	**4,939,832**	**218,747**	**6,701,674**

2019	(بآلاف الريالات السعودية)			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
- أسهم	57,688	1,960	-	59,648
- صناديق استثمارية	78,820	1,899,880	216,512	2,195,212
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
- أسهم	205,594	-	16,646	222,240
- صكوك	790,564	2,615,852	-	3,406,416
الإجمالي	1,132,666	4,517,692	233,158	5,883,516

تمثل الحركة في المستوى الثالث للأدوات المالية الحركة الناشئة عن التغير في القيمة العادلة فقط. لا يوجد أي تحويل بين المستوى 1، المستوى 2 والمستوى 3 خلال العام.

ب) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير المسجلة بقيمتها العادلة

قامت إدارة المصرف بتطبيق طريقة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام منحنى العائد الحالي لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية. يوضح البيان الآتي القيم العادلة للأدوات المالية المسجلة بالتكلفة المستنفذة:

	بآلاف الريالات السعودية			
	2020م		2019م	
	القيمة الدفترية	**القيمة العادلة**	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
الموجودات				
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**443,002**	**443,002**	2,144,269	2,145,851
استثمارات – مرابحات مع البنك المركزي السعودي	**4,905,571**	**4,973,438**	1,912,152	1,913,983
صكوك بالتكلفة المستنفذة	**17,846,720**	**17,903,361**	15,630,893	15,322,031
التمويل، صافي	**111,195,559**	**110,668,600**	94,801,398	94,373,405
المطلوبات				
أرصدة للبنك المركزي السعودي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**7,312,034**	**7,341,092**	3,289,844	3,289,889
ودائع العملاء	**119,454,278**	**119,553,624**	102,062,835	102,118,314

34 - الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل المصـرف خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة. تخضـع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للنسـب المنصـوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

فيما يلي بياناً بالأرصدة الناتجة عن تلك المعاملات المدرجة في القوائم المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر:

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
أعضاء مجلس الادارة وكبار موظفي الادارة وكبار المساهمين والشركات المنتسبة لهم		
تمويل موظفي الإدارة الرئيسيين	**26,114**	29,209
تمويل للأطراف ذات علاقة أخرى	**493,820**	520,950
ودائع العملاء	**4,762,552**	10,211,674
استثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك	**80,818**	76,284
صناديق المصرف الاستثمارية		
استثمارات في صناديق استثمارية	**1,665,653**	1,678,486
تمويل صناديق استثمارية	**2,627,303**	1,611,619
ودائع من صناديق استثمارية	**1,474,818**	692,303
تمويل في صناديق استثمارية	**-**	100,633

تشتمل ودائع العملاء بصورة رئيسية على الودائع من كبار المساهمين والشركات المنتسبة لهم وأعضاء مجلس الإدارة.

أ) فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في قائمة الدخل الموحدة:

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
الدخل من التمويل	**125,129**	96,315
العائد على استثمارات عملاء لأجل	**135,805**	93,117
أتعاب خدمات مصرفية، صافي	**292,417**	270,362
مكافآت اعضاء مجلس الإدارة	**5,766**	4,376

تتفق السلف والمصاريف الخاصة بالمدراء التنفيذيين مع شروط التوظيف الاعتيادية.

ب) فيما يلي تحليلاً بإجمالي التعويضات المدفوعة لكبار موظفي الإدارة خلال السنة:

	2020م (بآلاف الريالات السعودية)	2019م (بآلاف الريالات السعودية)
مزايا موظفين قصيرة الاجل	**98,278**	66,530
مكافأة نهاية الخدمة	**1,231**	2,324

35 - كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الصادرة من قبل البنك المركزي السعودي، والحفاظ على مقدرة المصرف في الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية ، والحفاظ على وجود رأس مال قوي.

يتم مراقبة كفاية رأس المال و استخدام رأس المال النظامي من قبل إدارة المصرف، وتتطلب التعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة اجمالي رأس المال النظامي الى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهو 8 %.

يقوم المصرف بمراقبة مدى كفاية رأسماله وذلك بإستخدام المعدلات المحددة من قبل البنك المركزي السعودي، وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال المؤهل مع الموجودات و الالتزامات الظاهرة في قائمة المركز المالي بإستخدام الارصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

أصدر البنك المركزي السعودي إرشادات وإطار عمل لتطبيق إعادة تشكيل رأس المال حسب متطلبات لجنة بازل 3، والمطبقة إعتباراً من 01 يناير 2013م. وعليه فقد تم احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر، وإجمالي رأس المال والمعدلات ذات العلاقة باستخدام متطلبات بازل 3.

وفقاً لتوجيهات البنك المركزي السعودي بخصوص المحاسبة والمعالجة التنظيمية لتدابير الدعم الاستثنائي خلال فترة تفشي وباء كورونا والصادرة في 26 أبريل 2020م، فقد أتاح البنك المركزي السعودي للبنوك إضافة ما يعادل 100% من مبلغ أثر اليوم الأول لتعديلات التحول المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي-9 إلى رأس المال الأساسي لفترة السنتين القادمة 2020م و2021م، على أن يتم إطفاء مبلغ الإضافة تدريجياً بمعدل ثابت على مدى السنوات الثلاث اللاحقة. وعليه فقد قام المصرف بتطبيق هذه الترتيبات الانتقالية المذكورة أعلاه عند احتساب معدل كفاية رأس المال للمصرف اعتبارا من 31 مارس 2020م.

في السابق ، كان المصرف يطبق الترتيبات الانتقالية المتعلقة برأس المال النظامي والتي سمحت للبنوك في اليوم الأول من التطبيق للمعيار الدولي للتقرير المالي-9 (في 1 يناير 2018م) إطفاء أثر خسائر الائتمان المتوقعة عند التحول للمعيار على مدى (5) سنوات باستخدام نهج خاص لعكس أثر التحول وفقًا لتعميم البنك المركزي السعودي رقم 391000029731 بتاريخ 15 ربيع الأول 1439هـ (الموافق 3 ديسمبر, 2017م).

بيان	2020 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)
مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر	**123,738,743**	109,989,481
المخاطر التشغيلية للموجودات المرجحة المخاطر	**10,118,355**	9,267,525
مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر	**4,491,592**	461,946
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	**138,348,690**	119,718,952
رأس المال الأساسي	**25,151,654**	22,878,645
رأس المال المساند	**1,546,734**	1,374,869
إجمالي رأس المال الأساسي والمساند	**26,698,388**	24,253,514
نسبة كفاية رأس المال %		
رأس المال الأساسي	**18%**	19%
رأس المال الأساسي والمساند	**19%**	20%

36 - إدارة الاستثمار وخدمات الوساطة

يقدم المصرف خدمات إدارة الاستثمار لعملائه من خلال شركته التابعة عبر صناديق استثمار ويبلغ إجمالي موجودات تلك الصناديق 70,047 مليون ريال سعودي (2019م: 57,423 مليون ريال سعودي).

37- برامج ومبادرات البنك المركزي السعودي

1.37 برنامج دعم تمويل القطاع الخاص

لمواجهة آثار تفشـي وباء كورونا، أطلق البنك المركزي مبادرات وبرنامج دعم تمويل القطاع الخاص في شـهر مارس 2020م لتقديم الدعم اللازم لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSME) التي ينطبق عليها التعريف الصادر من البنك المركزي رقم 381000064902 بتاريخ 16 جمادى الثاني 1438هـ. تشتمل هذه المبادرات بشكل رئيس على البرامج التالية:

- برامج تأجيل الدفعات؛
- برامج تمويل الإقراض؛
- برنامج دعم ضمانات التمويل؛
- برنامج دعم رسوم نقاط البيع ("POS") وخدمات التجارة الإلكترونية.

كجزء من برنامج تأجيل الأقسـاط الذي أطلقه البنك المركزي ، يتعين على المصـرف تمديد فترة التمويل لمدة تسـعة أشـهر (مدة الـــتأجيل الأصـلية كانت لفترة سـتة أشـهر وتم تمديدها لفترة أخرى لمدة ثلاثة أشـهر) لتسـهيلات التمويل الممنوحة للشركات التي تندرج تحت إطار الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. تعتبر التسهيلات المالية بمثابة دعم للسيولة على المدى القصير لمعالجة مشاكل التدفقات النقدية المحتملة لدى العملاء. لقد ساهم المصرف بهذه التسهيلات المالية من خلال تأجيل أقساط المستحقة خلال الفترة من 14 مارس 2020م وحتى 14 سبتمبر2020م لمدة ستة أشهر ، وبعد ذلك تم تأجيل الأقساط المستحقة خلال الفترة من 15 سبتمبر 2020 إلى 14 ديسمبر 2020 لمدة ثلاثة أشهر بدون تمديد مدة التمويل الممنوح. لقد تم تقييم الأثر المحاسـبي لهذه التغييرات من حيث التسـهيلات الائتمانية وتمت المحاسـبة عنه وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي-9 كونه تعديلاً على الترتيبات التعاقدية.

بالإضـافة إلى ما سـبق ، قام البنك المركزي السـعودي في 29 نوفمبر 2020 بتمديد برنامج تأجيل الدفعات حتى 31 مارس 2021. قام المصرف بإعفاءات السداد دون فرض تكاليف إضافية على العملاء من خلال تأجيل الأقساط المستحقة خلال الفترة من 15 ديسمبر 2020 إلى 31 مارس 2021 دون زيادة مدة التمويل الممنوح. تم تقييم الأثر المحاسبي لهذه التغييرات من حيث التسـهيلات الائتمانية ومعاملتها وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كونها تعديلاً على الترتيبات التعاقدية. نتج عن ذلك إثبات خسارة تعديل إضافية بمبلغ 15.28 مليون ريال سعودي.

بوجه عام، يعتبر المصـرف أن تأجيل الدفعات في إطار الترتيبات مع العملاء لوجود صـعوبات مالية مؤشـراً على وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، إلا أن تأجيل الدفعات في إطار حزم مبادرات الدعم الحالية خلال فترة تفشي وباء كوفيد-19، وبمعزل عن أي عوامل أخرى، لا يعتبر بحد ذاته مؤشراً على وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.
قام المصـرف بإثبات مبلغ 170 مليون ريال سـعودي إضـافي لإجمالي خسـائر الائتمان المتعلقة بمحفظة المنشـآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي يبلغ إجمالي تعرضاتها مبلغ 4,441 مليون ريال سعودي.
في حال تحويل رصـيد حزم الدعم المتعلقة بكوفيد-19 من المرحلة (1) إلى المرحلة (2)، سـيتم إثبات مخصـصـات خسـائر ائتمان متوقعة إضـافية خلال العام 2021م بناءً على تقييم مسـتوى التسـهيلات الائتمانية والقدرة على سـداد الأقسـاط المستحقة بعد انتهاء فترة التأجيل .

يواصل المصـرف مراقبة محافظ التمويل عن كثب وإعادة تقييم مستويات المخصـصـات مع تطورات الأوضـاع المتعلقة بتفشـي وباء كوفيد-19. إضـافة لذلك، فقد قام المصـرف بمراجعة بعض المدخلات والافتراضـات المسـتخدمة لتحديد خسـائر الائتمان المتوقعة. تتمحور المراجعات بشكل أساسي حول:

• تعديل عوامل / مدخلات الاقتصاد الكلي التي يستخدمها المصرف في نموذج قياس خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك معدلات التعثر عن السداد المرصودة.
• مراجعة احتمالات تحقق الافتراضات.
• تنقيح معايير تصـنيف المراحل في ضـوء تدابير دعم البنك المركزي والتحديد الفعّال للتعرضـات التي حدثت مؤشـرات عليها تستوجب احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لها على مدى فترة التعرضات على الرغم من تأجيل السداد.

نتج عن عوامل الاقتصاد الكلي وتأثير تصنيف المراحل الائتمانية المذكورة أعلاه خسائر ائتمان متوقعة إضافية بلغت 155 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

كما سبق الإشارة إليه في الايضاح 10، وبهدف تعويض المصرف عن جميع التكاليف ذات الصلة التي يتوقع أن يتكبدها في إطار برامج الدعم المقدمة من البنك المركزي السعودي وغيره من الجهات الحكومية، فقد استلم المصرف مبلغاً إجماليا بلغ 1,247 مليون ريال سعودي بعوائد صفرية من خلال عدد من الودائع استلمت من البنك المركزي خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020م وبمواعيد استحقاق مختلفة. لقد توصلت الإدارة، بناءً على التواصل مع البنك المركزي إلى أن هذه المنح الحكومية ترتبط في المقام الأول بالتعويض عن خسائر التعديل التي تكبدها المصرف نتيجة تأجيل الأقساط. تمت المحاسبة عن منافع هذا الدعم المالي وفق أسس منتظمة، وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المنح الحكومية .

نتنج عن ذلك إجمالي دخل قدره 83.5 مليون ريال سعودي، وتم إثبات جزء منها بلغ 55.6 مليون ريال سعودي في قائمة الدخل باعتبار أن المبلغ المتبقي والبالغ 27.9 مليون ريال سعودي يمثل عائدات مؤجلة. لقد مارست الإدارة بعض الأحكام عند قياس وإثبات دخل المنح الحكومية. خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020م، تم خصم مبلغ 10.9 مليون ريال سعودي في قائمة الدخل تتعلق بعكس قيد المنافع الناتجة عن المنح المثبتة في اليوم الأول.

برنامج ضمانات التسهيل:

كما في 31 ديسمبر 2020م، شارك المصرف في برنامج ضمان التسهيلات التابع للبنك المركزي السعودي. وقد تلقى المصرف من البنك المركزي السعودي مبلغ 361 مليون ريال سعودي لتقديمه تمويلاً ميسراً إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تنطبق عليها الشروط في إطار برنامج ضمان التسهيلات. ونظراً لأن الضمانات في إطار برنامج الكفالة تشكل جزءاً أساسياً من ترتيبات التمويل؛ وعليه فإن الدعم المتعلق بها المستلم من البنك المركزي السعودي لا يندرج تحت إطار المنح الحكومية، ويتم الاعتراف به كإلتزام مالي بموجب مطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي-9. تمت المحاسبة عن منافع معدلات أرباح التموّل المدعوم على أساس ثابت وفقا لمتطلبات المحاسبة عن الأدوات المالية، ونتج عن ذلك الاعتراف بمبالغ دخل بلغت 5.9 مليون ريال، حيث تم إثباتها في قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

برنامج دعم رسوم عمليات خدمتي نقاط البيع والتجارة الإلكترونية :

إضافة لما سبق، فقد قام المصرف خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م بإثبات المبالغ المستردة من البنك المركزي السعودي والمتعلقة بإعفاء العملاء من رسوم خدمات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية والتي بلغت قيمتها نحو 111.6 مليون ريال سعودي.

2.37 دعم السيولة من البنك المركزي السعودي للقطاع المصرفي السعودي بمبلغ 50 مليار ريال سعودي

انطلاقا من دورها في تفعيل السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، ضخ البنك المركزي مبلغ خمسين مليار ريال في السوق المصرفي بهدف:

- تعزيز السيولة في القطاع المصرفي وتمكينه من الاستمرار في دوره لتقديم التسهيلات الائتمانية لكافة عملائه من القطاع الخاص؛
- إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية القائمة دون أي رسوم إضافية؛
- دعم خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص؛ و
- تخفيف أعباء الإعفاءات المقررة على عدد من رسوم الخدمات المصرفية الالكترونية.

وفي هذا السياق، استلم المصرف خلال العام 2020م مبلغ 5 مليارات ريال كودائع بعوائد صفرية تستحق خلال سنة واحدة. لقد توصلت الإدارة بناءً على التوضيحات الواردة من البنك المركزي، إلى أن هذه المنحة الحكومية ترتبط في المقام الأول ببرامج دعم السيولة. تمت المحاسبة عن منافع هذا الدعم المالي وفق أسس منتظمة، وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المنح الحكومية. نتج عن ذلك دخل إجمالي بلغ 70.9 مليون ريال، وتم الاعتراف بجزء منها بلغ 40.50 ملايين ريال سعودي في قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، ومعالجة ما تبقى من المبلغ كإيرادات مؤجلة.

3.37 دعم قطاع الرعاية الصحية

تقديراً للجهود الكبيرة التي يبذلها العاملون في مجال الرعاية الصحية للحفاظ على صحة المواطنين والمقيمين لمواجهة تفشي فيروس كورونا، فقد قرر المصرف المبادرة بتأجيل أقساط التمويل لجميع العاملين في مجال الرعاية الصحية في القطاع العام والخاص الذين لديهم تسهيلات ائتمانية لدى المصرف لمدة ثلاثة أشهر. نتج عن ذلك قيام المصرف بإثبات خسائر تعديل بلغت 11.2 ملايين ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، وتم عرضها ضمن "صافي الدخل من التمويل".

38 - التغييرات المرتقبة في المعايير الدولية للتقرير المالي

فيما يلي قائمة بالمعايير المحاسبية والتعديلات والتنقيحات التي نُشرت وتعتبر إلزامية وواجبة التطبيق عن السنة المحاسبية للمصرف التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو أو بعد ذلك التاريخ:

- التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (16): الامتيازات المتعلقة بعقود الإيجار خلال فترة تفشي ڤيروس كورونا المستجد (كوڤيد-19) التي تطبق على الفترة ابتداء من 1 يونيو 2020 أو بعد ذلك التاريخ.
- يسري المعيار الدولي للتقرير المالي (17) "عقود التأمين" على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2023.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1): تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة، والقابلة للتطبيق على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2022 أو بعد ذلك التاريخ.
- العقود المثقلة بالالتزامات - تكلفة إتمام العقد (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (37))، والتي تطبق على الفترة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022.
- إعادة هيكلة مؤشر سعر الفائدة - المرحلة الثانية (التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (9) ومعيار المحاسبة الدولي (39) والمعيار الدولي للتقرير المالي (7) والمعيار الدولي للتقرير المالي (4) والمعيار الدولي للتقرير المالي (16) والقابلة للتطبيق على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعد ذلك التاريخ.
- الممتلكات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (16))، والقابلة للتطبيق على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2022 أو بعد ذلك التاريخ.
- الإشارة إلى الإطار المفاهيمي (التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (3))، والقابلة للتطبيق على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2022 أو بعد ذلك التاريخ.

فيما عدا التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (16): الامتيازات المتعلقة بعقود الإيجار خلال فترة تفشي ڤيروس كورونا المستجد (كوڤيد-19)، فقد اختار المصرف عدم التطبيق المبكر لهذه الإصدارات، والتي لن يكون لها تأثير هام على القوائم المالية الموحَّدة للمصرف.

لقد طبق المصرف في وقت مبكر التعديلات المتعلقة بالامتيازات في عقود الإيجار خلال فترة تفشي كوفيد-19 بموجب التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي-16، والصادرة في 28 مايو 2020م. تُقدم هذه التعديلات وسيلة عملية اختيارية لعقود الإيجار التي يكون فيها المصرف مستأجراً - أي التي عملياً تنطبق عليها المتطلبات، لا يُطلب من المصرف تقييم ما إذا كانت تسهيلات عقود الإيجار المؤهلة هي نتيجة تعديلات عقود الإيجار بسبب تفشي كوفيد-19 بشكل مباشر. قام المصرف بتطبيق التعديلات بأثر رجعي. ليس للتعديلات أي تأثير على الأرباح المبقاة في 1 يناير 2020م.

إن المبلغ المعترف به في قائمة الدخل للفترة المالية يمثل التغيرات في مدفوعات الإيجار الناشئة عن تسهيلات عقود الإيجار التي عملياً تنطبق عليها المتطلبات باعتبارها تسهيلات لعقود إيجار خلال فترة تفشي كوفيد-19 بلغت 5 مليون ريال سعودي (2019: لا يوجد).

39 - أرقام المقارنة

لعرض أفضـل تم إعادة تبويب أو تصـنيف بعض أرقام المقارنة في الحالات التي تتطلب ذلك ، ولكن لم يتم إجراء أي إعادة تبويب أو تصنيف هام في هذه القوائم المالية الموحدة.

40 - اعتماد القوائم المالية الموحدة

اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية الموحدة بتاريخ 25 جمادى الآخرة 1442 هجرية الموافق 7 فبراير 2021م.